وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–

كلية العلوم الإِقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإِقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: بنوك وأسواق مالية

الموضوع:

أهمية إستخدام إختبارات القدرة على تحمل الضغوط للرقابة على البنوك التجارية

-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-مستغانم-

إعدادالطالبة :

- وسمة لاطرش

تحت إشراف :

د.بوعبدالله ودان

الدّكتور ب كبداني سيد أحمد..... رئيسا

الدكتور بوعبد الله ودان .....مشرفا

الأستاذة حجار آسية.....مناقشة

السنة الجامعية :2016/2015

يعبر مضمون المذكرة بأي حال عن رأي صاحبها؛

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى سيّدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم والبصيرة.

يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى أستاذنا الفاضل المشرف على هذا العمل " ودان بوعبد الله" على مجهوداته الكريمة التي بذلها والتوجيهات التي قدّمها والتي كانت حافزا لإتمام هذا العمل المتواضع، وإلى كافة أساتذة وإطارات المركز الجامعي بمستغانم.

كما لا يفوتني التوجه بالشكر إلى المشرفة على مرحلة التربص السيّدة "سلطاني عائشة".

وإلى كلّ من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من رفعتنا بدعواتها في كل خطوة من خطوات الحياة؛

إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى من غمرتني بحبها وحنانها؛

إلى من أنارت دربي بصلواتها،إلى من ربتني على حب العلم؛

إلى من كانت رمز للعطاء ، إلى أغلى ما في هذا الوجود أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من علمني الكفاح ،إلى من زرع في نفسي قوة الإرادة.

إلى من تعب من أجلي،

إلى رمز التضحية ومثال للصمود،

إلى أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى من حملنا في رحم واحد وقاسموني أحلى الذكريات

إخوتي فاطمة،حياة،منال،محمد ياسين ،عزالدين،منير وشوقي.

إلى صديقاتي حليمة،أسماء ،حياة،خديجة،زهيرةوأمينة.

إلى جميع طلبة السنة الثانية ماستر بنوك وأسواق مالية.

وســــــــــمة

الفهرس:

الصفحة

مقدمة عامة

الفصل الأول : دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على أعمال البنوك التجارية.

تمهيد 07

المبحث الأول: الإطار العام للرقابة البنكية..... 08

المطلب الأول: تعريف الرقابة البنكية وأهميتها..... 08

المطلب الثاني : أنواع الرقابة البنكية،وسائلها وطرق تنفيذها..... 10

المطلب الثالث: الأهداف الجوهرية للرقابة البنكية..... 18

المبحث الثاني: آلية رقابة البنك المركزي وأدواره..... 19

المطلب الأول: محددات جانب الرقابة على أداء البنوك..... 19

المطلب الثاني: ركائز الرقابة على أداء البنوك..... 21

المطلب الثالث: الرقابة على أداء البنك التجاري كوسيط مالي وكمنتج 23

المبحث الثالث: دعائم ومستلزمات الرقابة المصرفية الفعالة حسب لجنة بازل..... 38

المطلب الأول: الدعائم المساندة لمعيار كفاية رأي المال في بازل -2-..... 38

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة..... 44

خلاصة 48

الفصل الثاني: إختبارات القدرة على تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر وأهم مبادئها

تمهيد 49

المبحث الأول: مفهوم إختبارات الضغط، أهميتها ،أهدافها،ودورها في إدارة المخاطر..... 50

المطلب الأول: تعريف إختبار الضغط في البنوك وأهميته..... 50

المطلب الثاني: أنواع المخاطر التي يتم إخضاعها لإختبارات الضغط وأهم جوانبها 54

المطلب الثالث:مبادئ إختبارات القدرة على تحمل الضغط المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي 58

المبحث الثاني: أنواع إختبارات الضغط ومنهجياتها المختلفة..... 61

المطلب الأول: أنواع إختبارات الضغط..... 61

المطلب الثاني: المنهجيات المختلفة لإختبارات الضغط..... 62

المبحث الثالث:آلية تطبيق إختبارات الضغط،متطلباتها،وأهم العراقيل التي تحد من فعاليتها..... 67

المطلب الأول: آلية تطبيق إختبارات الضغط ومتطلباتها 67

المطلب الثاني:مراحل إجراء إختبارات الضغط والعوامل التي تجعله مثاليا..... 73

المطلب الثالث: جوانب القصور وأهم العوامل التي تحد من فعالية إختبارات الضغط..... 74

الفصل الثالث: إختبارات القدرة على تحمل الضغوط من جانب السيولة

تمهيد 77

المبحث الأول: الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 77

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تطوره وأهدافه..... 77

المطلب الثاني: مهام،منتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية 81

المبحث الثاني: إختبارات الضغط ومدى مساهمتها في إدارة مخاطر السيولة..... 88

المطلب الأول: المتطلبات النوعية لمخاطر السيولة للأغراض الرقابية 88

المطلب الثاني: إختبارات الضغط وإدارة مخاطر السيولة البنكية 93

المطلب الثالث: تقنيات ومبادئ إدارة مخاطر السيولة 101
المطلب الرابع:قياس مخاطر السيولة..... 107
خلاصة 117
خاتمة عامة .....
قائمة المراجع .....

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	فجوات التدفقات	110
02	الفجوات المخزنة	111
03	مؤشر التحويل	114
04	نسب السيولة	116

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع المخاطر البنكية	33
02	مراحل إتخاذ القرارات المختلفة الخاصة بإجراء إختبارات الضغط	70

مقدمة:

يعد القطاع المالي من أهم القطاعات الاقتصادية و اكثرها حساسية و يمثل القطاع المصرفي لب النظام المالي نظرا لأهمية دوره على كل من أسواق المال و البورصة و حركة التجارة الخارجية، فالبنوك تضطلع بكل من عمليات الاقراض ورصد المخاطر و العائدات المتعلقة بالوساطة المالية وكذا توجيه الاستثمارات بناءا على ما يتوفر لديها من معلومات و رؤية واسعة لبيئة الاقتصاد الكلي، هذا بالاضافة الى ما تؤديه البنوك من وظائف مالية اخرى مثل عمليات المقاصة و تسوية المدفوعات و عمليات سوق الصرف الاجنبي بما يجعلها اداة أساسية في تنفيذ السياسة النقدية.

و في ظل ما يشهده العالم المعاصر من تّغيّرات و تحولات ومستجدات عالمية متلاحقة في ظل العولمة و في شتّى الميادين، فقد شهد القطاع المالي و المصرفي العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبقة،ومع تزايد المنافسة المحلية والدولية أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر، و نتيجة لذلك فقد شهد العالم أزمات مالية عديدة في مختلف الدول مثل المكسيك،دول جنوب شرق آسيا،البرازيل ،روسيا، وأخيراً ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

و في ظل تشابك الأسواق المالية وترابطها أصبح من الضروري التأكيد على الاستقرار المالي، وذلك من خلال إلقاء الضوء على ما يعرف بمخاطر تفشي الأزمات، والذي يعني احتمالية أن تولد أزمة مؤسسة أو قطاع أو حتّى بلد صعوبات كبيرة لدى شركائهم الذين يرتبطون معهم بعلاقات مالية وثيقة، ويمكن الإطلاع على ذلك من خلال عدة أمثلة حديثة توضح مخاطر أزمة المنظومة المالية التي يمكن أن يتسبب بها الإخفاق الفردي لإحدى مؤسسات المنظومة.

وتزامنا مع تطور وتفاقم مخاطر الازمات المالية والمصرفية الشاملة،بدأ التفكير في البحث في آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية لوضع قواعد آمنة وآليات مشتركة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وأول خطوة في هذا الإتجاه كانت سنة 1974 مباشرة بعد إفلاس" بنك " Hersttat " بألمانيا الشرقية،حيث أنشأت اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على المصارف و المسماة " لجنة بازل " بمدينة بازل السويسرية، وذلك لوضع نظم شبه ملزمة لكافة البنوك و بأسلوب موحد لقياس

و ادارة المخاطر والتعرّف عليها،والتأكيد على اهمية الاشراف والرقابة المصرفية و ذلك من اجل ضمان سلامة القطاع المالي و المصرفي المحلي و العالمي.

وبناءا على ما تقدم نستطيع القول أن سلامة الإقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية تعتمد على مدى سلامة الجهاز البنكي، حيث أصبح هذا الأخير يرتكز في مضمونه على فعالية الرقابة البنكية ومدى نجاعتها.

إن من الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية التأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية إحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد، فتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى، ولديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها وموجوداتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية، والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق قدر مناسب من السيولة.

هناك عدة أساليب رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه الأدوات كمؤشرات لتقييم أداء البنوك ثم تصنيفها وإكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى إنهيارها، وإن تعرضت لها تكون البنوك قد جهزت نفسها لمواجهة مخاطرها والتخفيف من حدة تأثيرها، ومن أهم هذه الأدوات "إختبارات القدرة على تحمل الضغوط".

تنبع أهمية اختبار القدرة على تحمل الضغط من أنه يتضمن تحديد الحالات الممكنة أو التغيرات المستقبلية في الظروف الاقتصادية والتي من الممكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على البنك، وتقييم قدرته على تحمل هذه التغيرات. إن تعريض البنك لاختبار الضغط يمكن أن يكون مفيداً جداً، ففي الحالة التي يظهر فيها لإختبار الضغط نتائج غير مقبولة في صورة خسائر محتملة غير ممكنة المواجهة، فإنه يمكن صياغة الإستراتيجيات اللازمة للتعامل مع هذه التعرضات والمخاطر المحتملة، وبما يجنب البنك خسائر كارثية يمكن أن تؤدي لإلحاق أضرار كبيرة بمركزها المالي وربما تؤدي لانهيارها.

ومن هذا المنطلق أصبحت إختبارات القدرة على تحمل الضغوط تحظى بأهمية كبيرة بوصفها أداة من أدوات الرقابة على البنوك ووسيلة لإدارة المخاطر البنكية.

الإشكالية:

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية كالآتي:

ما مدى أهمية إستخدام إختبارات القدرة على تحمل الضغوط في فعالية الرقابة على البنوك ؟

وحتى يتيسر لنا الإلمام بجوانب الموضوع، ارتأينا تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية كالآتي:

- ماهو دور تطبيق معايير إتفاقيات بازل في التقليل من المخاطر البنكية ؟
- هل تساهم إختبارات القدرة على تحمل الضغوط في تسهيل عملية إدارة المخاطر بالبنوك التجارية؟
- ماهو واقع تطبيق إختبارات القدرة على تحمل الضغوط في البنوك التجارية الجزائرية ؟

الفرضيات:

للإجابة عن هذه التساؤلات نفترض ما يلي:

- الرقابة البنكية الفعالة أداة ضرورية لتسيير المخاطر البنكية وتعتبر معايير إتفاقية بازل ورقة إرشادية للتقليل من هذ المخاطر.
- إختبارات القدرة على تحمل الضغوط ليست إلا أداة واحدة من بين أدوات كثيرة لتقييم المخاطر ومواطن الضعف الرئيسية في البنوك والنظام البنكي و التهيأ لمواجهتها.
- بدأت البنوك الجزائرية في إستخدام إختبارات القدرة على تحمل الضغوط بوصفها أداة داخلية لإدارة المخاطر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لوضع إطار متكامل يوضح أهمية الرقابة البنكية في البنوك التجارية من أجل تسيير مخاطرها، وذلك بتحديد وضبط هذه المخاطر وتحليل لأهم العناصر المكونة لها، وكذا تقييم إختبارات القدرة على تحمل الضغوط بوصفها أداة معمول بها ووسيلة من وسائل الرقابة، والتي من شأنها تقييم المخاطر ومواطن الضعف وتصميم سيناريوهات كفيلة بتحديد مستوى المخاطرة والعمل على التحكم فيها، بالإضافة إلى تقديم رؤية مختصرة عن أهمية إستخدام هذه الإختبارات في إدارة مختلف المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة عامة إلى ما يلي:

- تحديد مفهوم الرقابية البنكية وإبراز أهميتها؛
- تحديد أنواع المخاطر البنكية وأهم جوانبها؛
- إبراز المفاهيم الأساسية لإختبارات القدرة على تحمل الضغوط وآلية تطبيقها ؛
- محاولة وصف الدور الفعال الذي تلعبه إختبارات القدرة على تحمل الضغوط في ترشيد أوجه النشاط البنكي ومواجهة التغيرات الطارئة؛
- تقييم الوضع الحالي لإستخدام إختبارات القدرة على تحمل الضغوط في البنوك التجارية الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار الموضوع وهي كالآتي:

طبيعة التخصص الذي يفرض علينا الإلمام بهذه المواضيع، إضافة إلى الأسباب الذاتية وهي رغبتنا في البحث والإطلاع في مجال تطبيق إختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي لم تكن معروفة إلا على نطاق ضيق إلى أن وقعت الأزمة المالية العالمية وأستخدمت فيها الإختبارات لإستعادة ثقة الأسواق ، والمساهمة في تقديم حلول واقتراحات التي من شأنها تحقيق إدارة فعالة بوسائل حديثة وهذا لضمان أمن وسلامة البنك.

إطار وحدود الدراسة:

إطار الدراسة يتحدد بتسليط الضوء على إختبارات القدرة على تحمل الضغوط بوصفها من الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر البنكية، سنقوم بدراسة ميدانية استطلاعية في بنك من البنوك الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة مستغانم"، أما الإطار الزماني فإن عملية التشخيص والتقييم ستكون خلال الفترة 2012-2013.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة ووصولا لأهمية إستخدام إختبارات القدرة على تحمل الضغوط في تشخيص المخاطر البنكية وطرق تسييرها و التقليل من وقعها ،سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث يبرز هذا المنهج الإطار النظري للإختبارات بوصفها أداة من أدوات الرقابة و أهميتها من أجل دعم السلامة في البنوك، أما الجانب التطبيقي فسنعتمد على دراسة حالة.

الدراسات السابقة:

مما لاشك فيه أن موضوع الرقابة البنكية تم التطرق إلية من قبل العديد من الباحثين، لكن موضوع إختبارات القدرة على تحمل الضغوط لم يتم التطرق إليها كثيرا إلا من خلال مداخلات أو أوراق بحث و إلا ما تطرق إليه صندوق النقد الدولي.ومن بين هذه الدراسات نذكر الآتي:

- دراسة حياة نجار"**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل–دراسة واقع البنوك العمومية التجارية الجزائرية–**وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف،2014/2013.حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، تناول الفصل الأول"النشاط المصرفي ومخاطره الرئيسية" محورين أساسيين، المحور الأول تمثل في دراسة ماهية النشاط المصرفي و أهميته في الحياة الإقتصادية، أما الثاني فخصص لعرض مختصر للمخاطر المصرفية وكيفية تطورها، أما الفصل الثاني فتمحور حول مقررات لجنة بازل و عملية إدارة المخاطر المصرفية و كان كمدخل للفصل الثالث الذي تم التطرق من خلاله إلى كيفية إدارة المخاطر الرئيسية وفق ما نصت عليه مقترحات بازل2، أما فيما يخص الفصلين الأخيرين فقد خصصا للدراسة التطبيقية، حيث تناول الفصل الرابع تطور القطاع المصرفي الجزائري و تم فيه عرض الإصلاحات التي خضع لها أما الفصل الخامس فقد تضمن واقع إدارة المخاطر بالبنوك التجارية العمومية الجزائرية، ومدى اعتمادها لتلك التقنيات العلمية المستخدمة في إدارة المخاطر و المبادئ المنصوص عليها في اتفاق بازل. وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تمثلت في أن اتفاقية بازل للرقابة المصرفية أولت أهمية بالغة لعملية إدارة المخاطر المصرفية و اعتبرتها أحد المحاور الهامة لتحديد ملاءة البنوك و ضمان استمراريتها.

خطة الدراسة:

من أجل تغطية جوانب الموضوع طبقا للأهداف التي تم تحديدها،ستقسم الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي حيث سيتم التطرق إلى ما يلي:

- سنتناول في الفصل الأول "دور البنك المركزي في الإشراف و الرقابة على البنوك التجارية" إلى الرقابة البنكية ، أهميتها، أهم جوانبها ،كما سنتطرق إلى ماهية المخاطر البنكية و الشروط التي تجعل الرقابة البنكية فعالة.وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار العام للرقابة البنكية؛

المبحث الثاني: آلية رقابة البنك المركزي و أدواره؛

المبحث الثالث: دعائم و مستلزمات الرقابة المصرفية الفعالة حسب لجنة بازل.

- أما الفصل الثاني"إختبارات القدرة على تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر وأهم مبادئها" فسيخصص لعرض إختبارات القدرة على تحمل الضغوط كأداة من أدوات الرقابة، أساليبها ومؤشرات قياسها بالإضافة إلى أننا سنحاول معرفة مدى أهمية إستخدام هذه الإختبارات في الإستعداد لمواجهة الظروف الطارئة و غير المتوقعة.وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم إختبارات الضغط، أهميتها، وأهدافها؛

المبحث الثاني: أنواع إختبارات الضغط ومنهجياتها المختلفة؛

المبحث الثالث: آلية تطبيق إختبارات القدلرة على تحمل الضغوط،متطلباتها،مراحلها،وأهم العراقيل التي تحد من فعاليتها.

- واستكمالا للخلفية النظرية لموضوع الدراسة، سيخصص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية، الذي سنعتمد فيه على منهج دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية،كما سيخصص جزء للحديث عن واقع تطبيق إختبارات القدرة على تحمل الضغوط في البنوك الجزائرية .

- وسنختم هذه الدراسة بجملة من الإستنتاجات وعلى ضوئها سنقوم باقتراح جملة من التوصيات التي نراها ضرورية في موضوع الرقابة البنكية وبالأخص فيما يخص إختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

تمهيد:

يكتسي موضوع الرقابة أهمية كبيرة خاصة في أعقاب الإنهيارات التي عانى ويعاني منها القطاع المصرفي في العالم وبالأخص أمام الأزمات المالية،حيث تمثل الرقابة البنكية جزءا من أهداف حسن الإدارة والتسيير، وعلى الرغم من إختلاف نظم الرقابة في دول العالم إلا أنه يوجد إتفاق على أهداف محددة رئيسية للرقابة البنكية،وهي الحفاظ على الاستقرار المالي والبنكي.

وتزامنا مع تطور وتفاقم المخاطر البنكية بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية لوضع قواعد آمنة وآليات مشتركة للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وأول خطوة في هذا الاتجاه كانت سنة 1974 مباشرة بعد إفلاس بنك « *Hersttat* » بألمانيا الشرقية، حيث أنشأت اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على البنوك والمسماة" لجنة بازل"، وذلك لوضع نظم شبه ملزمة لكافة البنوك وبأسلوب موحد لقياس وإدارة المخاطر والتعرف عليها، والتأكيد على أهمية الإشراف والرقابة البنكية، وذلك من أجل ضمان وسلامة القطاع المالي والمصرفي المحلي والدولي.

ومن أجل تجنب الأزمات والمشاكل التي أخذت تؤثر على النظم البنكية والمالية، تدعوا نظم الرقابة البنكية هذه إلى اعتماد المعايير والمؤشرات التي تمثل مرتكزات أساسية للعمل البنكي في التقليل من المخاطر وتجنب الأزمات، التي تعتمد كمؤشرات للأداء البنكي وضبط السياسات البنكية.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى دور البنك المركزي في الإشراف و الرقابة على أعمال البنوك التجارية و مدى تطبيقها لمعايير لجنة بازل، وهذا من خلال المباحث التالية كالآتي:

المبحث الأول: الإطار العام للرقابة البنكية؛

المبحث الثاني: آلية رقابة البنك المركزي و أدواره؛

المبحث الثالث: دعائم و مستلزمات الرقابة المصرفية الفعالة حسب لجنة بازل.

المبحث الأول: الإطار العام للرقابة البنكية.

تسعى نظم الرقابة المصرفية إلى إيجاد نظام مالي ومصرفي قوي وكفؤ، يحقق أهداف السلطة النقدية من خلال تحديد نقاط الضعف في أداء المؤسسات المصرفية، والتي يمكن أن تمثل ثغرات يمكن أن تنفذ من خلالها الأزمات المالية،وعليه سنتناول في هذا المبحث الرقابة البنكية، أهميتها، أنواعها وأهدافها الجوهرية.

المطلب الأول :تعريف الرقابة البنكيةو أهميتها:

تعد الرقابة السليمة شرطا أساسيا لاستمرار البنوك في السوق المصرفي والتأكيد على سلامة مراكزها المالية وتجنيبها المخاطر المحتملة مع تحقيق الفعالية في مستوى الأداء،وبالتالي ضمان سلامة الجهاز المصرفي واستقراره،والحديث عن الرقابة المصرفية يلزمنا التوقف أولا عند مفهوم الرقابة بشكل عام.

1- مفهوم الرقابة:

رغم غياب مفهوم موحد للرقابة، إلا انه يوجد اتفاق عام على تعريفها هو تعريف "فايول" الذي يعرفها على أنها «تتمثل في التحقق مما إذا كان كل شيء يحدث وفقا للخطة المستخدمة وللتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم إعدادها،ومن أهدافها توضيح نقاط الضعف و الأخطاء بغرض منع تكرارها [1]»، وعليه فعملية الرقابة تسمح للإدارة بالقيام بالتصحيحات الضرورية في حالة الإبتعاد عن ما هو وارد في الخطط والقرارات.

ويدخل تحت مظلة الوظيفة الرقابية أربعة عناصر هي كالآتي[2]:

أولا:أن الرقابة تحدد المعايير كالأهداف والخطط و السياسات التي تستخدم كمرشد للأداء.

ثانيا:الرقابة تقيس النشاط الجاري الأداء كميا كلما أمكن ذلك.

ثالثا:أن الرقابة تقيم المدخلات والأداء الجاري حسب الأهداف والخطط والسياسات كمعايير.

ويعتبر تقييم الأداء جزءا أساسيا من الرقابة و الذي يكشف عن ثلاثة أبعاد رئيسية هي كالآتي:

-**مدى الفعالية**: المقارنة بين النتائج المحققة و الأهداف الموضوعة سلفا.

-**مدى الكفاءة**: تحديد مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بمقارنة المعدلات المحققة بالمعايير الموضوعة مسبقا.

[1] محمد سويلم، إدارة البنوك و البورصات المالية،دار الهاني للنشر،الإسكندرية،1999،ص ص:238-239.

[2] نفس الرجع السابق، ص 240.

-**مدى التطور** :تقييم القدرة على استيعاب التطورات و المستحدثات الجديدة و معاصرتها سواء المتعلقة بالجانب التكنولوجي أو الإداري، و ذلك بفحص النظم و الأساليب التقنية و الإدارية المطبقة.

رابعا:أن الرقابة تتخذ الإجراءات التصحيحية في شكل قرارات تصحيحية فورية،كذلك فإن فعالية العمليات الرقابية تتطلب مراعاة الشروط التالية[1]:

-أن يكون النظام الرقابي قادرا على اكتشاف الانحرافات الهامة بسرعة حتى يتمكن البنك من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للقضاء على هذه الانحرافات.

-أن يكون النظام نظاما اقتصاديا، ويعمل على إيصال المعلومات للمستويات الإدارية ذات العلاقة .

-أن يساهم في تصحيح الأداء بما ينسجم مع الأهداف المرسومة.

-أن يكون النظام الرقابي شاملا بحيث يغطي كافة جوانب النشاط الحيوية و الهامة للبنك.

-أن يتسم النظام الرقابي بالتوازن في حجم الرقابة على الأنشطة، بحيث لا تظهر أنشطة رقابية أكثر من اللازم في بعض المجالات و أقل من اللازم في مجالات أخرى.

2- تعريف الرقابة البنكية:

من خلال تعريف الرقابة يمكننا أن نعرف الرقابة البنكية كالآتي:

"هي نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة،والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى"[2].

"هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية و البنوك المركزية و المصارف بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها[3].

---

[1] فلاح الحسيني و مؤيد الدوري،**إدارة البنوك مدخل كمي و إستراتيجي معاصر**،دار وائل للطباعة و النشر،الطبعة الأولى،عمان،2000،ص 214.

[2] زيدان محمد و حبار عبد الرزاق، **متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية** ، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري" ،المنعقدة يومي 12/11 مارس2008 ،جامعة ورقلة،الجزائر ،ص04.

[3] أنطوان الناشف و خليل الهندي،**العمليات المصرفية و السوق المالية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس،لبنان،1998،ص 121.

يعتبر وجود نظام مالي و مصرفي قادر على حشد و تخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية و قابلة للاستمرار، و لهذا تتطلع معظم الدول إلى تقوية أنظمة الرقابة على القطاع المصرفي و تعميق السيادة المصرفية للسلطة النقدية في الإشراف على نشاطات البنوك ، سعيا منها إلى التقليل من احتمالات التعرض للهزات المالية الداخلية و الصدمات الخارجية.

3- أهمية الرقابة البنكية: تكمن أهمية الرقابة المصرفية في مجموعة من النقاط أهمها كالآتي [1]:

-العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها البنوك نظرا لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

-تعتبر رقابة القطاع المصرفي هامة نظرا للدور الحيوي الذي يقوم به في عملية المدفوعات وخلق النقود وقدرته في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية.

-إمكانية الوقوف على نوعية موجودات البنك وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها ومن ثم محاولة الحد منها.

-التأكد من مدى إلتزام البنوك وتقيدها بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

-تمكن الرقابة على البنوك من الحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي.

المطلب الثاني:أنواع الرقابة البنكية، وسائلها و طرق تنفيذها:

تصنف الرقابة البنكية حسب الجهة التي تقوم بها إلى مايلي :

1-الرقابة الداخلية:

أ-تعريف الرقابة الداخلية:

عرفتها اللجنة الاستشارية للأعضاء المحاسبين في بريطانيا بأنها " : العملية التي تتضمن مجموعة أنظمة الرقابة المالية الموضوعة من طرف الإدارة بهدف التمكن من تسيير أعمال المؤسسة بطريقة منظمة وفعالة واحترام السياسات والبرامج المسطرة وحماية الأصول وضمان قدر المستطاع صحة ودقة المعلومات المسجلة[2]" .

[1] إيهاب غازي زيدان،**مدى تطبيق معايير بازل 2 على قطاع المصارف الخاصة في سوريا**،أطروحة دكتوراه تخصص الفلسفة في العلوم المالية و المصرفية،سوريا،2009-2010 ، ص 24.

1- Renard. J, **Théorie et pratique de l'audit interne**, organisation, Paris, 2002, p 118.

2-Vanstapel Senior, **Guidelines for internal control standards for the public sector**, internal control standards committee, p6 a partir le site d'intrnet : htpp//blueline…1 guics pbsece. PDF, disponible sur internet le 20/03/2016.

كما أنها عملية متكاملة وفعالة لأفراد ووحدات من الإدارة، توجه المخاطر وتوفر التأمين المعقول لمهمة هذه الوحدات.

ب- أهداف الرقابة الداخلية:

لقد حدد المعهد الدولي للمدققين الداخليين سنة 1978 أهدافا لنظام الرقابة الداخلية و تتمثل في مايلي:

- ✓ التحكم في البنك.
- ✓ حماية أصول البنك.
- ✓ التأكد من نوعية المعلومات.
- ✓ التأكد من التطبيق السليم لتعليمات وتوجيهات الإدارة.
- ✓ التأكد من الاستخدام الأمثل والفعال لموارد البنك.

ولتحقيق هذه الأهداف كان لابد من تقسيم الرقابة الداخلية إلى الأقسام التالية [1]:

الرقابة الإدارية :تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعتمد في سبيل تحقيق هدفها وسائل متعددة مثل ،دراسات الوقت وتقارير الأداء والرقابة على الجودة [2].

الرقابة المحاسبية: تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال، استخدام حسابات المراقبة وإتباع موازين المراجعة الدورية وإتباع نظام التدقيق الداخلي.

الضبط الداخلي: ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال. ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

---

[1] خالد أمين عبد الله،**التدقيق و الرقابة في البنوك**، دار وائل للطباعة و النشر،الطبعة الأولى ،عمان ،1998،ص ص 163-164.

[2] خليل الرفاعي،**تقييم متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك الإسلامية الأردنية**،مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول"الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"جامعة ورقلة ،الجزائر،المنعق يومي 09/08 مارس 2005،ص 6.

1-3-مكونات نظام الرقابة الداخلية:

يتألف نظام الرقابة الداخلية من خمسة عناصر مرتبطة تماما ومندمجة فيما بينها، تشكل نظاما مدمجا في سيرورة نشاطات المؤسسة يتفاعل بصفة ديناميكية مع كل التغيرات ويتم تنفيذه من طرف المديرية وجميع المستخدمين، ويمس مختلف الأنشطة في كل المستويات، وتطبق هذه العناصر على كل أنواع المؤسسات سواء كانت تجارية أوإنتاجية أو خدماتية[1] .

مما سبق نستنتج أن نظام الرقابة الداخلية هو جزء مدمج في الوظائف التشغيلية، وتتمثل هذه المكونات في البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، نشاطات الرقابة، الأنظمة المعلوماتية والإتصال والقيادة[2].

البيئة الرقابية:

تعد البيئة الرقابية عنصرا أساسيا يتأثر بثقافة المؤسسة وهي الأساس والمحرك الرئيسي للمكونات الأخرى لنظام الرقابة الداخلية، كما أنها تساعد على تحديد مستوى تحسيس المستخدمين لاحتياجات الرقابة وتشمل هذه البيئة عدة عوامل منها :نزاهة وأخلاق وكفاءة المستخدمين وأسلوب إدارة الأعمال من طرف المسيرين وسياسة تفويض المسؤوليات والتنظيم وتكوين المستخدمين وفي الأخير الغاية التي يريد مجلس الإدارة الوصول إليها وقدرته على الأهداف المراد تحققها.

تقييم المخاطر:

تواجه البنوك العديد من المخاطر التي يجب تقييمها بصفة دقيقة للتحكم فيها، وتتجلى عملية التقييم في تحديد وتحليل العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تحقق هذه المخاطر، وبالتالي التأثير على بلوغ الأهداف المسطرة، وعلى البنك وضع طرق تسمح للإدارة الفعالة للمخاطر المحتمل مواجهتها بهدف التحكم فيها لضمان بقائه والحفاظ على تنافسيته، ويبقى على كل بنك تحديد مستوى المخاطر المقبولة في إطار المعايير الإحترازية المفروضة عليه من طرف السلطات الإشرافية، وتتجلى عملية إدارة المخاطر في تحديدها وتقييمها وتحليلها ثم تغطيتها.

---

[1] علي منصوري،**دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية**،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة أعمال،جامعة فرحات عباس، سطيف،2009-2008،ص 99.

[2] صورية عاشوري،**دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة الماجيستر في العلوم الإقتصادية تخصص مالية،جامعة فرحات عباس سطيف،2011-2010،ص26.

الأنشطة الرقابية:

تتيح هذه المرحلة إمكانية تسيير النشاطات مع التطبيق السليم للسياسات والإجراءات الضرورية للتحكم في المخاطر، وعليه تسمح الأنشطة بضمان تنفيذ التوجيهات الصادرة عن الإدارة. وتمس الأنشطة الرقابية كل المستويات في الهيكل التنظيمي للبنك، وتشمل كل من أعمال المصادقة والترخيص والفحص والتدقيق والمقاربة وتقييم الأداء التشغيلي والحفاظ على أصول البنك وكذا الفصل بين الوظائف.

نظام المعلومات والإتصال:

تقوم أنظمة المعلومات بإنتاج المعلومات التشغيلية والمالية وكذلك التي ترتبط باحترام الواجبات القانونية التي تسمح بتسيير ومراقبة الأنشطة، كما تعالج هذه الأنظمة المعلومات المرتبطة بالمحيط الخارجي للبنك، وتحتاج البنوك إلى أنظمة إتصال فعالة تضمن الانتقال متعدد الاتجاه للمعلومات، فعلى المسيرين إيصال رسالة واضحة لمختلف الأفراد داخل البنك حول أهمية المسؤوليات المنوطة بكل فرد والمتعلقة بعمليات الرقابة على تبليغهم كل المعلومات الهامة التي تخص المخاطر المقبولة، كذلك يجب أن تقوم هذه الأنظمة بدور إتصال فعال اتجاه الأطراف الأخرى كالزبائن، المساهمين والسلطات التنظيمية.

القيادة:

يشمل نظام القيادة كل النشاطات الجارية للبنك وكذا عمليات التقييم المنتظمة المنفذة من طرف المسيرين والتي يرتبط حجمها وأهميتها أساسا بمستوى المخاطر المحتملة وفعالية سيرورة الرقابة الدائمة وكفاءة وخبرة المستخدمين المكلفين بالقيام بعمليات الرقابة، ويجب دائما تبليغ العجز المسجل والثغرات الموجودة في نظام الرقابة الداخلية إلى الإدارة العامة ومجلس الإدارة لاتخاذ التصحيحات اللازمة.

2- الرقابة الخارجية (رقابة البنك المركزي):

تعتبر رقابة البنك المركزي من أهم أشكال الرقابة المصرفية، لأنه يمثل الجهة الرئيسية المسؤولة عن ضمان واستمرارية النظام المصرفي ويهدف من خلال رقابته إلى دعم وحماية الجهاز المصرفي وحماية حقوق المساهمين والدائنين للبنك، كما يهدف إلى التأكد من تقيد البنوك بالقوانين والأنظمة والمحافظة على سلامة وسيولة أصولها وتوفير إدارة رشيدة لها.

وللرقابة التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التجارية ثلاثة أنواع كالآتي[1]:

أ–الرقابة المكتبية :حيث يلزم البنك المركزي البنوك بتقديم كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بمختلف الأنشطة المصرفية الإدارية والفنية ممثلة بالقوائم المالية، وما يتبعها من بيانات وإحصائيات، وتقارير تفصيلية لجميع الحسابات...الخ، وذلك بشكل دوري ويعتمد تحديد فتراته على نوعية تلك البيانات وحاجة البنك المركزي لها[2].

ب– الرقابة الميدانية :يقوم البنك المركزي بتفتيش البنوك مباشرة ووفقا لمنهج محدد، والتفتيش المعني ليس تدقيقا بقدر ما هو تقييم؛ فهو يهدف إلى التحقق من صحة المعلومات التي يقدمها البنك للسلطة النقدية، وذلك عن طريق الكشف المباشر على مصادر هذه المعلومات في سجلات البنك، ثم ينطلق فريق التفتيش للإطلاع على مدى تنفيذ البنك للأنظمة والتعليمات الصادرة إليه، سواء من السلطة النقدية أو من الأجهزة الحكومية المختلفة أو من مجلس إدارة البنك نفسه ، كما أنّه على فريق التفتيش التحقق من مدى مطابقة الحسابات وعليه أيضا التأكد من مدى فاعلية وسائل الرقابة والضبط الداخلي في البنك، ثم يقدم فريق التفتيش تقريرا مفصلا بنتائج أعماله، متضمنا المخالفات والملاحظات ومقترحا الإجراءات التصحيحية اللازمة[3].

ج– رقابة الأسلوب التعاوني :يشترك البنك المركزي مع البنوك في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي، ويتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه بها تلك المشكلات، وذلك ينمي روح التعاون بين البنك المركزي ووحدات البنوك، مما يجعلها تنفذ القرارات والتوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة .

2–1 أدوات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية:

هناك العديد من أدوات الرقابة المصرفية التي نشأت وتطورت مع تطور الأنظمة البنكية وهي تختلف في كيفية استعمالها من نظام بنكي لآخر ومن أهم هذه الأدوات نجد الآتي:

- **الرقابة الكمية:**

تهدف إلى التأثير على الحجم الكلي للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية دون الاهتمام بمجالات استخدامه، ومن أهم وسائلها ما يلي:

---

[1] صلاح الدين السيسي،**نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية**،دار الوسام ،بيروت،1998،ص 218.

[2] عبد القادر الشخيلي، الرقابة المصرفية ، متاح في الموقع: Htpp//www.bank –f pole-stine.com/digital library

[3] بكر ريحان، رقابة البنك المركزي على المصارف الإسلامية،ص8، متاح في الموقع: Htpp//www.arablinfo.com

– سياسة الاحتياطي الإجباري:

تلتزم البنوك التجارية بوضع نسبة معينة من اجمالي ودائعها على شكل سائل لدى البنك المركزي، وهذه النسبة تكون عرضة للتغير من وقت لآخر تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في البلاد[1]، وتهدف سياسة الاحتياطي الإجباري كأداة رقابية للبنك المركزي إلى الرقابة على خلق نقود البنوك من أجل التحكم في حجم الكتلة النقدية،ويظهر تأثير هذه السياسة بانعكاس انخفاض أو ارتفاع قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان على تكلفة التمويلات أو القروض التي تقدمها .فعند رفع البنك المركزي لنسبة الاحتياطي الإجباري فإنه يجبر البنوك على . تعطيل جزء من سيولتها وعدم استخدامه في مختلف التوظيفات والاستثمارات التي تقوم بها[2] .

– سياسة معدل إعادة الخصم:

يقصد بسياسة معدل إعادة الخصم الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي لقاء قيامه بإعادة خصم الأوراق التجارية لصالح البنوك التجارية التي ترغب في الحصول على السيولة الجاهزة[3]، وتعبر سياسة معدل إعادة الخصم عن أهمية البنك المركزي في النظام المصرفي بصفته الملجأ الأخير للإقراض، وهو ما يعطيه الحرية في تحديد هذه المعدلات ويجعل من هذه السياسة أداة للتحكم في سيولة البنوك التجارية والعرض النقدي. فإذا كان البنك المركزي يهدف إلى زيادة العرض النقدي فإنه يلجأ إلى فرض معدلات إعادة خصم منخفضة، ما يزيد من حجم اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي ويزيد من كمية السيولة لديها، وهو الأمر الذي ينجم عنه انخفاض في معدلات الفائدة والخصم التي تقابل بزيادة طلب الأعوان غير المصرفين على القروض، ويزيد بذلك من طلب البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي الذي يصدر نقودا مركزية ما يضاعف من حجم الكتلة النقدية المتداولة، في حين إذا كان الهدف هو تحجيم العرض النقدي فإنه يقوم برفع معدلات إعادة الخصم[4] .

–سياسة السوق المفتوحة:

في حالة التوسع الكبير للنشاط الاقتصادي الذي يترافق مع تزايد حدة التضخم، فإن البنك المركزي يقلل من قدرة البنوك على منح الائتمان عن طريق خفض كمية الأموال المتداولة، وذلك بواسطة عمليات بيع الأسهم

---

[1] ضياء مجيد،إقتصاديات النقود و البنوك،مؤسسات شباب الجامعة،الإسكندرية،2002،ص 269.

[2] Jean- François Goux, economie monétaire et financière : théories, institutions, politiques, Economica, Paris, 1998, p 240.

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004،ص219.

[4] جمال خريس و آخرون،**النقود و البنوك**،دار المسيرة،عمان،2003،ص ص 113-114.

والسندات وأحيانا الذهب والعملات الأجنبية الذي يؤدي إلى انخفاض كمية النقود المتداولة.إذ تنخفض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، ومن ثم تضعف قدرتها الائتمانية بمقدار قيمة عمليات البيع، فينخفض بذلك العرض النقدي ويقل الائتمان الممنوح وتنكمش الاتجاهات التوسعية في النشاط الاقتصادي إلى المستوى المراد الوصول إليه. أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بعملية شراء الأسهم والسندات، الأمر الذي ينعكس في شكل زيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، فتزداد قدرة البنوك على منح الائتمان والتوسع في توليد النقود المصرفية، كما يساعد على توسيع حركية النشاط الاقتصادي إلى المستوى الذي تزول عنده مظاهر الكساد والانكماش، ويحدث التوازن المطلوب والمرغوب من قبل السلطات النقدية.

كما أن عملية السوق المفتوحة لها تأثير على أسعار الفائدة ذلك أن قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والسندات الحكومية يؤدي إلى انخفاض أسعارها في السوق والسياسة تساهم في رفع أسعار الفائدة[1].

- **الرقابة الكيفية:**

يقصد بالرقابة الكيفية التأثير على أوجه استخدام الائتمان المصرفي بغض النظر عن كميته، إذ أن هذه الرقابة تنصب على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها البنوك التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض واستثمارات مصرفية مختلفة، ويرجع سبب الاعتماد على الرقابة النوعية إلى ظهور عيوب ونواقص ناتجة عن استخدام الرقابة الكمية[2]، وللرقابة النوعية وسائل متعددة نذكر منها الآتي:

– الإقناع الأدبي:

يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية بالإقناع الأدبي لكي تتصرف في الاتجاه الذي يرغبه، فإذا افترضنا أن البنوك التجارية تتوسع في منح الائتمان وأن البنك المركزي يرى أن المصلحة العامة تقتضي ألا تتوسع البنوك التجارية في ذلك فيكون باستطاعة البنك المركزي أن يطلب من البنوك التجارية تقليل منح الائتمان دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء كمي معين كرفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي الإجباري وتلتزم البنوك التجارية بالإقناع الأدبي نظرا للعلاقة الوثيقة بينها وبين البنك المركزي، فهو بنك البنوك حيث تلجأ إليه كملجأ أخير للإقراض[3].

---

[1] صالح صالحي،**أدوات السياسة النقدية و المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية**،الندوة العلمية الدولية حول "الخدمات المالية و إدارة المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية،جامعة سطيف،2010، ص ص 14 - 15 .

[2] ناظم محمد و نوري الشمري،**النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار زهران ،عمان،2008،ص 198.

[3] ضياء مجيد،مرجع سبق ذكره،ص 270.

فالإقناع الأدبي إذن هو قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعلامات المختلفة.

– هامش الضمان المطلوب:

يمثل هامش الضمان المطلوب ذلك المقدار من الأموال التي يمكن أن يحصل عليها العملاء من البنوك التجارية لشراء الأوراق المالية كقرض بين هذه البنوك والباقي يدفعه العملاء من أموالهم الخاصة ويسمى هامش الضمان، فإذا رأى البنك المركزي أن البنوك التجارية قد توسعت في منح الائتمان، فإنه يأمر برفع هامش الضمان أي أنه في حالة الانتعاش يتم رفع هذه النسبة وتنخفض هذه الأخيرة في حالة الكساد تشجيعا للاستثمار[1] .

– سياسة تأطير القروض:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني، وهو القروض التي توزعها البنوك والمؤسسات المالية، ويسمى أيضا تخصيص الائتمان ويستخدم هذا الأسلوب كأداة للسيطرة على القروض.

في ظروف التضخم مثلا تقوم الدولة بوضع سياسة تأطير القروض ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم. أما عندما ينتشر التضخم بحدة فإن الدولة تقوم بصياغة سياسة تأطير قرض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القرض، وعادة ما تكون هذه السياسة مرافقة ببرنامج استقرار للكتلة النقدية، ويشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الإدخارات وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة[2].

– الرقابة على شروط البيع الاستهلاكي:

يحتاج الأفراد في الكثير من المجتمعات، خاصة في الدول المتقدمة إلى السلع الاستهلاكية المعمرة وفي حالة عدم القدرة على شرائها، فإنهم يلجؤون إلى البنك من أجل الحصول على تسهيلات لاقتناءها .وبهدف الحد من الطلب على هذه السلع، خاصة في أوقات التضخم يتدخل البنك المركزي بوضع شروط لمراقبة الائتمان الاستهلاكي،كاشتراط دفع نسبة من قيمة السلعة مسبقا والتأثير عليها أو تحديد قيمة الأقساط وعددها أو عدم تجاوز هذه القروض نسبة معينة من أصول البنك.

---

[1] سلمان ناصر،**علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص مالية،جامعة الجزائر،2005-2006،ص 76.

[2] صالح مفتاح،**النقود و السياسة النقدية**،دار الفجر ،الجزائر،2005،ص 156.

-الرقابة على شروط الرهن العقاري:

إذا أرادت الحكومة التوسع في برامج السكن لحل مشكلة الاسكان واستخدام اليد العاملة فإنها تلجأ إلى البنك المركزي الذي يصدر تعليمات تسمح بتشجيع الحصول على القروض العقارية، وذلك بتسهيل شروط الرهن العقاري، أي تخفيض المبلغ المقدم كرهن وتقليص فترة هذا الرهن وتخفيض سعر الفائدة وتمديد فترة السداد ويتم هذا التشجيع خاصة إذا كان الاقتصاد يمر بفترة ركود أو انكماش، ويستخدم البنك المركزي وسائل أخرى لمراقبة الاستخدام النوعي للائتمان كاشتراط موافقته على بعض العمليات وتحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها.

المطلب الثالث: الأهداف الجوهرية للرقابة البنكية: بعد تطرقنا إلى طبيعة الدور الرقابي الذي تمارسه السلطات النقدية على البنوك الخاضعة لإشرافها، لا بدّ من فهم الأهداف التي ترمي هذه الرقابة إلى تحقيقها. ففي حقيقة الأمر، ينظر إلى الرقابة المصرفية من طرف السلطة النقدية كونها أداة فاعلة في تحقيق نوعين من الأهداف الجوهرية،وهي كالآتي:

أولها: يتعلق بطرف الرقابة صاحب السلطة و الإشراف وهو البنك المركزي، وهي تلك الأهداف المرتبطة بالسياسة النقدية،

ثانيها: يتعلق بطرف الرقابة الثاني الخاضع للرقابةو الإشراف و المتمثل في البنوك التجارية، و هذه الأهداف هي تلك التي ترمي إلى تحسين الأداء المصرفي و رفع كفاءة البنوك.

1-أهداف السياسة النقدية:وتتمثل في ما يلي[1] :

-تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالتشغيل الكامل.

-تحقيق الاستقرار النقدي داخليا و خارجيا.

- ضبط الرقابة على الائتمان بما يتناسب و الوضع الاقتصادي السائد.

-تعبئة المدخرات و الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.

-العمل على التوزيع العادل للثروة.

-تشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة.

[1] بلعزوز بن علي،**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص 114.

-تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم.

-ضمان قابلية صرف العملة و الحفاظ على قيمتها الخارجية.

-إيجاد أسواق مالية و نقدية متطورة.

-تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.

2 -رفع كفاءة أداء البنوك:

يحتل موضوع رفع الكفاءة الإنتاجية في العمل المصرفي موقعا هاما من إهتمامات البنوك المركزية خاصة في المرحلة الراهنة من تطور القطاع المصرفي ،الذي شهد توسعا بمعدلات مرتفعة في ظل التطورات الإقليمية و الدولية على صعيد العمليات و التقنيات و الأدوات و اصبحت فيه كلا من السلطات النقدية و البنوك تركز على نوعية و كفاءة الاداء و ذلك على مختلف المستويات . فإدارة موجودات البنوك و مطلوباتها بكفاءة ،و ترشيد النفقات و إدخال نظم علم الإدارة و الحوافز أصبح اليوم ليس فقط ضرورة ملحة لمواكبة التطورات القائمة في البنوك و الأسواق المالية الدولية و لمواجهة التحديات التي أفرزتها الأوضاع الإقتصادية المحلية و الإقليمية و حتى العالمية ،بل شرطا للبقاء و الاستمرار .و لهذا تعمل البنوك المركزية على وضع مؤشرات و معدلات أداء تهدف إلى قياس مدى كفاءة أداء البنوك في استخدام الموارد المتاحة و الحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخططة لها، و التي يجب أن تنسق تماما مع متطلبات السياسة النقدية و الائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي، باعتباره من العناصر اللازمة لضمان استمرار التنمية الاقتصادية بالمعدلات المنشودة.

المبحث الثاني: آلية رقابة البنك المركزي و أدواره.

المطلب الأول: محددات جانب الرقابة على أداء البنوك.

إن اختلاف التنظيم الإداري للبنوك، وعدم تجانس عناصر الإنتاج لها تأثيرها على مستوى تحديد الكفاءة بالنسبة لكل عملية من العمليات المصرفية، وبالتالي على كفاءة أداء هذا البنك، هذا إلى جانب اختلاف سياسة البنوك في تجميع الأموال و توظيفها، الأمر الذي يستلزم وجود مقاييس خاصة أو معدلات تبرز درجة الكفاءة ومستوى الأداء داخل البنك، لهذا سوف نحاول في هذا المطلب إبراز مختلف محددات جانب الرقابة على أداء البنوك.

1- مفهوم الأداء البنكي:

يعد الأداء من المصطلحات التي تحمل بين طياتها فصل العمل الجيد عن السيئ و يتتيح للمسؤولين تقييمه، و أصبح بذلك من المفاهيم الأساسية لهم في كافة المستويات الهرمية و لكافة أنواع المنشآت .حيث يعتبر من

المؤشرات الهامة التي تكشف عن مدى نجاح المنشأة و فعاليتها في استغلال الموارد المتاحة لها و استخدام الموارد البشرية و المادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[1] ،و حين نتحدث عن معدل الأداء بصفة مطلقة فإننا نعني معدل الأداء المتوسط«*standard*» و يقصد به ذلك الإنتاج المحقق فوق المستوى الاقتصادي الذي يكفل تغطية التكاليف و تحقيق الربح اللازم.

و في مجال نشاط البنوك التجارية، يكون الأداء مرتبطا بمدى كفاءة هذه الأخيرة في استخدام الموارد المتاحة لديها من ناحية أولى،وفي المحافظة على التوازن المرغوب فيه بين اعتباري الربحية و السيولة من ناحية ثانية، ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخططة لها من ناحية ثالثة و التي يجب أن تنسق تماما مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية.

2- مجالات الرقابة على كفاءة البنوك:

من الطبيعي أن يختلف الحكم على كفاءة البنوك التجارية في انجاز أعمالها باختلاف المستوى الذي يتم عنده تقييم أدائها و وجهة النظر المعبر عنها عند كل مستوى، و تستهدف السلطات النقدية من خلال قياس هذه الكفاءة على مستوى الجهاز المصرفي (المستوى القطاعي) التحقق من مدى اتساق قرارات القائمين على أمور البنوك مع السياسات النقدية و الائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي .وكل نظام للرقابة على البنوك موضوع لأغراض تقييم أدائها والتأكد من قيامها بمختلف أوجه نشاطها بأعلى درجة من الكفاءة، و يتطلب أوّلا تحديد مجالات الأداء و كذلك تحديد ركائز و مقومات هذا النظام.

أ- تحديد مجالات أداء البنوك:

يتيح الإطار الخاص بالمؤشرات الموضوعة للرقابة و تقييم أداء البنوك التجارية من طرف البنك المركزي الحكم على مدى كفاءة البنك التجاري من عدة جوانب تتمثل فيمايلي[2]:

- **الجانب الأول** :الكفاءة في استخدام الأموال المتاحة و ترشيد الإنفاق و تنظيم الإيرادات، و ما يعنيه هذا من تعبير عن مدى نجاح البنك في تنفيذ الأهداف المخططة له.

[1] فلاح الحسيني و مؤيد الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 221 – 222.
[2] صلاح الدين السيسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 247.

- **الجانب الثاني** :التزام البنك بالحدود الائتمانية المقررة وفقا للسياسة النقدية و الائتمانية المستهدفة،للتأكد من أن أداء هذا البنك أنه يتم بصورة مترابطة و متوازنة مع باقي وحدات الجهاز المصرفي.
- **الجانب الثالث** :نمو الودائع الادخارية للتعرف على مدى تعبئة المدخرات القومية لتمويل التنمية الإقتصادية.
- **الجانب الرابع**:التحسن و الرشد في أداء الخدمة المصرفية.

و يمدنا هذا الإطار بمؤشرات مادية قيمية للجوانب الثلاثة الأولى يتم تركيبها من واقع القوائم المالية و المحاسبة للبنك التجاري .و إن كان يصعب قياس الجانب الرابع لأنه جانب معنوي ليس له مقياس رقمي، فإنه يمكن استكشافه و التدليل عليه من واقع الدلالات و القرائن من بينها :مدى سلامة النظام المحاسبي المطبق و تنفيذ كافة مشتملاته ، مدى توافر نظم و إجراءات سليمة للأداء ....الخ.

المطلب الثاني: ركائز الرقابة على أداء البنوك:

بغرض الكشف عن التطورات و الإتجاهات التي أسفر عنها أداء البنك التجاري على حقيقتها و مدى مسايرتها للإتجاهات المستهدفة فضلا عن إكتشاف نواحي القصور في الأداء و تحليل أسبابه بما يكفل تصحيح مسارات الأداء مستقبلا و زيادة الكفاءة في إطار خطط تسعى إلى تحقيق هذا المستوى المرتفع من الكفاءة، فإنه يمكن تلخيص ركائز وظيفة الرقابة و تقييم الأداء المصرفي التي تمارسها السلطات النقدية في النقاط التالية[1]:

– التحديد الدقيق لأهداف البنك التجاري في مختلف المجالات.

– وضع الخطط التفصيلية للعمل في كل هذه المجالات مع مراعاة التنسيق بينها في ضوء الخطة العامة للبنك.

– التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية لإمكان المساءلة عن أوجه القصور و الإثابة عن النجاح.

– الاختيار السليم لمؤشرات الأداء و تحديد معدلاتها القياسية على أسس علمية دقيقة.

– إنشاء و تطوير نظم المعلومات الإدارية بما يكفل اتخاذ القرارات الصائبة و تصحيح مسارات الأداء في الوقت المناسب.

[1] صلاح الدين السيسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 241.

1- مقومات نظام الرقابة و تقييم أداء البنوك: حتى يتسنى لنظام الرقابة و تقييم الأداء المتبع من تحقيق أهداف البنك المركزي ، لابد أن تتوافر له المقومات التالية[1]:

- الشمول بما يغطي كافة جوانب أداء البنك التجاري، و يعطي في ذات الوقت انطباعا و رؤية واضحة عن موقف البنك التجاري محل المراقبة و التقييم من كافة جوانب الأداء .

- الارتباط بنشاط البنك التجاري و أهدافه، مع ضرورة تعرف القائمين و العاملين بهذه البنوك على المؤشرات وأهداف النظام بما يكفل توفير الرغبة في تقبل النتائج.

- أن يعكس النواحي الكيفية في الأداء إلى جانب النواحي الكمية .

- أن يتمكن من الوصول إلى نتائج ايجابية و إلى تحسين الأداء و رفع الكفاءة، و لا يقتصر على كشف أوجه الانحراف فقط بل يوضّح المسارات السليمة للأداء فيما بعد.

- ضرورة التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى .

- اختيار عدد محدود من النماذج أو المؤشرات يقيّم على أساسها الأداء، و تكون قادرة عل استيعاب كفاءة أداء البنك التجاري من كافة الجوانب بما يمكن من قياس الكفاءة الكلية .

- توافر نظام واضح و مستقر للحوافز مما يمكن من زيادة إنتاجية العاملين و الاستخدام الكفء للموارد.

- ضرورة اتسام النظام المقترح للرقابة و تقييم الأداء بالاستمرارية و الدورية و الانتظام في التطبيق لمواجهة الانحرافات قبل استفحال آثارها في الاتجاهات غير المرغوبة.

2- مؤشرات الرقابة على الأداء« *CAMEL Rating* » :

يستخدم البنك المركزي العديد من المؤشرات للرقابة على أداء البنوك و تقييم أدائها و تصنيفها و من أهمها مجموعة المعايير الخمسة التي يطلق عليها : « *CAMEL System/Rating* » و هي تسمية مشتقة من الأحرف الأولى لكل معيار منها.

وتتمثل هذه المؤشرات أو المعايير في محددات ترتبط معا و تعبر بشكل عام عن الموقف المالي للبنك وسلامة تشغيله و إدارته .ويتم تصنيف أداء البنوك وفق هذا الأسلوب إلى خمسة فئات تنازليا على مستوى كل مؤشر، وذلك حسب مستوى الأداء و نقاط القوة و الضعف، وكيف أمكن للإدارة التغلب على نقاط الضعف ثم

[1] نفس المرجع السابق ، ص 243.

مدى التفاعل بين نواحي الأداء المختلفة، وكذلك احتمالات تعرض هذه البنوك للتعثر والفشل من واقع نتائج نشاطها [1] ، تتمثل هذه المؤشرات أو المعايير في:

- ملاءة رأس المال و كفايته *Capital adequacy*.
- جودة الأصول *Assets quality*.
- كفاءة إدارة البنك *Management*.
- الربحية أو القوة الإيرادية للبنك *Earnings*.
- *السيولة Liquidity*.

وتجدر الإشارة إلى أن المعايير المتعلقة بكفاية رأس المال و السيولة و الربحية و جودة الأصول هي معايير كمية ، أما معيار الإدارة فهو معيار كيفي تقاس على أساسه كفاءة إدارة الأنشطة و العمليات المصرفية بصفة عامة و مدى قدرتها على انجاز عملها بشكل آمن و سليم و موافق مع الممارسات المصرفية، و ذلك من خلال الجدارة الفنية و الإدارية لفريق الإدارة بالبنك و قدرته على التخطيط الجيد و التعامل مع المتغيرات و الظروف المستجدة بما يكفل سلامة و دقة نظم العمل الداخلية و نظم الرقابة .و من بين المؤشرات التي تكشف عن كفاءة الإدارة تلك المتعلقة بالربحية ، جودة الأصول ، كفاءة رأس المال ، السيولة، التغير في حجم الودائع...إلخ ، زيادة على ذلك إستعمال بعض المؤشرات الوصفية مثل: التوسع،عدد الفروع، نوعية العملاء، جودة القروض،جودة العاملين ...إلخ....

المطلب الثالث:الرقابة على أداء البنك التجاري كوسيط مالي و كمنتج:

1-الرقابة على أداء البنك التجاري كوسيط مالي:

يمثل جانب الوساطة المالية أهم جانب لأداء البنوك التجارية، حيث تتحدد أهدافه بعنصرين هما:

أ /**النشاط الإنتاجي الخاص بتجميع الموارد** :حيث يقوم البنك المركزي بالرقابة على أداء البنوك التجارية و تقييم كفاءة أدائها لهذا النشاط من خلال الاهتمام بمدى قيامها بتدعيم مركزها المالي و مدى مساهمتها في تجميع الودائع و المدخرات و نشر الوعي الادخاري و المصرفي.

[1] أحمد غنيم،**صناعة قرارات الإئتمان و التمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**،مطابع المستقبل،الطبعة الأولى،القاهرة،1998،ص29.

ب /سياسة استخدام و توظيف هذه الموارد: و يقوم تقييم أداء البنك في هذه الحالة على ضوء مساهمة هذا الأخير في التمويل و مدى كفاية توزيع الموارد على وجوه التوظيف المختلفة من حيث العائد و السيولة و الأمان والأجل.

و يساهم البنك المركزي في رفع كفاءة أداء البنوك في مجال الوساطة المالية من خلال دوره الهام في تنظيم وضبط هذا النشاط و وضع مبادئ رقابية و مؤشرات تلزم البنوك بتحقيق المستوى المطلوب منها .و يتعلق الأمر بالجوانب التالية:

-الرقابة على ملاءة رأس المال الممتلك.

-الرقابة على كفاءة إدارة السيولة.

-الرقابة على كفاءة إدارة المخاطر المصرفية.

1- الرقابة على ملاءة رأس المال الممتلك: يزداد اهتمام السلطة النقدية بالرقابة على مدى كفاية و متانة رأس المال الممتلك بالبنوك التجارية، و ذلك يوما تلو الآخر، خاصة و أن هناك لجان مالية و مصرفية على المستوى الدولي تعمل في هذا المجال بهدف زيادة كفاءة رأس المال في مواجهة المخاطر المحتملة أو المتوقعة في الأنشطة المصرفية.

1-1 وظائف رأس المال الممتلك:

يقصد برأس المال الممتلك مجموع كل من رأس المال المدفوع و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة. وهو يعمل على إسناد البنك و ترصين موقفه المالي في مواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن ممارسته لنشاطاته الاستثمارية و الإقراضية المختلفة، و تدعيم ثقة العملاء و السلطات الرقابية بقدرة البنك على تسديد التزاماته في الظروف غير الاعتيادية.

لقد فشلت بعض البنوك في العديد من الدول بسبب ضعف رؤوس أموالها الممتلكة، غير أن متانة رؤوس الأموال الممتلكة لم تقف حائلا أمام فشل بنوك أخرى في دول أخرى .فرأس المال الممتلك ضروري لسلامة المركز المالي لأي بنك و تدعيم الثقة فيه،و لكنه لا يضمن تلك السلامة وحده بأي حال من الأحوال، و إنما يجب أن تكون هناك عوامل أخرى إلى جانبه لتحقق له السلامة المطلوبة.

وعلى العموم، تراعي البنوك أن يكون لديها رأس مال كاف لتغطية احتياجاتها من الأصول الثابتة و يساعدها في الاستقرار و البقاء و تحقيق الأرباح .كما أنه وثيق الارتباط بالمخاطر التي يتحملها البنك كلما زادت الحاجة لتدعيم رأس ماله.

2-1 قياس كفاية رأس المال الممتلك:

هناك عدة مقاييس كمية لمعرفة مدى متانة أو كفاية رأس المال الممتلك في البنك التجاري أهمها[1] :

أولا : نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول (الموجودات): تعكس هذه النسبة قدرة البنك على الاعتماد على رأس المال الممتلك في تمويل الأصول .و تعد من بين النسب التقليدية التي ينظر إليها البنك المركزي بشيء من الاهتمام عند قياس مدى كفاءة رأس المال الممتلك .و تعمل السلطات النقدية على مراقبة مدى احتفاظ البنوك التجارية بهذه النسبة عند معدلات ثابتة و عدم انخفاضها عن المستوى المقرر.

ثانيا: نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول الخطرة:

وتتمثل الأصول الخطرة في الموجودات التي قد يواجه البنك بسببها بعض الخسائر الرأسمالية، مثل القروض التي لا يمكن تحصيلها أو إستردادها ، و تلك التي يتم إعدامها، بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية في محفظة الأوراق المالية للبنك نتيجة إنخفاض القيمة السوقية لبعض الأسهم و السندات المكونة للمحفظة. تكتسب هذه النسبة أهميتها بوصفها حدا فاصلا بين ما يتحمله كل من ملاك البنك و مودعيه و دائنيه من خسارة رأسمالية في حالة تحققها.

يطلق على هذه النسبة أيضا" هامش الأمان المتاح لمواجهة الاستثمار في الموجودات الخطرة"، حيث يتوقف الحجم الملائم لرأس المال الممتلك على تشكيلة الأصول التي يستثمر فيها البنك أمواله.

ثالثا : نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع:

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك التجاري على رأس المال الممتلك كمصدر من مصادر التمويل ومدى قدرته على رد الودائع من رصيد الأموال المملوكة له .و يعني هذا أن البنك المركزي قد يتغاضى عن زيادة طفيفة في الأصول الخطرة إذا كانت هذه النسبة مرتفعة نسبيا، على أساس أن إرتفاعها يعني حماية للمودعين قد تعوضهم عن المخاطر الإضافية الناجمة عن الزيادة في الأصول الخطرة.

[1] رضا صاحب أبو حمد آل علي،**إدارة المصارف،مدخل تحليلي كمي معاصر**،دار الفكر ،الأردن،2002،ص ص 118-121.

رابعا: نسبة رأس المال إلى القروض:

وتوضح مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة أخطار توظيف الموارد في القروض و السلفيات من رأس المال الممتلك دون المساس بالودائع.

خامسا: نسبة رأس المال الممتلك إلى الإستثمارات المالية:

وتقيس هامش الأمان في مواجه مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.

2- الرقابة على كفاءة إدارة السيولة المصرفية:

تهتم البنوك التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة و هذا راجع لسببين: الأول أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جدا، و الثاني أن قسما كبيرا من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل .كما يستأثر موضوع السيولة المصرفية باهتمام السلطات النقدية والرقابية التي تقع على عاتقها مسؤولية رقابةو سلامة العمل المصرفي و السهر على حقوق المودعين.

2-1 مفهوم السيولة المصرفية:

تعني قدرة البنك التجاري على التسديد نقدا لجميع التزاماته المالية و التجارية في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع و الاستجابة لطلبات الائتمان و إشباع حاجات المجتمع من القروض .و هذا يستدعي توفير نقد سائل لدى البنك أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تحويل بعض الأصول إلى نقدية حاضرة في أقل وقت ممكن و بأقل خسارة .بناء على ذلك،يراد بالسيولة المصرفية "الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافية إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة [1]".

2-2 تقييم كفاءة إدارة السيولة النقدية:

تعتبر السيولة سيف ذو حدين، فإذا زاد حجمها عن الحد الاقتصادي لها فسوف يؤثر ذلك سلبا على ربحية البنك، و من جهة أخرى انخفاضها عن المستوى المطلوب يوقع البنك في حالة العسر المالي .و لهذا تنص التشريعات المصرفية عادة بأن يضع البنك المركزي قواعد أو معايير احترازية تتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني و نسبة السيولة القانونية تطبيقا لمبدأ مواءمة آجال مصادر و استعمالات الأموال[2].

[1] رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره،ض 185.

[2] فلاح الحسيني و مؤيد الدوري،مرجع سبق ذكره،ص 97.

أولا : نسبة الإحتياطي القانوني:

يمثل الرصيد النقدي الذي تحتفظ به البنوك لدى البنك المركزي بدون فائدة و ذلك بنسبة معينة من الودائع لديها .و قد تم توضيح مدى تأثير هذه النسبة على السيولة المصرفية باعتبارها واحدة من أدوات الرقابة الكمية على الائتمان .و يمكن حساب هذه النسبة رياضيا كما يلي:

نسبة الإحتياطي القانوني = (النقد لدى البنك المركزي ÷ الودائع و ما في حكمها) × 100.

و يقصد بالودائع و ما في حكمها جميع المطلوبات بإستثناء رأس المال الممتلك (الودائع+المستحق للبنوك).

ثانيا: نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الإحتياطات الأولية و الثانوية (الأرصدة النقدية و شبه النقدية) على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع الظروف .

و على هذا، فهي تعد من أكثر النسب موضوعية و استخداما في تقييم كفاءة إدارة السيولة و يعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة القانونية = (الإحتياطات الأولية + الإحتياطات الثانوية ÷ الودائع و ما في حكمها)×100.

بالإضافة إلى هذين النسبتين، يستخدم البنك المركزي عدة مؤشرات في إطار تقييم كفاءة إدارة السيولة النقدية طبقا لسياسات و أهداف البنك التجاري .و أهم هذه المؤشرات[1] :

- **نسبة الرصيد النقدي أو المعدل النقدي:**

ويمثل العلاقة بين ما يملكه البنك من موارد نقدية سائلة و مجموعة التزاماته المالية .يعبر عنها كما يلي:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق+ النقد لدى البنك المركزي+ الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع +المستحق للبنوك}} \times 100$$

و يجب تجنب الإفراط في ارتفاع و انخفاض هذا المعدل، فلا نكون بصدد تضخم في السيولة النقدية و لا إنكماش فيها.

[1] اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **السيولة المصرفية**، ورقة من سلسلة البحوث و الدراسات المتخصصة،صندوق النقد العربي ،أبو ظبي،2002.

- **نسبة التوظيف:**

وتشير هذه النسبة إلى مدى إستخدام البنك للودائع و ما في حكمها لتلبية حاجات العملاء من أموال في صورة قروض و سلفيات .و يعبر عنها كما يلي:

نسبة التوظيف=(القروض و السلفيات ÷ الودائع و ما في حكمها) × 100.

غير أن هذه النسبة تشير من جهة ثانية إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين، أي أنها تظهر انخفاضا في السيولة، لذلك ينبغي على البنك أخذ الحيطة و الحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة.

3- الرقابة على كفاءة إدارة المخاطر المصرفية:

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر، و قد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغير طبيعتها خاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي سواء داخل نطاق الميزانية أو خارجها .الأمر الذي يستدعي متابعة دائمة من جانب الجهات الرقابية لإدارة هذه المخاطر و تسييرها على مستوى البنك التجاري، و ذلك بوضع الضوابط الرقابية اللازمة لتدنية حجمها و تقليص حدتها و لحماية البنوك من احتمالات التعرض لها و ضمان سلامتها و تحقيق إستقرارها.

3-1 المخاطر الرئيسية في العمل المصرفي:

ككل عون اقتصادي، يملك البنك التجاري دالة المنفعة الخاصة به،والتي تعكس تفضيلاته فيما يتعلق بالعائد و المخاطرة، هذا من جهة، من جهة أخرى، فإنه يواجه مشاكل الاختيار في محيط غير أكيد لبنية الأصول و الخصوم علما أن كل بنية تحمل معها مخاطرة قد تختلف عن تلك التي تحملها البنيات الأخرى .و وسط هذا كله، فهو يهدف إلى تعظيم العائد مع محاولة قياس مخاطرة هذا الاختيار و تسييرها في حدود القانون الذي يحكم عملياته. و من أهم المخاطر التي ينطوي عليها العمل المصرفي كالآتي:

1- المخاطر الإستراتيجية:

هي تلك المخاطر الحاليةو المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك و على رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات و عدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي[1] ، و يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية و كذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل

[1] أحمد شعبان محمد علي،**إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية**،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر ،2007، ص 243.

مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك ، و السياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير و الطويل.

2- خطر الاعتماد:

وهو الخطر الناشئ في حالة عجز طرف مقابل او اطراف مقابلة تعتبر كمستفيد واحد.

3-**خطر الائتمان :(الإقراض):**

وهو ذلك المتغير الاساسي المؤثر على صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد او تأجيل السداد لأنه كلما استحوذ البنك على احد الاصول المربحة فانه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقرض عن الوفاء برد اصل الدين و فوائده وفقا للتواريخ المحددة و تعتبر القروض هي اهم مصادر الائتمان ويذكران مخاطر الاتمان موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية او خارجها.

4-خطر التسوية:

الخطر الناشئ ضمن عمليات الصرف،لاسيما خلال الفترة التي تفصل ما بين اللحظة التي لا يمكن فيها الإلغاء من طرف واحد لأمر بدفع أداة مالية تم بيعها و الاستلام النهائي للأداة التي تم شرائها .

5- مخاطر السيولة :

وتنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها، وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة في المصرف وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة[1].

6-خطر قانوني:

خطر وقوع أي نزاع مع طرف مقابل ناجم عن أي غموض نقص او عجز ايا كانت طبيعته قد يحدث للبنك او للمؤسسة المالية بموجب عملياتها.

7-خطر عدم التسديد:

وهو الخطر المهم بالنسبة للبنك فالمقترض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب او اخر او ان البنك يعجز عن تحصيل ماله في الأجل المحدد لنفس الأسباب .وهذا ما يفسر انه مهما كانت الضمانات من حيث الحجم او

[1] مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول"الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية"، جامعة سطيف ،الجزائر ،يومي:20/21 أكتوبر 2009، ص 23.

النوع فانها غير كافية لضمان تحصيل القرض ومهما حاول البنك تحصيل أمواله بالطريقة القانونية فهي الاخرى تعد له خسارة نظرا للتكاليف المادية و المعنوية و خسارة للوقت كما تفوت عليه فرصا اخرى لتوظيف أمواله اخذين بالاعتبار المدة الزمنية التي تتطلبها اجراءات المنازعات القضائية على القروض غير المسددة .

8-خطر سعر الفائدة:

هو الخطر الحالي او المستقبلي الذي له تأثير سلبي على إيرادات البنك و رأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة ، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن ان يشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح و رأس المال بالنسبة الى البنك ،و من اهم أسباب خطر سعر الفائدة :

-المنافسة بين البنوك فالعميل يتجه الى البنوك التي تقترح معدلات فائدة منخفضة .

- سوء تسيير الموارد و تقديم قروض باسعار فائدة امتيازية و يؤدي خطر سعر الفائدة في حالة حدوثه الى زيادة الأعباء و تخفيض قيمة المردودية.

9- خطر سعر الصرف:

هي المخاطر الحالية و المستقبلية التي قد تتاثر بها ايرادات البنك و راسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف.و ينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر تؤثر على البنك و على المستثمرين على حدسواء .

أ- مخاطره المتعلقة بالبنك: في مجال التعامل بالنقد الاجنبي نجد عدة مخاطر يتحملها البنك او البنكي بالدرجة الأولى، ومسؤولية التعامل مع بعض المخاطر و محاولة تجنبها او التقليل من حدتها و منها ما يلي:

- مخاطر الائتمان بالعملة الصعبة:خطر وقوع الدولة في مشاكل مع الخارج .
- مخاطر السعر:التغير المحتمل في اسعار العملات خلال الفترة المحتفظ بها.
- مخاطر السيولة : و هنا الخطورة تكمن في صعوبة التسويق للسيولة او صعوبة بيعها من اجل الحصول على عملات مطلوبة مما يساوي اقراض هذه العملات في السوق اذا توفرت.
- خطر عدم فهم المتعاملين للدور المفوض لهم داخل البنك و تطوير الاستثمار بالعملات الأجنبية .

ب- مخاطر سعر الصرف الأحنبي المرتبطة بالعميل: ان خطر سعر الصرف المرتبط بتقلب او تدهور قيمة ارصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة، و كذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض، و هذا ما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول آجاله ،كما يمكن ان ينتج هذا الخطر عن بعض

السياسات و التدابير التي تستخدمها السلطات النقدية، والتي تؤثر على القيمة الحقيقية للقروض الممنوحة كتخفيض قيمة العملة هذا الذي يمثل خطر حقيقي بالنسبة للبنك على اعتبار انه يؤدي الى فقدان القيمة الحقيقية بسبب انهيار قيم الوحدة النقدية اداة تقييم القروض و هنا نجد ان العميل هو الذي يتحمل بالدرجة الاولى مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر و محاولة تجنبها او التقليل من حد ذاتها و نذكر منها:

* مخاطر الصرف :و ذلك من خلال التقلبات في سعر الصرف ،فالمبادلات المصدرة و المستوردة قد يتأخر تسليمها لفترة من الوقت و التغيرات الطفيفة التي تحدث في سعر الصرف قد تعرض المصدرين و المستوردين لخسائر بعيدة على انشطتهم .

* خطر سعر الفائدة: و هو احتمال تقلب اسعار الفائدة بالزيادة او النقصان و هو الخطر الذي قد يؤدي الى تحطيم الحالة المالية للبنك و ارهاق توازن استغلاله.

*خطر المحفظة المالية: ان المحفظة المالية تتكون من مجموعة من القروض و مجموعة من الاوراق المالية التي استثمر فيها البنك امواله و عائد تلك المحفظة هو المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك لمواجهة الاعباء الاساسية كسداد الفوائد على الودائع ،التوزيعات على المساهمين،تنمية الارباح.

10- المخاطر التشغيلية:

وهي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية او ضعف في الأشخاص و الأنظمة أو حدوث ظروف خارجية .ان مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، مخالفة انظمة الرقابة، الاختلاس[1]،.....الخ تؤدي جميعها الى خسائر غير متوقعة ،فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة و اخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك،كما يجب على البنك استيعاب السرقات التي تتم بواسطة الموظفين او عملاء البنك.

11- مخاطر السوق:

ويقصد بها احتمال وقوع بعض الاحداث الهامة محليا او عالميا مثل احتمال تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي او السياسي في الدولة ذاتها او في دول أخرى.

[1] Meyer Aaron, **La gestion des risques dans le banques canadienne**, Revue de système financier.

12- خطر تجميد الأموال:

وذلك عندما يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير تبعا لتواريخ استحقاقها و وضعيتها المختلفة، فقد يفتح البنك اعتمادا لأحد متعامليه ،والذي يمكن ان لا يستغل بالكامل،و بما أن هذا النوع من القروض يعتبر استخداما لأحد موارد البنك و الذي تكلفه تسديد فوائد لأصحابها ،فانه في مثل هذه الحالة يقع في وضعية تجميد أمواله.

13- خطر السحب على المكشوف:

هو عملية سحب العميل لأموال البنك دون توفير رصيد في حسابه و هذا نظرا لثقة البنك الكبيرة في عميله،و هذا النوع متعامل به جدا في الجزائر مع عدم المراعاة لمدى ارتباطه بمسائل الإنتاجية.

14- مخاطر السمعة:

احتمالية انخفاض إيرادات البنك او قاعدة عملائه نتيجة لعدم تقيد البنك بالأنظمة و القوانين و المعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لأخر و هذا النوع من المخاطر يعرض البنك إلى غرامات مالية و بالتالي التأثير على نشاطات البنك بشكل عام.

من خلال التقسيم الذي إتبعناه في تصنيف المخاطر البنكية،يمكن ترجمة ماسبق في الشكل التالي:

الشكل رقم01:أنواع المخاطر البنكية.

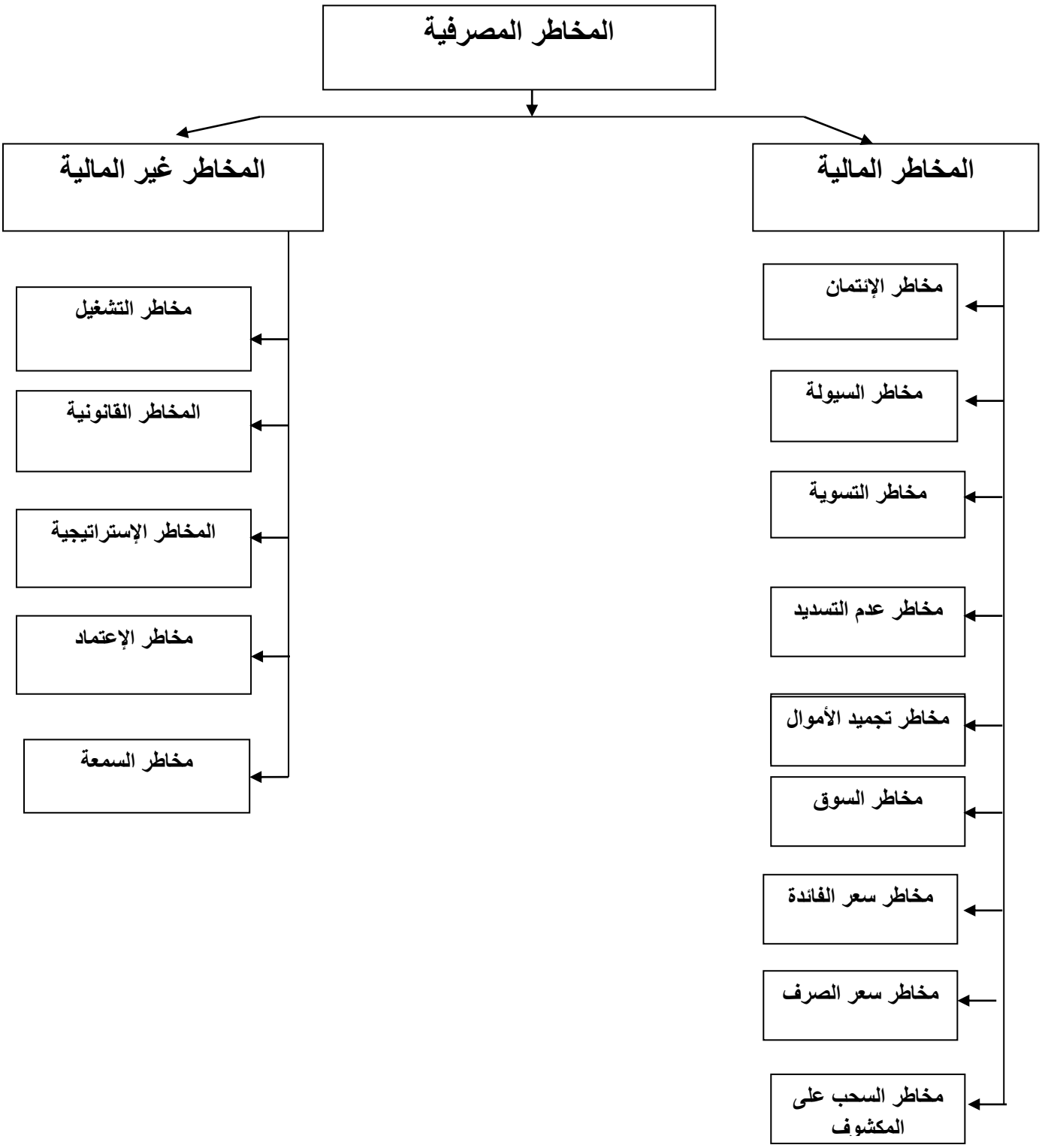

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: مقري نوري وآخرون،**إدارة المخاطر**،دار المسيرة،الأردن،2012.

3-2 سياسة البنك المركزي في الرقابة على المخاطر المصرفية:

في إطار التقييم الدوري للمراقبين لمدى مناسبة المعايير الرقابية القائمة للتطورات المستجدة على الساحة المصرفية و آثارها على المستوى الإجمالي لمخاطر كل نشاط على حدة و المخاطر المتداخلة و أساليب القياس المتبعة في البنك التجاري، يقوم البنك المركزي بوضع كافة الضوابط الرقابية لتحقيق السيطرة على المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك الخاضعة لإشرافه ، و يمتد دوره الرقابي في هذا المجال إلى تنمية و تطوير الوسائل و النظم الصحيحة لمواجهة المخاط على النحو الذي يكفل قيام البنوك بنشاطها بشكل مقبول و مناسب للممارسات العملية الآمنة.

من الضروري وجود تعاون و تنسيق كامل بين الدور الرقابي و الدور الإداري في التعامل مع مخاطر العمل المصرفي و دعم متواصل من جهاز الرقابة بالبنك المركزي .و من بين أهم المتطلبات الرشيدة للرقابة على مخاطر البنوك ما يلي[1] :

- وضع حدود ملائمة لمتطلبات كفاية رأس المال و تشجيع البنوك على التشغيل عند مستويات أعلى من الحد الأدنى المفروض، مع التعديل المستمر لهذه النسبة عند التنبؤ بأي مخاطر جديدة أو في ظل عدم التأكد من جودة الأصول القائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات لجنة بازل حول كفايةرأس المال و تعديلاتها.
- وضع قواعد استرشادية وقواعد كفأة في مجال منح الائتمان(ضوابط للحد من مخاطر الإقراض) و الإستثمار و إدارة المحافظ، مع ضرورة كفاية الإجراءات و المعلومات اللازمة لإتخاذ قرار التوظيف الآمن استنادا على أسس سليمة.
- المراجعة الدورية لسياسات تقييم جودة الأصول و كفاية احتياطات البنك التجاري لمواجهة مخاطر الديون المتعثرة.
- التأكد من وجود نظام معلومات جيد كمطلب ضروري للحد من مخاطر التركيز يكون قادرا على إعطاء توصيف دقيق لمحفظة توظيفات البنك، و يبرز معالم التركيز بالنسبة لكل نشاط و درجته، و بالتالي إدراك معدلات الخسائر المحتملة.

[1] - عبد الغفار حنفي،**إدارة المصارف**،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية ، 2002، ص ص 175-178.
- اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، إدارة المخاطر ،ورقة من سلسلة البحوث و الدراسات المتخصصة ،صندوق النقد العربي ،2001.

- إلزام البنوك بأخذ الاحتياطات المناسبة لمواجهة مخاطر الدول و المخاطر التي تنشأ خاصة في مجال الإقراض الدولي، و تقرير ضرورة قيام البنوك بتطبيق نظم دقيقة تنبؤ و تتحكم في مخاطر السوق مع مراعاة وجود نظام للرقابة في مجال الصرف الأجنبي .إلى جانب ذلك ، يسعى مراقبوا البنك المركزي إلى تحديد الأسلوب الذي يمكن البنوك من السيطرة على مخاطر سعر الفائدة في حالة غياب نظام يتوافر على الإجراءات و المقاييس و نظم التحذير و الرقابة الشاملة على هذا النوع من المخاطر.
- متابعة و رقابة مستمرة على سياسة إدارة البنك لأصوله و كذلك البنود خارج الميزانية مع التحقق من أن هذه السياسة توفر السيولة الكافية لمواجهة كافة التزاماته التعاقدية كوسيلة للحد من مخاطر السيولة.
- تأكيد المراقبين على البنوك على ضرورة قيام إدارة البنك بوضع نظام فعال للرقابة الداخلية و المراجعةو امتلاكه لسياسات كافية لإدارة مخاطر التشغيل من خلال التأمين أو التخطيط الوقائي ضد الطوارئ والتأكد من أن خطة عمل البنك تغطي كافة نظم العمل الرئيسية.

2- الرقابة على أداء البنك التجاري كمنتج:

يتم تقييم أداء البنك التجاري كمنتج في ضوء مدى كفاءته في أداء نشاطه بوجه عام و في أداء نشاطه الإنتاجي بوجه خاص .و في هذا الإطار، تركز الهيئات الرقابية التابعة للبنك المركزي على دراسة مردودية البنوك و تقدير ربحيتها بتحليل هيكل الإيرادات و المصروفات المرتبطة بنشاطه.

2-1 الرقابة على المصروفات والتكاليف:

تهدف السلطات النقدية من خلال الرقابة على مصروفات البنوك التجارية إلى التأكد من سلامة مراكزها المالية و تمتعها بدرجة عالية من اليسر المالي بغرض إبعاده من مخاطر التعثر .و تكشف المؤشرات المالية الموضوعة في هذا المجال على سلوك المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة و تحليل الأهمية النسبية لبنودها بالبنك و محاولة ترشيدها و السيطرة عليها .من أهم هذه المؤشرات[1]:

- **نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة:** حيث تمثل الأصول المنتجة إجمالي القروض و الإستثمارات في الأوراق المالية و السندات الحكومية . و نقص هذه النسبة يعني زيادة قدرة البنك على رقابة سلوك هذه الفوائد و قدرته على زيادة الأصول المنتجة.

[1] صلاح الدين السيسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 254-256.

- **نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع**: و توضح أهمية الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي حصل عليها البنك من مصادر خارجية (الودائع من العملاء و البنوك) و نقص هذه النسبة يعني زيادة ربحية البنك و زيادة قدرته على تخصيص أمواله في شكل قروض بشروط أفضل للعملاء.
- **تكلفة الحصول على الودائع بأنواعها المختلفة**: وتمثل نسبة قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع إلى حجم الودائع . و تفيد في الرقابة الدقيقة على سلوك كل نوع من الودائع بهدف تخفيض التكلفة الإجمالية للحصول على الأموال و بالتالي تعظيم العائد.
- **نسبة إجمالي المصروفات إلى الأصول المنتجة**: و تمثل المصروفات إجمالي مرتبات العاملين، إيجار المباني، مخصصات خسائر القروض، مصروفات إدارية متنوعة، الفوائد المدفوعة ، المصروفات الأخرى.

2-2 الرقابة على الربحية:

يعتبر موضوع الربحية في البنوك من المواضيع الهامة في مجال الرقابة و التفتيش على البنوك، و تنبع أهمتها بعلاقتها مع الأداء و المخاطر حيث تلعب عملية تقييم ربحية البنك و قوته الإيرادية دورا هاما في تحسين مستوى أدائه .و يتأثر مستوى الربحية مباشرة بمستوى كفاءة الإدارة و درجة متانة و دقة نظام الضبط الداخلي . فالإستراتيجية المنتجة الفعالة تكون بفعل إدارة جيدة، كما أن وجود نظام فعال و دقيق لإدارة المخاطر يساند الإدارة الجيدة في رفع مستوى الربحية. و مما لا شك فيه أن جميع أنواع المخاطر المصرفية لها تأثير مباشر بحسب مقدارها على ربحية البنك.

يجد المعنيون و المهتمون بأداء البنوك في الدول التي لا تتمتع عموما بأسواق مالية منتظمة و نشطة و ذات سيولة عالية، في نسب الربحية، أدوات بديلة عن مؤشرات السوق لقياس الأداء المصرفي، بحيث يستندون إلى هذه النسب مع غيرها من النسب المعمول بها في التحليل المالي في البنوك من أجل إقرار ما يرونه مناسبا في تعاملهم مع البنك المعني .و يتم تحليل معيار الربحية وفق قدرته على تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها البنك و مدى مساهمته في تدعيم رأس المال الممتلك و تحليل اتجاهات الإيرادات خلال فترات زمنية مقارنة و تقييم النتائج مع أداء البنوك المماثلة، و دراسة نوعية عناصر الإيراد و تحليل عناصر صافي الدخل .كما توجه عناية خاصة بالنسب المالية

الخاصة بالتوزيعات النقدية للمساهمين ومعدل نمو الأرباح المحتجزة و تأثيرات سياسة دفع الضرائب على صافي أرباح البنك و إيراداته الكلية[1].

وعندما يتعلق الأمر باحتساب نسب الربحية، فينبغي أن يتم ذلك وفقا للمكونات المتعارف عليها، و أن تكون القيم في المقام على أساس متوسطات الأرصدة، و أن تكون هذه النسب أيضا قابلة للمقارنة بين فترات مختلفة و مع البنوك ذات الحجم و النشاط المماثل.

أ-الرقابة على ربحية النشاط الإنتاجي للبنك بشكل عام:

في هذا الصدد، توجد مؤشرات تقيس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة أهمها[2]:

- **نسبة هامش الربح إلى الأصول المنتجة:**

حيث أن هذا الهامش يمثل الفارق بين الفوائد المحصلة والفوائد المدفوعة .و تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الأصول المنتجة للبنك، و زيادتها تعني زيادة قدرة الأصول المنتجة على توليد الأرباح أو هامش ربح صافي للبنك.

- **نسبة صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الإجمالية إلى متوسط الموجودات:**

حيث يمثل صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الإجمالية مجموع الإيرادات التشغيلية الإجمالية ناقص مجموع الأعباء التشغيلية الإجمالية. و تعطي هذه النسبة صورة متكاملة عن أداء البنك على مستوى أنشطته التشغيلية الإجمالية.

- **معدل العائد على إجمالي الأصول الإيرادية:**

وهو نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول الإيرادية .و يوضح هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الأصول المنتجة المدرة للعائد (الاستثمارات المالية، القروض و السلفيات، و الأوراق المالية التجارية المخصومة) من صافي الربح القابل للتوزيع، و زيادته تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية، مع ضرورة مقارنة هذا المعدل بمتوسطه لدى البنوك من نفس الحجم في الجهاز المصرفي.

- **العائد على إجمالي الإستثمارات في محفظة القروض:**

و يمثل نسبة الفوائد المحصلة من القروض إلى إجمالي محفظة القروض.

---

[1] اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **الربحية في المصارف بين العائد و المخاطرة** ، ورقة من سلسلة البحوث و الدراسات المتخصصة،صندوق النقد العربي ،أبو ظبي ،2001.

[2] اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، نفس المرجع السابق.

- **العائد على الأصول المنتجة:** و يساوي إجمالي إيرادات التشغيل على إجمالي الأصول المنتجة.و يقيس هذا المؤشر كفاءة الأصول في توليد إيرادات البنك، و زيادته تعني زيادة المقدرة الإيرادية للأصول المنتجة.
- **معدل الإستثمار العام:**

(إجمالي الإيرادات ÷ متوسط قيم الأصول) × 100.

و زيادة هذا المعدل تعني الاستغلال السليم لتلك الأصول، حيث يوضح كفاءة البنك في تشغيل الموارد المالية المتاحة و تشغيل الإمكانيات البشرية و المادية في أداء كافة الخدمات المصرفية التي يمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات و الفوائد المحققة.

ب– نسبة كفاية أداء النشاط الإنتاجي للبنك:

حيث يتتبع البنك المركزي معدلات التغير في مكونات الإنتاج و مكونات القيمة المضافة و تحديد أهميتها النسبية، هذا إلى جانب احتساب نسب فائض العمليات الإنتاجية إلى صافي القيمة المضافة و إلى الإنتاج مع ملاحظة ما يلي:

- ✓ الإنتاج= (الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة) + العمولات المحصلة + إيرادات الأوراق المالية + إيرادات جارية أخرى مرتبطة بالنشاط الإنتاجي.
- ✓ إجمالي القيمة المضافة = الأجور و ما في حكمها + الإيجارات + الضرائب و الرسوم السلعية + الإهتلاك + عائد العمليات الإنتاجية.
- ✓ **معايير ربحية رأس المال و أهمها[1]:**
- **نسبة العائد على حقوق المساهمين:**

نسبة العائد على حقوق المساهمين = (صافي الأرباح ÷ متوسط حقوق المساهمين) × 100.

تقيس هذه النسبة معدل العائد للمساهمين، أي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المساهمون من استثمار أموالهم في البنك. بمعنى آخر ، هو مردود مخاطرتهم في توظيف أموالهم في البنك. و تدل هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة البنك في توظيف أموال المساهمين.

- **معدل العائد على حق الملكية و رأس المال:**

(صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ حق الملكية و رأس المال) × 100.

[1] صلاح الدين السيسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 268 – 270.

و يوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الربح القابل للتوزيع و يعد من أهم معايير قياس كفاءة استخدام الأموال، و يعمل البنك دائما على زيادته بما يتناسب مع حجم الأخطار التي يتحملها المساهمين.

المبحث الثالث: دعائم و مستلزمات الرقابة المصرفية الفعالة حسب لجنة بازل.

لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دوراً هاماً لتنسيق أنظمة الرقابة على البنوك حيث وضعت اللجنة توصيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية تطبق في الدول الأعضاء بها. ولذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك بهدف تحقيق الاستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي وحماية المودعين بما يتواءم مع التطورات والتحولات والمستجدات العالمية التي جعلت معاييرالرقابة تتخطى الحواجز المحلية لتصبح معاييراً دولية تسعى كافة دول العالم للتواؤم معها.

المطلب الأول:الدعائم المساندة لمعيار كفاية رأس المال في بازل "2".

1- دور لجنة بازل لتطوير الرقابة المصرفية:

اكتسب موضوع الرقابة المصرفية على المخاطر أهمية كبرى في السنوات الأخيرة في ضوء التطورات المالية والمصرفية المتلاحقة وانفتاح الأسواق في الدول الصناعية التي عملت على توحيد أنظمة الرقابة ووضع الحدود الدنيا لرؤوس أموال البنوك في محاولة للحد من المنافسة غير المتكافئة في الأسواق المصرفية العالمية من قبل المصارف اليابانية تجاه البنوك الأمريكية والأوروبية بسبب تدني رؤوس أموالها كنسبة من الأصول .وقد اقترنت تلك التطورات برغبة الدول الصناعية في تجنب انتقال مخاطر العمل المصرفي سواء كان من بعضها البعض أو من الدول الأخرى بعد تصاعد المخاطر الناجمة عن العمليات الائتمانية وتفاقم أزمة المديونية الخارجية وتراجع قدرة بعض الدول النامية عن الوفاء بأعباء تلك المديونيات مما أثر بشكل سلبي على عمليات الاقتراض المصرفي على الصعيد الدولي وزعزعة الإستقرار في النظام المصرفي العالمي .

وقد قامت لجنة بازل عام 1988 بوضع معدل موحد لكفاية رأس المال تم من خلاله وضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال وبين الأصول و الإلتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان تبلغ 8% على الأقل على أن تلزم البنوك بالوصول إلى هذا الحد بنهاية عام 1992 وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت للاتفاقية نظرا لانحيازها للدول الصناعية على حساب باقي الدول فقد أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك في مجال المعاملات الدولية يرتبط بدرجة كبيرة بمدى استيفائها لحدود معيار كفاية رأس المال.

وقامت لجنة بازل في عام 1995 بإجراء بعض التعديلات لتطوير أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال انطلاقاً من كون المخاطر التي تتعرض لها البنوك لا تقتصر على المخاطر الائتمانية ومخاطر الدول فقط وإنما تتعرض بدورها للعديد من المخاطر الأخرى مثل مخاطر تقلبات أسعار الأدوات المالية ومخاطر تقلبات أسعار الصرف.

وقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية العديد من التوصيات التي تسهم في تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك بحيث تتناسب مع صيرفة القرن الحادي والعشرين، ومن أهم هذه التوصيات ما صدر عن اللجنة خلال سبتمبر 1997 بشأن المتطلبات الواجب توافرها لإجراء رقابة مصرفية فعالة والمبادئ الأساسية لممارسة هذه الرقابة والعديد من الإصدارات بشأن إدارة المخاطر الائتمانية، . وما صدر مؤخرا بشأن معايير كفاية رأس المال.

-في سنة 1999 أصدرت اللجنة مشروعا لتطوير وثيقة بازل وتضمن هذا المشروع ثلاثة أركان رئيسية هي:

-متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال.

-الاستخدام الأمثل لمعايير انضباط السوق.

-تشجيع وسائل الرقابة الآمنة وذات الأثر في الرقابة على البنوك.

تم الانتهاء من وثيقة بازل II عام 2004 .

-في سنة 2010 تم اصدار إتفاقية بازل الثالثة.

2- التعديلات الجديدة في معايير لجنة بازل:

نظرا لكثرة و تنوع المخاطر التي تتعرض لها المصارف، و خاصة بعد انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، رأت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأسمال لديها لذلك قامت لجنة بازل في نهاية التسعينيات بتعديلات ضخمة على نسبة الملاءة المالية الدولية (ratio de solvabilité) تحت اسم بازل 2 أو donough ratio mac الذي بدأ تطبيقه في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي ابتداء من1 جانفي 2007 ، و تم تأخيره في الولايات المتحدة الأمريكية إلى سنة 2012[1] ، و المعايير التي اعتمدتها لجنة بازل يمكن لكل البنوك ذات النشاط الدولي تطبيقها مهما كان موقعها و هذه المعايير تعتمد على ثلاثة ركائز أساسية تقوي التعاون بين الرقابة الداخلية و الخارجية للأخطار و بين المعايير الكمية و الكيفية لتسيرها و المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة و نهج الرقابة الاحترازية إضافة إلى مستلزمات الإفصاح أو سلوكية السوق.

- **الركيزة الأولى :المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة:**

[1]Sylvie de coussergues, **gestion de la banque du diagnostic a la stratégie**, Édition dunod, paris, 2007, p43.

الركيزة الأولى لبازل II تركز على تعريف الأموال الخاصة الواجبة على البنوك وضعها لتغطية تعرضها لخطر القرض و خطر التشغيل و تعرف كذلك بالأموال الخاصة الواجب وضعها لمواجهة خطر السوق في حالة ممارستها لنشاطات تفاوضية négoce activité[1] - لكن اتفاقية بازل 2 حافظت على البنود نفسها التي تدخل في احتساب بسط المعادلة الخاصة بالملاءة المالية(معدل كوك) و كذلك حافظت على النسبة نفسها 8% لكنها غيرت طريقة احتساب المقام في هذه المعادلة إذ اقترحت ثلاثة فئات من المخاطر و التي تتمثل في مخاطر القرض و تمثل نسبة 6.6 % من المخاطر من المخاطر الإجمالية و مخاطر التشغيل و التي تمثل نسبة 1% و كذلك مخاطر السوق و التي تمثل نسبة 0.4% من المخاطر الإجمالية[2]، و بذلك تكون نسبة الملاءة المالية الجديدة أو نسبة ماك دنوث* بالشكل التالي:

$$\textbf{نسبة الملاءة المالية الجديدة} = \frac{\text{الأموال الخـــاصة}}{\text{أخطار القرض+أخطا التشغيل+أخطار السوق}} \geq 8\% .$$

و نلاحظ أن خطر القرض يمثل الخطر الأساسي و الأكبر(مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بنك)إذ يأخذ نسبة 83% من الاحتياجات الإجمالية للأموال الخاصة و12 % لمخاطر التشغيل و 5 % لخطر السوق.

كما نلاحظ كذلك أن التغير الأساسي في هذه النسبة شمل المقام أكثر مما شمل البسط فالأموال الخاصة بقيت كما هي إلا عند الأخذ بعين الاعتبار الفائض و العجز في المؤونات الناتجة عن الاختلاف بين قواعد التقييم للجنة بازل و النظام المحاسبي الجديد[3]، و بالتالي نجد أن هذه النسبة تختلف من بنك يطبق القواعد المحاسبية

[1] pascal Dumontier,dunis Dupré, **pilotage bancaire**, les normes IAS et la réglementation bale-2-, édition dunod, paris, 2005, p130.

[2] les repères thématiques du C.F.P.B, **analyse financière des établissements de crédit bale-2-contenu et conséquences de la réforme du dispositif prudentiel**, institut technique de banque, paris, 2005, p7.

* ماك دنوث: نسبة إلى رئيس لجنة بازل الذي ترأس الإتفاق الجديد.

[3] Sylvie de coussergues, **gestion de la banque de diagnostic a la stratégie**,op cit, p56.

الجديدة إلى بنك لا يقوم بتطبيقها[1]، فالأموال الخاصة تتغير عند تطبيق القواعد المحاسبية الجديدة وهذا نتيجة لوجود الاختلاف بين التقييم للجنة بازل و النظام المحاسبي الجديد فلجنة بازل تعتبر كل الخسائر المتوقعة (anticipées) مغطاة بمؤونة كما أن النظام المحاسبي الجديد IAS 39 يفرض تغطية الخسائر المكتشفة (avérées) بالمؤونات، فمبلغ المؤونات المخصصة للخسائر محاسبيا عامة تكون مختلفة عن مبلغ الخسائر المتوقعة حسب لجنة بازل ،فإذا كان مبلغ المؤونات محاسبيا الخاصة بخطر القرض غير كاف حسب قواعد لجنة بازل لأنه أقل من مبلغ الخسائر المحتملة مسبقا فيجب في هذه الحالة تغطية العجز في المؤونة المخصصة لخطر القرض محاسبيا بالأموال الخاصة للبنك.

الأموال الخاصة الحقيقية(effectifs) ≤ الأموال الخاصة لخطر القرض + الأموال الخاصة لخطر السوق + الأموال الخاصة لخطر التشغيل + العجز في المؤونات المحاسبية و في الحالة المعاكسة يمكن أن نخفض الأموال الخاصة لما تكون هناك زيادات كبيرة في المؤونات[2].

أما بالنسبة لمقام النسبة فقد تم تغييره بإضافة خطر التشغيل و إدخال طرق جديدة تستعملها البنوك في تحديد الاحتياجات اللازمة من الأموال الخاصة لتغطية المخاطر الثلاثة السابقة.

- **الركيزة الثانية :الرقابة الاحترازية: surveillance prudentielle**

تهدف عملية الرقابة الاحترازية على التأكد من أن وضعية رأسمال البنك و كفايته متماشية مع بنية و إستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها و هذا من خلال أن لجنة بازل أعطت الصلاحية للسلطات الرقابية الوطنية للتأكد من أن كل بنك يستخدم نظام مراقبة داخلي يسمح بجعل الأموال الخاصة القانونية في مستوى معين يتماشى مع تطورات نشاط البنك[3] .

---

[1] modalités de calcul de ratio international de solvabilité , rubrique informations bancaire et financières , la commission bancaire et le contrôle bancaire , comite de bale, www.banque-france.fr,.

[2] pascal Dumontier, Denis Dupré, op cit, p136.

[3] Arnaud de servigny , benoit métayer,ivan zelenko, **le risque de crédit**, , éd dunod , paris ,2006,3eme édition,p246.

و بالتالي فالركيزة الثانية جاءت للتأكد من شمولية مفهوم المخاطر من خلال معالجة بعض الجوانب التي لم تمس من طرف الركيزة الأولى هذا ما يؤكد على ضرورة توفر لدى البنوك نظام خاص للقياس و المراقبة[1] و من أهم الأخطار التي تطرقت لها هذه الركيزة : خطر التركز في القرض و خطر سعر الفائدة في المحافظ البنكية و الخطر الاستراتيجي فلم يتم إدماجها في قياس رأسمال القانوني و هذا نظرا لضعف الطرق التي تسمح بتقديرها و بناءا على ما سبق فإنه يستوجب على السلطات الرقابية الحكم على مدى جودة الإجراءات المتبعة من قبل البنوك و لاسيما النظر فيما إذا كانت معاملة الأنواع المختلفة من المخاطر مناسبة أم لا و التدخل عند اللزوم دون أن تحل هذه السلطات محل مهام مديري البنوك أو أن تمس مدى جدارتهم و أهليتهم للقيام بمهامهم كما لا يهدف إلى نقل مسؤولية تحديد مدى ملائمة رأسمال أو كفايته إلى السلطات الرقابية إذ يبقى مدراء البنوك هم الأكفاء في مسألة تقييم المخاطر التي تواجهها البنوك التي يقومون بإدارتها و تقديرها و أنه يتوجب عليهم في النهاية إدارة تلك المخاطر و التعامل معها.

إن وضع الركيزة الثانية من طرف لجنة بازل يهدف إلى تقوية الحوار و المساعدة المتبادلة بين البنوك و السلطات الرقابية الوطنية بحيث أنه في حالة اكتشاف وجود أوجه للقصور يتم العمل على تقليل المخاطر أو إعادة رأسمال إلى المستوى الملائم.

و لقد حددت" لجنة بازل " أربعة مبادئ أساسية تقوم عليها الرقابة الاحترازية يتوجب على البنوك العمل بها:

- أن يكون للبنوك نظام لتقدير مستوى الأموال الخاصة المطلوبة مقارنة بمستوى مخاطرها ، بالإضافة إلى إستراتيجية واضحة لإبقاء الأموال الخاصة عند المستوى المطلوب إذا زادت المخاطر، أما فيما يخص القواعد و مبادئ التسيير و قياس المخاطر وكذلك إجراءات المراقبة الداخلية فهي تبقى من مسؤولية المديرية العامة.
- على هيئات المراقبة أن تقوم بمراجعة و تفحص الآليات الداخلية لتقدير الأموال الخاصة لكل بنك و كذلك إستراتيجيتها و قدرتها على متابعة تطابقها مع نسبة الأموال الخاصة القانونية و ضمانها و في حالة وجود نتائج غير مقنعة يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة.

---

pascal Dumontier, Denis Dupré, op cit, p142.

- يجب على هيئات الرقابة أن تتأكد من أن البنوك تحتفظ بمستوى من رأسمال أعلى من رأس المال القانوني و يجب كذلك أن تجبر البنوك على الاحتفاظ برأسمال إضافي تراه ضروريا للتقليل من المخاطر.
- يجب أن تقوم هيئات الرقابة بالتدخل المبكر للمحافظة على المستوى المطلوب من الأموال الخاصة و منعه من التدني، و يمكنها في هذا الإطار اتخاذ عدة قرارات من خلال تكثيف المراقبة عند ظهور مشاكل في الإستراتيجية الداخلية للبنك أو فرض إضافة في رأسمال البنك أو تقليص و تحديد نشاطات البنك، كما يمكنها حتى فرض تعويض المسؤلين عن الإدارة في البنك.

فمن خلال كل هذا نجد أن لجنة بازل بالإضافة إلى الطريقة الأولى لحساب الأموال الخاصة القانونية وضعت طريقة ثانية تسمى بالطريقة الاقتصادية أو الأموال الخاصة الاقتصادية وهذا لتغطية النقائص التي تتميز بها الأموال القانونية من خلال ضمان تغطية كاملة للمخاطر و الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بنك.

إذن فالأموال الخاصة الاقتصادية هي رأسمال الذي تدخره المصارف لتغطية المخاطر المحتملة الناجمة عن نشاطات مصرفية معينة كالقروض و الاكتتاب في العملات و بالتالي فعلى البنوك أن تطور نماذج عديدة لتخصيص رأسمال للمعاملات المصرفية بحسب كمية المخاطر التي تساهم بها لدى محفظة المخاطر و تطبيقها ،و عند تحليل المخاطر التي يمكن أن تساهم في خسارة البنك نجدها مقسمة إلى قسمين : الخسارة المتوقعة و هي الخسارة السنوية المتوسطة و تستلزم التغطية بالمئونات و هي ترتبط بثلاث نقاط: احتمال إهمال المقابل و المبلغ المعرض للخطر و خطر الاسترداد و الخسارة غير المتوقعة(الاستثنائية)التي تمثل الجزء المغطى بالأموال الخاصة، هذا المستوى للأموال الواجبة من أجل تغطية الخسائر غير المتوقعة يوصف بالأموال الخاصة الاقتصادية.

وفي الأخير نشير إلى أن الأموال الخاصة الاقتصادية ليست إجبارية و أن نسبة " ماك دنوث "بدأ بتطبيقها ابتدأ من عام 2006 .

- **الركيزة الثالثة :انضباط السوقla discipline de marché** :

تهدف الركيزة الثالثة " انضباط السوق "إلى إلزام البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف الأسواق مما يؤكد دور السوق في تقدير المخاطر و بالتالي فلجنة بازل تسعى من خلال هذه الركيزة إلى تعزيز درجة الشفافية و عملية الإفصاح ، و تجدر الإشارة هنا إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق ، فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر نظام دقيق و سريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات و مدى كفاءتها و معرفة مقدرتها على إدارة المخاطر أي التمكن من فهم أفضل

للمخاطر التي تواجه البنوك و مدد ملائمة رأس المال لمواجهتها و لقد شددت لجنة بازل في توصيتها على ضرورة إعلام المشاركين في السوق بمدى ملائمة الأموال الخاصة لمخاطر البنك و كذلك مناهج المراقبة الداخلية المستعملة من طرف البنوك لمخاطر القرض، مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالمؤسسات من حيث نشاطها و تسيرها ووضعيتها المالية و هذا عن طريق قراءة الوثائق المحاسبية ذات المعايير الوطنية أو الدولية الموجهة لتقوية إجبارية الإعلام و إيصاله للغير ، و هكذا نجد أن لجنة بازل اعتمادا على هذه الركيزة تفرض نشر المعلومات الخاصة التي تسمح لمجموع المشاركين في السوق المراقبة غير المباشرة والتنبؤ بالوضعية المالية للبنك .

و من خلال ما سبق نجد أن الاتجاه الذي تتبناه المقترحات الجديدة هو الحساسية العالية لما تقرره السوق حول تقدير المخاطر، و هو أمر مطلوب سواء تعلق الأمر بضمان سلامة البنوك و كفاءة إدارتها أو بالعمل على توفير الاستقرار المالي بصفة عامة ، و لذلك يصبح توافر البيانات المالية المناسبة هو الأساس لترجمة اتجاهات السوق إلى معايير و قواعد لإدارة البنوك و الرقابة عليها، فضلا عن ما يوفره ذلك من قدرة على إجراء المقارنات بين المتعاملين في الأسواق، و لكل ذلك فإن هناك حاجة إلى التطوير و التنسيق بين متطلبات بازل الثانية من ناحية ، و ما تفرضه القواعد و المعايير الدولية و المحلية للنظم المحاسبية من ناحية أخرى، و لذلك فقد حرصت لجنة بازل للرقابة على البنوك على التشاور المستمر مع مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أكبر قدر من التناسق و التكامل في مجال النظم المحاسبية المطبقة و الإفصاح عن البيانات و التقارير المالية، و في هذا المجال تركز اللجنة على ارتباط الإفصاح بالقواعد المحاسبية الدولية و على رأسها قواعد IAS ،و تدعو هذه القواعد إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية و المالية و غيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية و الواردة في بياناتها المالية و ذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات ، كما يستمد الإفصاح أهميته من تنوع و تعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات و التي تضم المصرفيين و المستثمرين و المقرضين، و المراقبين و المحاسبين و الأجهزة الحكومية و غيرهم، هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناءا على هذه المعلومات، و لذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات، الأمر الذي من شأنه أن يكون له أثار سلبية.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة:

تشمل المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن" لجنة بازل "في سبتمبر 1997 م على 25 مبدأ، وتندرج هذه المبادئ في 7 نقاط رئيسية ، وهي كما يلي[1]:

أولا :المتطلبات والشروط المسبقة للرقابة المصرفية (المبدأ الأول):

يجب أن يتضمن نظام الرقابة المصرفية الفعال مسؤوليات وأهدافا واضحة، ومحددة لكل هيئة تشارك في الرقابة على البنوك . وينبغي أن تملك كل من هذه الهيئات استقلالية العمل والموارد الكافية .كما أنه من الضروري وجود إطار قانوني مناسب يتضمن تعليمات تنفيذية تتعلق بترخيص المؤسسات المصرفية ورقابتها المستمرة، وإعطاء الجهة الرقابية صلاحيات فرض الالتزام بالتعليمات الرقابية ذات العلاقة بالسلامة والحماية المالية، أي حماية سرية تلك البيانات[2].

ثانيا :الترخيص وهيكلة البنوك (المبدأ الثاني حتى المبدأ الخامس):

– يجب تحديد النشاطات المسموح بها للمؤسسات المرخصة و الخاضعة للرقابة المصرفية،بكل وضوح و ضبط استعمال كلمة" مصرف "إلى أقصى حد ممكن على أن تنص القوانين المصرفية بوضوح على عدم السماح لأي مؤسسة لا تحمل صفة مصرف أو بنك من تلقي الودائع من الجمهور.

– ينبغي أن يكون لسلطة الترخيص الحق في وضع المعايير و رفض طلبات المؤسسات التي لا تلبي المعايير الموضوعة.

– وينبغي أن تشمل عملية الترخيص، كحد أدنى .تقييم هيكلة ملكية المؤسسات المصرفية وأعضاء مجالس إدارتها من حيث كفاءاتهم و مهاراتهم،وكذلك تقييم خططها التشغيلية والضوابط الداخلية، ووضعها المالي المتوقع ، بما في ذلك قاعدتها الرأسمالية.

– يجب أن يكون للسلطة الرقابية الحق في دراسة الطلبات والموافقة على ذلك أو الرفض.

[1] بان توفيق نجم، **العمليات المصرفية غير القانوية و دور الرقابة و التدقيق في ضوء مبادئ بازل**،مجلة الإقتصادي الخليجي،مركز دراسات البصرة و الخليج العربي، جامعة البصرة،العدد 23 ،2012 ، ص ص 189-193.

[2] Les 25 fondamentaux d'un contrôle bancaire efficace. Comité de Bâle, sur le site : http://acpr.banque-france.fr. Consulté le : 27/02/2015

– ينبغي أن يكون لدى السلطة الرقابية صلاحية وضع المعايير المناسبة لمراجعة عمليات التملك الكبيرة أو الإستثمارات التي يقوم بها البنك ، والتأكد من أنّ المؤسسات والمنشأة المنتسبة للبنك لا تعرضه إلى أخطار غيرضرورية أو تعيق الرقابة الفعالة.

ثالثا :المعايير والأنظمة الاحترازية والمتطلبات الأساسية للرقابة: (المبدأ السادس حتى المبدأ الخامس عشر).

– يجب أن يقوم المراقبون المصرفيون بتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنك و مكوناته و مدى قدرته على إمتصاص الخسائر، علما بأنه يجب أن لا تقل هذه المتطلبات عن ما هو محدد طبقا لإتفاقية بازل.

– إستقلالية النظام الرقابي في تقييمه لسياسات البنك و الإجراءات المرتبطة بمنح و إدارة القروض و المحافظ و تنفيذ الإستثمارات.

– يجب أن يكون المراقبون متأكدين من تبني البنوك سياسات كافية و إجراءات فعالة لتقييم جودة الأصول، و كذلك وجود مخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك فيها فضلا عن توافر إحتياطات مناسبة.

– يجب أن يكون لدى المراقبين القناعة بأن البنك لديه نظام للمعلومات يمكن الإدارة من تحديد مدى التركز في المحافظ المالية و القروض.

– يجب أن يقوم المراقبون بوضع حدود حصيفة لعملية إقراض البنوك للشركات و الأفراد، بحيث يعتبر أي تجاوز عن هذه الحدود مؤشرا للمراقبين على إزدياد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

– على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك لديها من السياسات و الإجراءات و النظم ما يمكنها من متابعة عمليات الإقراض و الإستثمار التي يقوم بها على نطاق دولي ، خاصة فيما يتعلق بتحديد المخاطرالقطرية و مخاطر التحويل و الإحتفاظ بإحتياطات كافية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

– على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك لديها نظما دقيقة لقياس و متابعة و مراقبة مخاطر السوق كما يجب أن يكون للسلطات الرقابية الصلاحيات اللازمة لوضع حدود معينة أو فرض جزاءات محددة أو كلاهما على التعرض و الإنكشاف لمخاطر السوق.

– على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك لديها نظما شاملة لإدارة المخاطر و ذلك بشان تحديد سائر المخاطر و قياسها و متابعتها و مراقبتها و الإحتفاظ بمخصصات أو جزء من رأس المال لمواجهتها.

– على السلطات الرقابية التأكد من أن لدى البنوك نظم رقابة داخلية تتناسب و طبيعة و حجم نشاط هذه البنوك، و يجب أن تشمل هذه النظم ترتيبات واضحة تتعلق بتفويض السلطات و المسئوليات و الفصل بين الوظائف التي ينشأ عن أدائها إلتزامات على البنك و الصرف من أمواله و كذلك المتعلقة بالحسابات و إجراء التسويات و الحفاظ على أصول البنك.

– على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك تتبنى سياسات و ممارسات و إجراءات مناسبة بما في ذلك قواعد متشددة بشان التأكد من المعلومات الخاصة بالعملاء تستهدف تحسين المستويات المهنية و الأدبية للعاملين بالقطاع المالي بما يمنع إستخدام البنك بشكل متعمد أو بدون تعمد لإرتكاب جرائم مالية.

رابعا :تحديد الأساليب المستمرة للرقابة(المبدأ السادس عشر حتى المبدأ العشرون) :

– يجب أن تجمع الرقابة البنكية الفعالة ما بين الرقابة الداخلية و الرقابة الخارجية.

– يجب أن يكون المراقبون على إتصال منظم بإدارة البنك و أن يكونوا على علم بكافة أعماله.

– يجب أن يكون لدى المراقبين وسائل لتجميع و فحص و تحليل التقارير و النتائج الإحصائية التي تعرضها البنوك على أسس منفردة أو مجمعة.

– يجب أن يكون لدى المراقبين السلطة التي تمنحها صلاحية الحصول على المعلومات الرقابية بصور مستقلة إما من خلال الفحص الداخلي أو عن طريق الإستعانة بالمراجعين الخارجيين.

– تمثل قدرة المراقبين على مراقبة الجهاز المصرفي في مجموعه عنصرا أساسيا للرقابة المصرفية.

خامسا :المتطلبات الأساسية لتوفر المعلومات الخاصة بالرقابة(المبدأ الواحد والعشرون) :

– يجب أن يحتفظ كل بنك بسجلات عن السياسات المحاسبية و تطبيقاتها،مما يمكن المراقب من الحصول على نظرة شاملة عن الوضع المالي للبنك بنشر ميزانياته التي تعكس مركزه المالي بصورة منتظمة.

سادسا :الصلاحيات المعطاة للسلطة الرقابية: (المبدأ الثاني والعشرون):

– يجب أن يتوافر لدى المراقبين المصرفيين السلطات الرسمية التي تمكنهم من إتخاذ الإجراءات التصحيحية الكافية لمواجهة فشل البنك في الإلتزام بأحد المعايير الرقابية مثل توافر الحد الأدنى لكفاية رأس المال،أو عندما تحدث إنتهاكات بصورة منتظمة، أو في حالة تهديد أموال المودعين بأي طريقة أخرى.

سابعا :الرقابة خارج الحدود: (المبدأ الثالث والعشرون حتى الخامس والعشرون) :

– يجب أن يطبق المراقبون المصرفيون الرقابة العالمية الموحدة، و إستعمال النماذج الرقابية الحصيفة لكافة الأمور المتعلقة بالعمل المصرفي على النطاق العالمي و بصفة خاصة بالنسبة للفروع الأجنبية و البنوك التابعة.

– تستلزم الرقابة الموحدة وجود قنوات اتصال و تبادل للمعلومات مع مختلف المراقبين الذين تشملهم العملية الرقابية و بصفة أساسية في البلد المضيف.

– يجب على المراقبين المصرفيين أن يطالبوا البنوك الأجنبية العاملة في الدول المضيفة بأداء أعمالها بنفس مستويات الأداء العالية المطالب بها البنوك المحلية و إلزامها بتوفير المعلومات المطلوبة لتعميم الرقابة الموحدة.

خلاصة:

ينطوي النظام البنكي على العديد من المخاطر،وتعتبر الرقابة البنكية بنوعيها الداخلية و المطبقة من طرف البنك المركزي أداة جد ضرورية لتسيير تلك المخاطر،وقد جاءت لجنة بازل بمجموعة من المعايير ساهمت في تأطير المخاطر البنكية و ترشيد طريقة التعامل معها خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي حدثت في البيئة البنكية.

تمهيد:

تعتبر إختبارات القدرة على تحمل الضغط من أهم تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر في البنوك والمتعلقة بقياس الخسائر الكارثية والخسائر القصوى، وتعتبر تقنية اختبار الضغط « Stress Testing» طريقة لقياس الخسائر التي تحدث نتيجة ظروف استثنائية لكنها معقولة الحدوث، وتعتبر تقنية اختبار الضغط مكوناً أساسياً لأي عملية لإدارة المخاطر حيث أنها تسمح بتحليل القيم المتطرفة، ويركز اختبار الضغط على الأحداث التي تكون في ذيل التوزيع والتي تجعل المؤسسات أكثر إدراكا لما يمكن أن يحدث من صدمات كارثية.

إن اختبار الضغط مصمم من أجل تقييم الأداء في ظل تحركات وتقلبات السوق الأقل تكرارا، ولكن الأكثر أهمية وهو يتيح الفرصة لمدير المخاطر لأن يحدد ما سينطوي عليه التعرض لسلسلة من المخاطر في ظل ظروف معينة،وإن تحليل الضغط يمكن أن يتضمن متغير واحد من المتغيرات أو أكثر، وذلك باستخدام تغيرات الأسعار التاريخية والأساسية، وذلك من أجل تقييم التأثير المحتمل لهذه التغيرات على الأدوات المالية والمحافظ الاستثمارية.

إن التحركات الكبرى عادة ما تأخذ المشاركين في السوق على بصورة مفاجئة، ويمكن للأسواق أن تتحرك بشكل أكبر وأسرع مما قد يتوقعه المشاركون فيها. وهذه التحركات الكبرى يمكن أن تترافق بانهيار أو تعطل العلاقة الارتباطية النمطية القائمة في ظل ظروف السوق الطبيعية أو العادية.

ويتضمن اختبار الضغط تحديد الحالات الممكنة أو التغيرات المستقبلية في الظروف الاقتصادية، والتي من الممكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على البنك، وتقييم قدرته على تحمل هذه التغيرات. إن تعريض البنك لاختبار الضغط يمكن أن يكون مفيداً جداً، ففي الحالة التي يظهر فيها اختبار الضغط نتائج غير مقبولة في صورة خسائر محتملة غير ممكنة المواجهة، فإنه يمكن صياغة الإستراتيجيات اللازمة للتعامل مع هذه التعرضات والمخاطر المحتملة، وبما يجنب البنك خسائر كارثية يمكن أن تؤدي لإلحاق أضرار كبيرة بمركزها المالي وربما تؤدي لانهيارها[1].

و على هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل سنتطرق إلى إختبارات القدرة على تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر وأهم مبادئها، و هذا من خلال المباحث التالية كالآتي:

[1] Palgrave Macmillan , Eril Banks, **Risk and Financial Catastrophe** , 2009, UK, p109.

المبحث الأول: مفهوم إختبارات الضغط، أهميتها ،أهدافها،ودورها في إدارة المخاطر.

المبحث الثاني: أنواع إختبارات الضغط ومنهجياتها المختلفة

المبحث الثالث: آلية تطبيق إختبارات القدرة على تحمل الضغوط،متطلباتها،مراحلها،وأهم العراقيل التي تحد من فعاليتها.

المبحث الأول: مفهوم إختبارات الضغط:أهميتها،ودورها في إدارة المخاطر وأهم مبادئها:

المطلب الأول:تعريف إختبار الضغط في البنوك وأهميته:

1- تعريف إختبار الضغط في البنوك:

في الحقيقة يمكن أن نجد عدة تعاريف لاختبار الضغط مكتوبة بأكثر من صيغة،ولكن جوهرها يكاد يكون واحداً، ومن هذه التعاريف ما يلي:

- يمثل إختبار الضغط مجموعة من التقنيات أو الأساليب التي تستخدم لتقييم حساسية محافظ المصارف الاستثمارية للتغيرات الرئيسة في البيئة الاقتصادية الكلية، أو لأحداث استثنائية لكنها ممكنة[1].

- هو تحليل يتم إجراؤه في ظل تصورات محتملة لأوضاع اقتصادية غير جيدة والتي يتم تصميمها لاختبار فيما إذا كان لدى المصرف رأسمال كاف لتحمل أثر التطورات السلبية[2].

- هو تقنية لإدارة المخاطر يقوم مدير المخاطر في ظلها باختبار أداء المحفظة الاستثمارية في ظل ظروف سوق تتضمن مخاطر عالية وارتباطات وثيقة بين الأسواق[3].

- هو تقنية لإدارة المخاطر تستخدم لتقييم الآثار المحتملة على الحالة المالية للمصرف والمترتبة عن وقوع حدث معين و/أو التغير في مجموعة من المتغيرات المالية .والتركيز التقليدي لاختبار الضغط يتعلق بالظروف الاستثنائية ولكن المعقولة[4].

- هو مجموعة من التقنيات التي تساعد على تقييم حساسية النظام المالي لأحداث استثنائية ولكن معقولة الحدوث .وتقوم على تطبيق مجموعة من الصدمات والسيناريوهات على مجموعة من المؤسسات المالية، وذلك من أجل تحليل كل من الأثر الإجمالي وتوزع ذلك الأثر بين تلك المؤسسات[5].

---

[1] International convergence of of Capital Measurement and Capital Standards, **Stress Test Used in Assessment of Capital Adequacy**, Bank for International Settlements June 2006, P96.

[2] Winfrid Blaschke, Matthew T. Jones, Maria Soledad Martinez Peria, **Stress Testing of Financial Systems: An Overview of Issues, Methodologies, and FSAP Experiences**, IMF Working Paper No. 01/88, 2001, p4 asp

3 موقع الموسوعة الإستثمارية: htpp :// www.investopedia .com/terms/b/bank-stress-test

[4] Don M. Chance, **Analysis of Derivatives for the CFA Program**, United Book Press, 2003, USA, P641.

[5] The World Bank and International Monetary Fund, **Financial Sector Assessment** ,2005, Washington DC.

إن التعاريف السابقة وإن اختلف أسلوب صياغتها إلا أنها جميعاً تدور حول ذات المحور، فإختبارات الضغط تقيس آثار التغيرات المحتملة في الظروف الاقتصادية أو الأحداث الاستثنائية على محفظة المصرف الاستثمارية، وهي بطبيعة الحال تعطي تصورات لإدارة المصرف عن احتمال الخسارة في المحفظة الاستثمارية المصرفية- والممولة أساساً من أموال المودعين -التي يمكن أن تترتب على الأوضاع السلبية المحتملة، وطالما أن رأس المال المصرفي هو خط الدفاع الأول عن أموال المودعين، فيصبح بالإمكان تحديد حجم رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر المحتملة، ذلك من خلال مقارنة ما هو متاح مع ما هو متوقع، وبذلك يتم تحديد قدرة رأس المال الفعلي على امتصاص الصدمات التي من الممكن أن تترتب على هذه الأحداث أو الظروف الممكنة الحدوث.

بناءاً على ما سبق فإنه بالإمكان تعريف إختبارات الضغط على أنها الإختبارات التي يتم تطبيقها على البيانات المالية للبنوك بهدف قياس الآثار الناجمة عن التغيرات الاستثنائية في الظروف الاقتصادية والمعقولة أو الممكنة الحدوث، على الملاءة المالية للبنوك، وذلك في ظل سيناريوهات متنوعة ترتبط بها إفتراضات محددة، الأمر الذي يساعد الإدارات المصرفية على اتخاذ إجراءات استباقية لمواجهة النتائج السلبية المحتملة الحدوث.

يقصد باختبارات الضغط استخدام البنك تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر مثل هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك، وبصفة خاصة الأثر على مدى كفاية رأس المال وعلى الربحية.

تعتبر إختبارات الضغط من العناصر المهمة في نظم إدارة المخاطر لدى البنوك، خاصة بعد أن أكدت الأزمات التي شهدتها الأسواق أنه ليس كافيا أن تتم إدارة المخاطر على أساس أوضاع العمل العادية، نظرا لأنه في حالة التغيرات الفجائية في الأسواق (صدمات سوقية قوية)، فإن البنوك قد تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة للحالات التالية:

- استجابة السوق بصورة مختلفة عن استجابته في حالة الظروف العادية.
- ظهور مخاطر تركزات جديدة من خلال ترابط غير متوقع في الأسواق المختلفة.
- تحركات سريعة في الأسعار وشح في السيولة داخل السوق.
- ضغط مفاجئ في الأوضاع الاقتصادية في البلدان والأقاليم المتأثرة بتلك الأزمات.
- الصعوبات التي عادة ما تواجهها البنوك في تغطية مراكزها خلال الأزمات.

تعتبر اختبارات الضغط جزءا من ضوابط رقابة المخاطر العامة، وبالتالي يتعين على البنوك تضمين هذه الاختبارات عند استخدام نماذج قياس مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر البلدان، مخاطر الانكشافات الكبيرة والتركزات، مخاطر السيولة والمخاطر بصفة عامة.

2-أهمية اختبار الضغط:

إن أهمية اختبار الضغط تأتي من كونه يوفر نوعين أساسين من المعلومات يتمثلان في مايلي:

- ✓ المدى الذي يمكن أن تصل إليه الخسائر المحتملة والناجمة عن الحالات الكارثية.
- ✓ السيناريوهات أو التصورات والأوضاع التي يمكن في ظلها أن تحدث هذه الخسائر.

إن هذين النوعين من المعلومات اللذين يوفرهما اختبار الضغط، يشكلان مدخلات إلى الأشخاص المعنيين باتخاذ القرارات في المؤسسات المالية، والتي تتعلق بسياسات التحوط وتحديد الحدود الائتمانية، ونسب تخصيص / توزيع الأصول في المحافظ الاستثمارية، وكفاية رأس المال، وسواها[1].

ويمكن تلخيص أهمية إختبار الضغط في النقاط التالية:

- توفر إختبارات الضغط المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير مخاطر الإنكشافات المحتملة في أوضاع صعبة ، وبالتالي تمكين البنوك من التحوط جيدا لمثل هذه الأوضاع من خلال تطوير و إختيار الإستراتيجيات الملائمة لتخفيف تلك المخاطر،وبصفة خاصة من حيث إعادة هيكلة مراكزها وتطوير خطط الطوارئ المناسبة لمواجهة تلك الأوضاع.

- تمكن مجالس الإدارة و الإدارات العليا في البنوك من تحديد في ما إذا كانت مخاطر الإنكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه البنوك.

- تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها البنوك في نماذج العمل المختلفة القائمة على الإفتراضات و البيانات التاريخية.

- تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة ، وذلك من حيث قياس الآثار على كل من الربحية ، السيولة، ومدى كفاية رأس المال.

3-أهداف إجراء تطبيق اختبار الضغط في البنوك:

إن اختبار الضغط المصرفي يهدف بشكل أساسي إلى ما يلي:

- تقييم قدرة رأس المال المصرفي على امتصاص خسائر كبيرة محتملة.

[1] Carol Alexander, Elizabeth Sheedy, **Model-Based Stress Tests: Linking Stress tests to VAR for Market Risk**, Macquarie University Applied Finance Centre Research Papers, Research Paper No. 33, 20008 , p7.

– تحديد الخطوات التي يمكن للمصرف أن يتخذها وذلك من أجل التقليل من حجم المخاطر التي يتعرض لها وحماية أو وقاية رأسماله.

– جعل المخاطر أكثر شفافية من خلال تقدير الخسائر المحتملة للمحفظة الاستثمارية والناجمة عن الظروف أو الحالات الشاذة أو غير الطبيعية التي تحدث في الأسواق.

4–يستخدم كأسلوب متمم للنماذج الداخلية والنظم الإدارية المستخدمة من قبل المؤسسات المالية، وذلك لأغراض اتخاذ قرارات تحديد/تخصيص رأس المال[1].

4–الأسباب التي تدعو إلى القيام بإجراء اختبار الضغط:

هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى القيام بإجراء اختبار الضغط، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

–بعض السيناريوهات / التصورات تتضمن ما يشبه أوضاع صعبة والتي تاريخياً لم يتم إجراء تحليل للخبرة السابقة لها والذي يمكن أن يوفر دليل إرشادي .على سبيل المثال ، عندما تكون المنشآت قلقة حول تأثير عملة على أخرى، أو انهيار إحدى العملات، فإن مشاكل من هذا القبيل قد لا يتواجد لها سوابق تاريخية (فيما يتعلق بعملات محددة).

–إن البيانات التاريخية المتعلقة بالتذبذبات أو الارتباطات يمكن أن تكون غير جديرة بالثقة ومضللة، فعلى سبيل المثال، حساب القيمة المعرضة للخطر لعملة أساسية تضمن تقليديا تقييما منخفضا لمخاطر سعر صرفها .إن الارتباطات بين الأسعار(للسندات مثلاً) عادة ما تنهار خلال الإنهيارات التي تصيب الأسواق.

–إن المخاطر السوقية التي لها علاقة بالإنهيارات في الأسواق، والتفاعل ما بين مخاطر الائتمان ومخاطر معدلات الفائدة، عادة ما تكون غير ملحوظة أو ممكنة الكشف بسهولة باستخدام أسلوب القيمة المعرضة للخطر ولكن اختبار ضغط محدد يمكن أن يركز بشكل أكثر وضوحا على هذه المخاطر وتفاعلاتها[2].

5–الجهة التي تجري اختبار الضغطَ و مجالات تركزه:

إن إختبارات الضغط يمكن أن تنجز داخلياً من قبل البنوك كجزء من إدارتها للمخاطر الخاصة بها، كما أنها

[1] - Jeremy Berkowitz, **A Coherent Framework for Stress-Testing**, FEDS Working Paper No. 99-29, 1999, P2.

- Winfrid Blaschke, Matthew T. Jones, Maria Soledad Martinez Peria, **Stress Testing of Financial Systems: An Overview of Issues, Methodologies, and FSAP Experiences**, ,2001 p4.

[2] Sanjay Basu, **The impact of Stress Scenarios on VAR and Expected Shortfall**, NIBM, 2006, p5.

يمكن أن تطبق من قبل السلطات الرقابية في إطار الرقابة التنظيمية للقطاع المصرفي والتي تقوم بها هذه السلطات.إن الغرض من هذه الإختبارات هو اكتشاف نقاط الضعف في النظام المصرفي في وقت مبكر بحيث يكون بالإمكان اتخاذ إجراءات وقائية من قبل البنوك والسلطات الرقابية لمعالجة نقاط الضغط هذه.

إن اختبارات الضغط تركز على بعض المخاطر الرئيسية كمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، والتي لها تأثير أساسي على السلامة المالية للمصرف في حالة الأزمات.إن نتائج إختبارات الضغط تعتمد على الإفتراضات الواردة في السيناريوهات الاقتصادية المختلفة، والتي تم وصفها من قبل صندوق النقد الدولي على أنها غير مرجحة لكنها معقولة.

6-دور إختبار الضغط في إدارة المخاطر:

إن الدور الذي يلعبه إختبار الضغط في إدارة المخاطر يأتي بشكل أساسي من المعلومات التي يوفرها عن مصادر المخاطر في المحفظة الإستثمارية ، وهذا الأمر ذو صلة وثيقة بصناع القرار في جميع المستويات الإدارية في المؤسسات المالية، وتتمثل المعلومات التي يوفرها حسب المستوى الإداري بمايلي:

أ- على المستوى التجاري: توضح إختبارات الضغط المخاطر المحتملة و المتعلقة بموقف معين أو منتج معين .

ب- أما على المستوى الإداري: فإن إختبارات الضغط تمكن من المقارنة بين المخاطر ضمن فئات الأصول المختلفة و التعرضات و تسليط الضوء على الحاجة لوضع حدود للمخاطر و التحكم بها.

ج-في حين أنه على المستوى التنفيذي: فإن إختبارات الضغط توفر وسيلة لمقارنة أنواع المخاطر البنك مع إستعداد أصحابه لتحمل المخاطر.الأمر الذي يساعد بتوجيه القرارات بشأن التخصيص الأمثل لرأس المال داخل البنك.

-إن إختبارات الضغط يمكن أن تساعد كافة المستويات الإدارية في تحديد ما إذا كان العائد المتأتي من منتج أو وضع معين متناسب مع مستوى المخاطر المترتب عليه أو المتأتي منه[1].

المطلب الثاني: أنواع المخاطر التي يتم يتم إخضاعها لاختبارات الضغط وأهم جوانبها:

1- أنواع المخاطر التي يتم إخضاعها لاختبار الضغط:

إن المخاطر التي يتم إخضاعها لاختبار الضغط تتضمن بشكل أساسي مخاطر الإئتمان،ومخاطر معدل الفائدة،و مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر إنتقال العدوى بين البنوك، مخاطر السيولة ومخاطر عدوى السيولة ،حيث

[1] Winfrid Blaschke, Matthew T. Jones, Maria Soledad Martinez Peria, **Stress Testing of Financial Systems: An Overview of Issues, Methodologies, and FSAP Experiences**,2001 , p8.

يتم تصميم صدمات معينة لكل نوع من أنواع المخاطر، ويتم قياس تأثير هذه الصدمات المحتمل على رأس المال الصافي[1].

تتمثل الخطوة الأساسية في عملية اختبار الضغط في تحديد عناصر المخاطر الرئيسية التي يجب إخضاعها للاختبار، وعلى البنك تحديد قائمة هذه العناصر في ضوء المخاطر الخاصة بكل محفظة وتحليل هذه العناصر مع تحديد علاقة الإرتباط فيما بينها، لأنها تشكل الأساس لتطوير أحداث اختبارات الضغط العائدة لهذه الاختبارات.

تشتمل عناصر المخاطر العامة ذات الصلة بأعمال البنوك ما يلي:

- **مخاطر البلدان:** وهي المخاطر التي تتسم بزيادة احتمالات تعثر العملاء، أو أي عوامل لها انعكاسات سلبية على نشاط البنك في تلك البلدان.
- **التركز في المخاطر:**[2] وتشمل التركز في صورة انكشافات تجاه الأفراد، أو صناعات معينة، أو التركزات في قطاعات معينة في السوق، أو التركزات في البلدان.
- **مخاطر سعر الفائدة:** وتشمل المخاطر الناتجة عن الفائدة السائدة في الأسواق الرئيسية.
- **مخاطر أسعار السوق:** وتشمل المخاطر الناتجة عن التغييرات المعاكسة في أسعار الأصول وأثر هذه التغيرات على المحافظ والأسواق.
- **مخاطر السيولة:** وهي المخاطر الناتجة عن تقليص في خطوط الائتمان، تراجع مستويات السيولة في السوق في ظل الظروف الصعبة، وأثر ذلك على مصادر التمويل لدى البنك وافتراضات التدفق النقدي.
- **مخاطر التشغيل:** الناتجة عن عدة عوامل مثل الاختلاس الداخلي أو الخارجي، فشل الأنظمة ومخاطر الصيرفة الالكترونية واختراقاتها الأمنية، بالإضافة إلى المخاطر المقترنة بتقديم خدمات ومنتجات معينة.
- **مخاطر تحركات السوق غير الطبيعية.**
- **افتراضات تصميم النماذج، أو نماذج التسعير، بما في ذلك فرضيات الارتباط وفترة الانكشاف.**
- **عوامل الاقتصاد الكلي، وذلك من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي، التغير في أسعار العقارات، معدلات البطالة، معدلات التضخم، وأثر ذلك في عناصر المخاطر الأخرى.**

[1] Martin Cihak, (2007),**Introduction to Applied Stress Testing**, IMF Working Paper No. 07/59, pp5-6.

[2] نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، **إختبارات الضغط** ، الكويت،ديسمبر 2010، العدد 5،ص3.

❖ **العوامل السياسية والاقتصادية المختلفة المتعلقة بالصناعات، وبالأسواق الإقليمية والأسواق الناشئة.**

وللحد من مخاطر وقوع أزمة مصرفية تربك الاقتصاد، يتعين تحديد مواطن الضعف لدى البنوك في وقت لا يزال يكون فيه متسع لتصحيحها. ولكن، مثلما هي حالة قلب الإنسان الذي يحتاج تشخيص مشكلاته إلى إخضاعه إلى جهد أكبر، حيث قد لا تظهر أي أعراض للمرض عندما يكون في وضع راحة، ربما لا تكون مواطن الضعف الكامنة في المؤسسات المالية بادية بمجرد النظر إلى أدائها السابق حين يكون الاقتصاد يعمل بسلاسة وبدون مشكلات ضاغطة. ولتقييم سلامة البنوك تقييما سليما، يتم إخضاعها لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط تؤدي عمليات افتراضية لقياس أدائها في ظل سيناريوهات اقتصادية كلية ومالية بالغة الشدة – مثل حدوث ركود حاد أو جفاف أسواق التمويل.

2–إختبار القدرة على تحمل الضغوط من جانب الملاءة و السيولة:

أ–من جانب الملاءة:

تُعنى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط غالباً بتقييم جانبين من وضع البنك، هما الملاءة والسيولة، لأن وجود مشكلات في أحدهما يمكن أن يتسبب في خسائر ضخمة ويؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع أزمة مصرفية [1]. وتقاس ملاءة المؤسسة بالفرق بين أصولها وديونها. فإذا كانت قيمة أصولها تتجاوز ديونها، فإنها تكون ذات ملاءة –أي يكون لديها رأسمال سهمي موجب،إلا أن استمرار قيمة كل من الأصول والخصوم يعتمد على التدفقات النقدية المستقبلية، التي تعتمد بدورها على الأوضاع الاقتصادية والمالية المستقبلية. وحتى تكون للمؤسسة ملاءة، يتعين أن تحتفظ بحد أدنى من رأس المال السهمي الموجب الذي يمكنه استيعاب الخسائر إذا ما وقعت صدمة، مثل حدوث ركود، تتسبب في عجز العملاء عن سداد قروضهم .وربما يلزم المؤسسة أن تحتفظ برأسمال يزيد حتى على هذا الحد الأدنى لضمان استمرار ثقة مصادر تمويل البنك (مثل المودعين والحصول على التمويل بتكلفة معقولة.

ويعنى *اختبار الملاءة* من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بتقييم ما إذا كان لدى البنك المعني رأسمال كاف لاستمرار ملاءتها في بيئة مفترضة من التحديات الاقتصادية الكلية والمالية .وهو يقدر أرباح البنك وخسائره والتغيرات التي تطرأ في قيمة أصوله في ظل السيناريو المعاكس. وتكون عوامل المخاطر في الغالب خسائر محتملة نتيجة لعدم قدرة المقترضين عن السداد(مخاطر الائتمان)، وخسائر من الأوراق المالية نتيجة لتغييرات في أسعار

[1] هيروكو أورا و ليليانا شوماخر،**بنوك تحت الضغط** ، مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي،جوان 2013،ص4.

السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الملكيات العقارية(مخاطر السوق)، وارتفاع تكاليف التمويل نتيجة نقص ثقة المستثمرين في جودة أصول البنك(مخاطر السيولة) [1].

وتقاس الملاءة بنسب رأس المال المختلفة، التي غالبا ما تستند إلى متطلبات تنظيمية. ويقال إن فرادى البنوك، أو النظام ككل، اجتازت الاختبار أو أخفقت فيه تبعا لما إذا كانت نسبة رأس المال تظل أعلى من مستوى حدي مقرر سلفا، يسمى الحد الأدنى لمعدل العائد، أثناء سيناريو الضغوط. وغالبا ما تتقرر هذه المعدلات عند مستوى الحد الأدنى الحالي للمتطلب التنظيمي، وإن كان من الممكن تحديدها بقيم مختلفة إذا بررت الظروف ذلك .

ب–من جانب السيولة:

يعنى *اختبار السيولة* من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بتقييم ما إذا كانت لدى البنك القدرة على أداء مدفوعاتها في ظل أوضاع معاكسة للسوق، سواء باستخدام النقد، أو بيع أصول سائلة، أو إعادة تمويل التزاماتها.وتتسم أوضاع السوق المعاكسة بعدم القدرة على بيع الأصول السائلة بسعر معقول وبسرعة معقولة (مشكلات السيولة السوقية) أو الإخفاق في إعادة تمويل الالتزامات أو الحصول على تمويل إضافي(سيولة التمويل)،وغالبا ما تكون قدرة البنك على سرعة التعهد بأصول كضمانات عاملا حاسما لاستمرار قدرته على الاحتفاظ بالسيولة في أوقات الشدة .ويكون لدى مؤسسات الوساطة المالية، لا سيما البنوك، بحكم طبيعة عملها، تباين في آجال الاستحقاق في ميزانياتها العمومية، ذلك أن معظم خصومها، مثل الودائع أو الاقتراض من أسواق المال، تكون لها آجال استحقاق أقصر بكثير من آجال استحقاق الأصول، مثل القروض التي يقوم البنك بتمويلها بتلك الخصوم. وفي حالة سحب مقدار كبير من الودائع أو عدم تجديده فجأة، أو تعذُر حصول البنك على أموال في أسواق التمويل، فربما يواجه البنك نقصا في السيولة حتى وإن كان يتمتع بملاءة في الظروف الأخرى. ويكون كالمستهلك الذي يملك بيتا بقيمة 20000000 دينار مثلا، ولكن لا يملك سوى نقدية محدودة، في وضع مماثل إذا طولب بدفع فاتورة كبيرة على وجه السرعة.

وغالبا ما تكون هناك صلة وثيقة بين ضغوط السيولة وضغوط الملاءة ويصعب فض التشابك بينهما. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتحول نقص السيولة إلى مشكلة ملاءة إذا تعذر بيع الأصول أو استحال بيعها إلا بخسارة – وهو ما يسمى بيعا بخسا، بما يؤدي ربما إلى خفض قيمة الأصول عن قيمة الخصوم. ويمكن أن يترجَم ارتفاع تكاليف التمويل خلال التعرض لضغوط السيولة إلى ضغوط ملاءة برفع تكلفة الخصوم .ونتيجة لذلك،

[1] هيروكو أورا و ليليانا شوماخر،مرجع سبق ذكره،ص4.

يمكن أن تؤدي التصورات السوقية بشأن مشكلات الملاءة إلى نقص في السيولة نظرا لفقدان ثقة المودعين أو المستثمرين أو قيامهم بطلب أسعار فائدة أعلى من البنك.

وأحد الجوانب الأساسية لاختبار القدرة على تحمل الضغوط هو تقييم ما إذا كانت مشكلات الملاءة أو السيولة في مؤسسة ما يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى أزمة بنكية على نطاق النظام. ويتحدد ذلك بتعريف المؤسسات المؤثرة على النظام المالي(أي المؤسسات التي يمكن أن ينشئ إخفاقها أو نقص السيولة لديها مشكلات في عدد كبير من المؤسسات الأخرى)،وبتكرار قنوات انتقال المخاطر كجزء من عملية اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

المطلب الثالث: مبادئ إختبارات القدرة على تحمل الضغوط المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي.

بدأ صندوق النقد الدولي في عام 1999 استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باعتبارها أداة من أدوات الرقابة، إلا أن هذه الاختبارات لم تكن معروفة لدى الجمهور إلا على نطاق ضيق إلى أن وقعت الأزمة المالية العالمية واستخدمت فيها الاختبارات لاستعادة ثقة الأسواق.

وقد بدأت البنوك تستخدم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في منتصف التسعينات من القرن الماضي باعتبارها أداة داخلية لإدارة المخاطر، وإن أصبحت أداة أكثر شمولا لتقييم المخاطر، وكانت إحدى المؤسسات التي اعتمدت هذه الاختبارات في مرحلة مبكرة بنك "جي بي مورغان تشيس وشركائه"، حيث استخدم طريقة القيمة المعرضة للخطر لقياس مخاطر السوق .وتقيس هذه الطريقة التغيرات التي يمكن أن تطرأ يوميا في قيمة حافظة الأوراق المالية إذا ما تعرضت أسعار الأصول لصدمة سالبة ونادرة الحدوث لا يمكن أن تحدث إلا في(1% أو أقل)فقط من جميع السيناريوهات المحتملة. وكانت هذه الاختبارات المبكرة للقدرة على تحمل الضغوط تغطي عددا محدودا من عوامل مخاطر والانكشافات ولم تكن مدمجة بصورة جيدة مع الأطر الكلية لإدارة المخاطر وتخطيط العمل ورأس المال لدى البنوك.

ومؤخرا ، بدأ عدد كبير من السلطات الرقابية استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتحقيق السلامة الاحترازية الكلية، التي تعنى بتحليل المخاطر على نطاق النظام إلى جانب المخاطر التي تخص كل بنك على حدة(وهو ما كان الغرض الأوحد لطريقة القيمة المعرضة للخطر). وتبلغ النتائج غالبا في تقارير تقييم الاستقرار المالي للبلدان. وقد قام الصندوق أيضا بإدراج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتحقيق السلامة الاحترازية الكلية بانتظام في إطار برامج تقييم القطاع المالي لديه منذ نشأتها في عام 1999.

لقد لفتت الأزمة المالية العالمية انتباه الجمهور إلى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى للمؤسسات المالية .وكان هناك تباين في استقبالها .فمن ناحية، انتقدت هذه الاختبارات لعدم رصدها لكثير من مواطن الضعف التي أفضت إلى الأزمة. ومن ناحية أخرى، بعد وقوع الأزمة، أُسند إليها دورٌ جديد باعتبارها أدوات لإدارة الأزمة لتوجيه عملية إعادة رسملة البنوك والمساعدة على استعادة الثقة.

لا تستند الممارسات الراهنة في مجال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى مجموعة منتظمة وشاملة من المبادئ ولكنها نشأت عن طريق التجريب والخطأ، وغالبا ما تكشف عن أوجه قصور في القدرات البشرية والفنية وقدرات البيانات. ولتحسين تنفيذ هذه الاختبارات اقترح الصندوق مؤخرا سبعة مبادئ للقدرة على تحمل الضغوط [1] (اختبارات « لأفضل الممارسات») وقدم توجيهات تشغيلية بشأن طرق تنفيذها. ويمكن أن يستخدم هذه المبادئ التوجيهية خبراء الصندوق أو أي سلطات معنية بالاستقرار المالي في أي منطقة في العالم.

وتندرج مبادئ إختبارات القدرة على تحمل الضغوط في النقاط التالية:

المبدأ الأول: تحديد المحيط المؤسسي للإختبارات بصورة مناسبة.

الميدأ الثاني: تحديد جميع قنوات إنتشار المخاطر ذات صلة.

المبدأ الثالث: إدراج جميع المخاطر و هوامش الأمان المهمة.

المبدأ الرابع: الإستفادة من وجهة نظر المستثمر في تصميم الإختبارات.

المبدأ الخامس: إبلاغ نتائج الإختبارات بطريقة أذكى و ليس بصوت أعلى.

المبدأ السادس: التركيز على مخاطر طرق المنحنى.

المبدأ السابع: الإحتراس من النتيجة التي يرجح بدرجة كبيرة ألا تحدث.

تسلط المبادئ الثلاثة الأولى الضوء على أهمية امتلاك معرفة جيدة بالمخاطر،نماذج العمل وقنوات انتشار المخاطر التي تواجهها المؤسسة أو النظام الخاضع للمراجعة قبل بدء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وتقتضي هذه المبادئ إدراج جميع المؤسسات التي يمكن أن يؤدي إخفاقها إلى إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد (المؤسسات التي تطلق عليها عبارة المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي)في عمليات الاختبار، وتكرار الآثار الانتشارية المحتملة وآليات التغذية العكسية التي يمكن أن تزيد من حدة الصدمة الأولية. ويتحقق التكرار

[1] هيروكو أورا و ليليانا شوماخر، مرجع سبق ذكره،ص5.

باستخدام نماذج اقتصادية تحاكي التفاعل بين مختلف عوامل المخاطر(مثل مخاطر الائتمان، أو مخاطر أسعار الصرف، أو مخاطر السيولة) أو بين البنوك المختلفة.

ويؤكد المبدأ الرابع على أهمية تكميل تصميم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بخصائص تبين متطلبات الأسواق وكذلك المتطلبات التنظيمية التقليدية .ويقر هذا المبدأ بانضباط السوق الذي تواجهه البنوك بزيادة الاعتماد على مصادر التمويل(أي مقرضين غير المودعين لا تغطيهم نظم تأمين على الودائع ويقدمون في الغالب قروضا كبيرة). وفي العقد الماضي، بدأ عدد كبير من البنوك الدولية الاعتماد بدرجة أكبر على التمويل بالجملة قصير الأجل غير المؤمَّن عليه وبدرجة أقل على الودائع المؤمَّن عليها. وخلال الأزمة الأخيرة، تسبب هؤلاء المقرضون – نتيجة إهتمامهم بقيم الأصول وانعدام يقينهم بشأن حيازات البنوك وممارسات التقييم لديها – في إحداث صدمات سيولة لأنهم كانوا غير راغبين في الإقراض، وهو ما أدى بدوره إلى ضائقة مصرفية كبيرة. وأدى التأخير في الإقرار بإهتمامات المقرضين، مع وجود صعوبات سياسية في إيجاد حلول لمعالجة تلك الإهتمامات، إلى إطالة أمد الأزمة وتعميقها.

ويعني المبدأ الرابع ضمنا من الناحية التشغيلية أنه ينبغي استخدام رؤى السوق لتكميل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على أساس معايير تنظيمية ومحاسبية. وهناك عدة طرق للقيام بذلك .وتتمثل إحدى هذه الطرق في استخدام الحدود الدنيا لمعدل العائد، أو معدل اجتياز الاختبار، على أساس تكاليف التمويل المستهدفة . وتعكس الحدود الدنيا لمعدلات العائد القائمة على النسب التنظيمية ما تعتبره الجهات التنظيمية نسبة ملاءة كافية، إلا أن تقييم السوق لملاءة بنك ما قد يكون مختلفا. ففي عالم تكون فيه الأسواق قادرة على فرض الانضباط على البنوك برفض تمويلها، يمكن أن تطلب الأسواق نِسباً لرأس المال تمكنها من بلوغ تصنيف معين للمخاطر أو إبقاء تكاليف التمويل دون سقف معين، وتكون لدى البنوك حوافز لاستهداف تلك النسب.

ويمثل التأثير المحتمل لسلوك السوق على سلامة المؤسسات المالية أيضا عنصرا أساسيا في فهم المبدأ الخامس، الذي يقضي بنشر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بطريقة ذكية،ويعني "الذكاء" هنا أن تكون الاختبارات تقييمات صريحة للمخاطر وواضحة فيما يتعلق بالتغطية وأوجه القصور، وأن تتضمن نتائج معلنة، إلى جانب تدابير تعالج بصورة مقنعة أي مواطن ضعف تكشف عنها الاختبارات — بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عمليات ضخ رأس المال .وبهذه الطريقة يمكن أن يؤدي نشر نتائج الاختبارات إلى التخفيف من حدة المشكلات الناشئة عن عدم اكتمال المعلومات أثناء فترات انعدام اليقين واستعادة ثقة السوق .وحتى في حالة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى لأغراض الرقابة خلال فترات غير الأزمات، يمكن أن يؤدي إبلاغ

نتائجها إلى التوعية بالمخاطر، وتشجيع تسعير المخاطر بطريقة أكثر واقعية، وتعزيز انضباط السوق في أوقات الرخاء – وهو ما ينبغي أن يؤدي بدوره إلى تجنب التحولات المفاجئة المستقبلية في مزاج المستثمرين.

ويتسم المبدأ السادس بطبيعة فنية :إذ يوصي منفذ الاختبار باستخدام أساليب إحصائية واقتصادية قياسية تكون مصممة خصيصا لتحديد سيناريوهات بالغة الشدة، التي غالبا ما تتسم بحدوث عدد كبير من المخاطر في نفس الوقت.

ومهما تكن درجة صقل النموذج التحليلي، وشدة الصدمات المدمجة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، ودرجة الحرص ، «اللا معقول » في استراتيجية الإبلاغ، تظل هناك دائما مخاطر حدوث مثلما يحذرنا المبدأ 7وينبغي للقائم باختبارات القدرة على تحمل الضغوط في جميع الأحوال أن يضع في اعتباره دائما مخاطر"البجعة السوداء" أي النتيجة التي يرجح بدرجة كبيرة ألا تحدث.

المبحث الثاني:أنواع إختبارات الضغط ومنهجياتها المختلفة.

المطلب الأول: أنواع إختبارات الضغط:

إذا نظرنا إلى اختبار الضغط من جهة عوامل الخطر التي يختبرها فإننا نجد أنه يتضمن وضع و تصميم سيناريوهات/تصورات التي يجب على كل بنك تطوير سيناريو إختبار الضغط الخاص بطبيعة نشاطه، بما في ذلك استخدام مجموعة النماذج وأوراق العمل الملائمة في هذا الشأن، وذلك بما يظهر النتائج الكلية للاختبار من حيث التأثير على كل من الربحية والمخصصات، ونسبة كفاية رأس المال. ويمكن للبنوك الرجوع إلى بعض الأحداث أو الأزمات التي حصلت في الماضي، سواء كانت أزمات وأحداث محلية أو خارجية، واستقراء آثارها من حيث الانخفاض في أسعار الأصول، وتراجع النمو الاقتصادي، وانخفاض أسعار الأسهم، والانخفاض في نسبة تغطية الضمان لديون والتزامات العملاء، وأثر هذه العوامل مجتمعة على نوعية الأصول وعلى الربحية.

يفضل أن تغطي سيناريوهات اختبارات الضغط ثلاث مستويات مختلفة للآثار المعاكسة(مستوى معتدل، مستوى متوسط، مستوى صعب .)حيث يقيس تحليل السيناريو الآثار المترابطة للتحركات المعاكسة في عدد من عناصر المخاطر، ويحدد الافتراضات المناسبة للعناصر المختلفة لمخاطر اختبار الضغط التي يتم إدخالها في سيناريو معين، ويقدر التأثير الناتج على المركز المالي للبنك.

ونميز نوعين من السيناريوهات[1]:

[1] محمد عمايرة،**إختبارات الأوضاع الضاغطة**، الأردن،بدون سنة.

أ- السيناريوهات ذات المتغير الواحد:

بإستخدام هذا السيناريو يتم دراسة تأثير كل متغير على حدا على الوضع المالي للبنك مع إفتراض ثبات المتغيرات الأخرى، وذلك بهدف تقييم مدى حساسية الوضع المالي للبنك لمتغير معين و المقارنة مع الحساسية للمتغيرات الأخرى.

ب- السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة:

يهدف هذا النوع من إختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى تقييم تأثير عدة متغيرات مجتمعة تتعلق بالمخاطر المختلفة التي تواجه البنك على وضعه المالي.

أما إذا نظرنا إلى اختبار الضغط من جانب الاتجاه الذي يتم به فإننا نجد أن هناك مدخلين له[1] :

أ- المدخل الأول" من الأعلى إلى الأسفل":

يتم من خلاله تطبيق إختبارات الضغط على البيانات التجميعية للقطاع البنكي ، حيث تقوم من خلاله السلطات الرقابية و المتمثلة عادة في البنوك المركزية أو الجهات المشرفة على العمل المصرفي بتطبيق الصدمات إما على بيانات بنك فردي أو على المحفظة المصرفية المجمعة و من ثم تحليل تأثيراتها على القطاع المصرفي ككل.

ب-المدخل الثاني "من الأسفل إلى الأعلى":

تقوم من خلاله السلطات الرقابية بتحديد صدمة أو مجموعة من الصدمات المتعلقة بعوامل الاقتصاد الكلي، وبذلك تقدم المساعدة للمؤسسات المالية بأن تسمح لهم بتقييم آثار الصدمات على ميزانياتهم، ومن ثم تجميع نواتج التقييمات الفردية للبنوك المختلفة وذلك من أجل قياس الأثر الكلي.

تحديد السيناريوهات يتضمن سلسلة من القرارات، كتلك المتعلقة بتحديد الأصول الأساسية التي ستخضع لعملية الضغط ،و ماهي عوامل الخطر ذات الصلة،وماهو مقدار حجم الضغط الذي سيطبق على هذه الأصول ، وماهو مداه الزمني، و كيف سيتم التعامل مع الأصول الثانوية، بعد تحديد هذه الأمور،يتم تطبيق السيناريوهات على المحفظة الإستثمارية وذلك من أجل تحديد التغيرات المحتملة في القيمة الحالية. هذا الأمر يتضمن عادة تركيب المحفظة بحيث تكون متطابقة و مربوطة مع السوق و ذلك بإستخدام مجموعة جديدة من الأسعار الناتجة عن السيناريوهات، إن عملية إيجاد سيناريوهات مختلفة هي العملية الأكثر صعوبة و إثارة للجدل في إختبار الضغط المصرفي.

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي، **إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية، جامعة حلب2013-2014، ص94.

المطلب الثاني:المنهجيات المختلفة لإختبارات الضغط:

1- تحليل الحساسية:

أ- تعريف تحليل الحساسية :

هو التقنية التي يتم بواسطتها قياس النسبة المئوية للتغير في صافي القيمة الحالية،والتي تنتج عن التغيرات بنسبة مئوية محددة في المتغير المدخل عندما تكون قيم جميع المدخلات الأخرى المتوقعة باقية كما هي.

ب- استخدامات تحليل الحساسية :

إن هذا الأسلوب يعتبر من أكثر الأساليب استخداماً في تحليل المخاطر .وهو يبدأ مع سيناريو الحالة الأساسية و التي بموجبها القيمة الحالية الصافية للمشروع يتم إيجادها باستخدام القيمة الحالية الأساسية لكل متغير من المتغيرات المدخلة .ويستخدم تحليل الحساسية العديد من التقديرات الممكنة للعوائد من أجل إدراك شكل التغيرات في النتائج. فيتم من خلاله قياس المخاطر الخاصة بأصل ما من خلال مجال من العوائد، حيث يتم تحديد المجال من خلال طرح الحصيلة الأفضل من الحصيلة الأسوأ لعوائد الأصل، والأصل الذي يكون المدى فيه أكبر يكون أكثر تذبذباً، وبالتالي أكثر مخاطرة.

إن تحليل الحساسية يستخدم من أجل تحليل مقدار ما يمكن منحه أو تحمله من أجل تجاوز تقديرات نمو العوائد وهوامشها من دون تغيير قرارات قبول أو رفض الإستثمارات[1].

ج-هدف تحليل الحساسية:

يهدف تحليل الحساسية إلى تحديد أي المخاطر الفردية له التأثير الأكبر على المركز المالي للبنك ، و بالتالي تصعيد عمليات إدارة المخاطر مقابل أحداث المخاطرة هذه[2].

2- تحليل السيناريو:

أ-تعريف تحليل السيناريو:

هو تقنية لتحليل المخاطر تستخدم من أجل إختبار ما يمكن أن يحدث لتقديرات الربحية مثل صافي القيمة الحالية في ظل مجموعات عديدة و مختلفة من الإفتراضات، أي يتم من خلاله مقارنة مجموعة من الأوضاع المالية السيئة و الجيدة، مع الحالة الأكثر إحتمالا أو التي تسمى الحالة الأساسية.

---

[1] -Eugene F. Brigham, Michael C. Ehrhardt, **Financial Management: Theory and Practice,** South-Western Cengage Learning, USA,13th edition,2011, P437

- Aswath Damodaran, **Applied Corporate Finance**, 3rd edition; John Wiley & Sons, Inc Hoboken, New Jersey, 2011,p239.

-Lawrence J. Gitman, **Principle of Managerial Finance**, Pearson, USA,10th edition, P219.

[2] Joseph Philips, (2006),**Project Management Professional**, Second edition , MacGraw-Hill, p23.

إن تحليل السيناريو هو شكل مختلف عن تحليل الحساسية، وبخلاف تحليل الحساسية ، فإن تحليل السيناريو يقيس الأثر على صافي القيمة الحالية الناتج عن تغيرات متزامنة في المتغيرات المدخلة، و يعكس مجالا من النتائج كالتي يتم عكسها أو إظهارها بواسطة التوزيع الاحتمالي. إن تحليل السيناريو يساعد على التعامل مع حالة عدم التأكد وهي توفر بديل لاستثمار المعلومات من أجل تخفيض حالة عدم التأكد، والذي يعتبر عملية مكلفة وعديمة الفائدة.

ب–السيناريوهات الأساسية لتحليل السيناريو:

على الرغم من وجود مجموعة غير محدودة من الشروط والإفتراضات المختلفة، فإن تحليل السيناريو عادة ما يتضمن ثلاثة سيناريوهات هي السيناريو المتفائل ،السيناريو الأكثر إحتمالا، والسيناريو المتشائم أو السيناريو الأسوأ.

في ظل السيناريو المتفائل، فإن المدير المالي يفترض بأن النتائج أو النتائج لبعض المتغيرات هي أفضل من القيم الأكثر احتمالاً .فالعوائد التشغيلية على سبيل المثال، تكون أفضل من المتوقع .في حين أنه في ظل السيناريو المتشائم يفترض المدير المالي أن النتائج الخاصة ببعض المتغيرات هي أسوأ من القيم الأكثر احتمالاً، على سبيل المثال النفقات الإبتدائية و معدلات الضرائب يمكن أن تكون أكثر من المتوقعة .إن هذين السيناريوهين يوفران مجالا من القيم التنبؤية الممكنة حول السيناريو الأكثر إحتمالا.

في بعض الأحيان يحدد المدير المالي سيناريوهات الحالة الأفضل أو الحالة التفاؤلية، والحالة الأساس أو الحالة الطبيعية ، و الحالة الأسوأ أو الحالة التشاؤمية. وهذه هي حالات خاصة بتحليل السيناريو .في ظل السيناريو الأفضل، سيستخدم المدير جميع القيم التفاؤلية للمتغيرات إن السيناريو الخاص بالحالة الأفضل يجيب عن السؤال التالي" :ما هي القيمة الصافية الحالية الأفضل الممكنة التي يمكن أن تتحقق ؟ ."وفي حين أن السيناريوهات المتعلقة بكل من الحالتين الأفضل والأسوأ، تركز على القيم المتطرفة، فإن الحالة الأساسية تعكس صافي القيمة الحالية الذي يحدد المجموعة الأكثر احتمالاً من الظروف أو الشروط الخاصة بكل المتغيرات المدخلة .في ظل هذه الظروف الخاصة، فإن تحليل السيناريو يعطي مجالاً من صافي القيم الحالية المحتملة مع سيناريو الحالة الأسوأ الذي يحدد الحد الأدنى، وسيناريو الحالة الأفضل الذي يحدد الحد الأعلى[1].

[1] - Backer, H. Kent, Gary E. Powell, **Understanding Financial Management: A practical Guid,** Oxford, UK, Blackwell Publishing Ltd, 2005,p290.
- Eugene F. Brigham, Joel F. Houston, **Fundamentals of Financial Management: Concise Edition,**USA**,** South-Western Cengage Learning,6th edition, 2009, p378.
- David A. Aaker, Damien McLoughlin, **Strategic Market Management: GlobalPerspective,**John Wiley& Sons Ltd, West Sussex, UK, 2010, p95.

ج-الخطوات اللازمة لتطبيق تحليل السيناريو:

إن تحليل السيناريو يتكون من مجموعتين أساسيتين من الخطوات تتضمن الخطوات المطلوبة أو الضرورية،والخطوات الاختيارية وهي كما يلي:

✓ **الخطوات المطلوبة:**

-تحديد عدد السيناريوهات والتدفقات النقدية الخاصة بكل سيناريو.

-حساب صافي القيمة الحالية لكل سيناريو.

✓ **الخطوات الاختيارية:**

-تعيين احتمال حدوث كل سيناريو.

-حساب صافي القيمة الحالية المتوقعة،و الإنحراف المعياري لصافي القيمة الحالية، وكذلك معامل الاختلاف باستخدام التوزيع الاحتمالي لصافي القيمة الحالية، وبعدها القيام بتفسير النتائج[1].

3-تحليل المحاكاة:

يعتبر تحليل المحاكاة من أقوى وأفضل الأساليب المستخدمة في معالجة المشكلات الإدارية في الوقت الراهن، وخاصة مع التطور الهائل في الحواسيب الالكترونية وقدراتها الهائلة على معالجة كميات كبيرة من البيانات وتخزينها واستعادتها .ويمكن القول بأن المحاكاة أصبحت الأداة العصرية لحل الكثير من المسائل المعقدة، حيث يتطلب وضع نموذج لمحاكاة ظاهرة معينة أو نظام ما أن يتم وضع فرضيات دقيقة لعمل النظام وصياغتها باستخدام تعابير رياضية أو منطقية تربط عناصر ومكونات النظام ببعضها البعض، ومن ثم تحديد الأهداف التي من المرغوب تحقيقها، وصياغة هذه الأهداف بصورة مؤشرات كمية و/أو نوعية، بعد ذلك يتم تطبيق أو تشغيل نموذج المحاكاة وفق الفرضيات المحددة ولفترة من الزمن، ليصاغ بعد ذلك إلى قياس المؤشرات المستخرجة ومقارنتها مع الأهداف المطلوبة لإجراء التعديلات اللازمة عليها إذا اقتضت الضرورة ذلك.

أ- تعريف أسلوب تحليل المحاكاة:

يعرف البعض أسلوب تحليل المحاكاة على أنه عملية بناء واختبار وتشغيل نماذج تحاكي ظواهر أو أنظمة معقدة باستخدام نماذج رياضية محددة، وهو يعتبر الفرع التجريبي لبحوث العمليات .كما يعرفه آخرون على أنه

[1] - Prasanna Chandra, **Financial Management: Theory and Practice,**Tata McGraw-Hill, Nagar, New Delhi, 2008, p330.
- Backer, H. Kent, Gary E. Powell, (2005), **Understanding Financial Management: A practical Guid,** Idem, p290.

محاولة لتطبيق خصائص النظم المختلفة ومظاهرها في صورة نماذج تقترب بشدة من الواقع وتعطي تصورا دقيقاً للواقع ومشكلاته، وبالتالي يمكن تصميم و دراسة ووضع حلول للمشكلات المرتبطة بالنظم في الواقع العملي[1].

ونحن نميل إلى التعريف الأول إذ نراه أقرب إلينا في مجال العمل المالي والمصرفي وهندسة نماذج خاصة إدارة المخاطر التي تواجهه.

ب- خطوات تطبيق أسلوب تحليل المحاكاة أو نموذجها:

إن تطبيق أسلوب تحليل المحاكاة يتطلب إتباع العديد من الخطوات، وهذه الخطوات الواجب إتباعها تتمثل فيمايلي:

-تحديد المشكلة وتعريفها.

-تحديد المتغيرات و العوامل الهامة المرتبطة بالمشكلة.

-القيام ببناء نموذج رياضي / كمي(بناء نموذج المحاكاة).

-تحديد القيم المختلفة للاختبار(أي تحديد قيم المتغيرات التي تم إختيارها).

-القيام بتجربة النموذج واختباره(تنفيذ عملية المحاكاة).

-استخدام النتائج التي يتم الحصول عليها في تعديل النموذج (إذا بدت ضرورة لذلك).

-تحديد التصرف الأمثل الذي يجب القيام به إزاء النتائج التي تم الحصول عليها [2].

ج- مزايا أسلوب تحليل المحاكاة:

يتميز أسلوب تحليل المحاكاة بالعديد من المزايا التي تجعل منه أداة تلقى قبولاً من إدارات البنوك، ومن هذه المزايا ما يلي[3]:

-إن أسلوب تحليل المحاكاة يتصف بأنه أسلوب مباشر ومرن، وممكن الاستخدام لتحليل الكثير من الحالات المعقدة في الواقع العملي، والتي من الصعوبة إمكان حلها باستخدام النماذج الرياضية.

-هناك إمكانية– في إطار تطبيق أسلوب تحليل المحاكاة -لاستخدام أي من التوزيعات الاحتمالية التي يحددها من يطبق التحليل، وليس من الضروري الاقتصار على توزيعات محددة.

-إن عمليات المحاكاة تسمح بإثارة التساؤلات التي تأخذ النمط "ماذا يحدث لو؟؟"و هو ما يساعد إدارات البنوك على تبني الخيارات الأكثر جاذبية وقبولاً.

---

[1] جلال إبراهيم العيد،**إستخدام الأساليب الكمية في الإدارة**،مركز التنمية البشرية،جامعة الإسكندرية،2014،ص455.

[2] Wan- Kai Pany, and et. al., **A simulation Based Approach to the Parameter Estimation for the Three Parameter Gamma Distribution**. European Journal of Operational Research, No. 155, 2004, p675-682.

[3] جلال إبراهيم العيد، نفس المرجع السابق،ص 458.

– إن عمليات المحاكاة تسمح أيضاً بتحديد ودراسة الآثار المتبادلة للمكونات أو المتغيرات و دراستها بالصورة التي تمكن من تحديد أي منها هو أكثر أهمية للنظام.

د–عيوب أسلوب تحليل المحاكاة:

إن أسلوب تحليل المحاكاة وعلى الرغم من كونه أداة من أهم الأدوات المستخدمة لدراسة المشكلات وتقديم حلول متطورة لها، إلا أنه يحتوي على العديد من جوانب القصور ومن أهمها ما يلي:

–إن أسلوب تحليل المحاكاة يقوم على التجربة والخطأ، ويتولد عنه حلول عديدة مع كل محاولة، وبالتالي فإن تحليل المحاكاة لا يقدم حلولاً مثلى للمشكلات مثل أسلوب البرمجة الخطية على سبيل المثال.

–إن نماذج المحاكاة لا تقدم حلولاً من تلقاء نفسها، إنما يجب على الإدارات التي تقوم بتطبيقها بتحديد الظروف والقيود التي يتم اختبارها، ومن هذا المنطلق فإنه ليس بالإمكان أيضاً تعميم نتائج المحاكاة، لأنه ليس بالإمكان تحويل الحلول والاستدلالات من نموذج تصميم لمشكلة معينة إلى مشكلة أخرى، حيث يمثل كل نموذج للمحاكاة نموذجاً منفرد اً.

–إن تصميم نماذج محاكاة جيدة تتطلب تكاليف مرتفعة، ومن الممكن أن تستغرق فترات طويلة ليتم تصميمها وبناؤها[1].

هـ– أنواع تحليل المحاكاة:

❖ **تحليل محاكاة مونتي كارلو Monte Carlo Simulation :**

إن أسلوب تحليل محاكاة مونتي كارلو هو أسلوب احتمالي يقوم على تجربة الفرص المحتملة من خلال معاينة عشوائية، ويستخدم عندما يتضمن النظام عناصر واضحة لها فرصة للتأثير في سلوك النظام .وهو يستند إلى فكرة استخدام التجارب الإحصائية من أجل الحصول على حل تقريبي وجعله قابل للتطبيق على المسائل المعقدة.

ويمكن تقسيم أسلوب مونتي كارلو إلى خمس خطوات رئيسة تتمثل فيما يلي:

–تحديد التوزيع الاحتمالي للمتغيرات الهامة في النظام.

–تحديد التوزيع الاحتمالي لكل متغير.

–تحديد مجال من الأرقام العشوائية لكل متغير.

–توليد الأرقام العشوائية.

–القيام بالمحاكاة لسلسلة المحاولات[1].

[1] صلاح شيخ ديب،**بحوث العمليات2**، جامعة تشرين، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية،2007، ص270.

❖ **أسلوب المحاكاة التاريخية:**

إن أسلوب المحاكاة التاريخية يوفر إطار بسيط ومرن لتحليل المخاطر، مع الإشارة إلى أن الأسلوب الأساسي لتحليل المحاكاة يستخدم فقط مسار واحد من العوائد وهو المدرك أو الموجود في العالم الحقيقي، ولذلك ينتج عنه مؤشرات مخاطر ذات تباين مرتفع.

المبحث الثالث: آلية تطبيق إختبارات الضغط، متطلباتها ، مراحلها و أهم العراقيل التي تحد من فعاليتها:

المطلب الأول: آلية تطبيق إختبار القدرة على تحمل الضغط ومتطلباتها:

1- آلية تطبيق إختبار القدرة على تحمل الضغط:

إن القيام بتطبيق اختبار الضغط على المحفظة الاستثمارية للبنك يتطلب اتخاذ مجموعة من القرارات المتتالية والمتسلسلة فهو يبدأ بتوصيف وتحديد كل من أنواع المخاطر التي يجب أخذها بعين الاعتبار، والنماذج المناسبة للاستخدام .وهنا يمكن التركيز إما على المخاطر الفردية كمخاطر الائتمان مثلاً أو مخاطر معدل الفائدة، أو على مخاطر متعددة في آن واحد .بعدها يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد العوامل التي سيتم إدخالها في الاختبار، والتي يتبعها تحديد التصورات / السيناريوهات التي سيتم تطبيق الاختبار في ظلها .حيث إن اختبار الضغط يمكن أن يتضمن تقدير تأثير التغيرات في عامل خطر واحد (تحليل الحساسية)،أو الأثر الناجم عن تحركات متزامنة في مجموعة من عوامل الخطر (تحليل السيناريو) ، إن التصورات/ السيناريوهات يمكن أن تصمم بحيث تتضمن كل من التحركات أو التحولات في متغيرات السوق الفردية (كالأسعار) ، و التغيرات في العلاقات الأساسية بين أسواق الأصل المختلفة (مثل الإرتباطات و التشتتات) . إن اختبار الضغط يمكن أن يتم بناءً على سيناريوهات/ تصورات تاريخية ، وذلك من خلال توظيف وإستخدام صدمات حدثت في الماضي ، كما يمكن بناءا على وضع سيناريوهات / تصورات إفتراضية يتم تصميمها بحيث تأخذ في الحسبان تغيرات معقولة و ممكنة في الظروف الإقتصادية و التي ليس لها سوابق تاريخية في الحدوث و لم يسبق لها أن وقعت ، والشكل الموالي(رقم -1-) يبين مراحل إتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بإجراء إختبار الضغط للمحفظة الإستثمارية المصرفية.

إن وضع سيناريوهات أو تصورات بالاعتماد على البيانات التاريخية ربما يكون المدخل الأكثر إجراءا ، وذلك إنطلاقا من أن الأحداث وقعت فعلا ، و من الممكن أن تتكرر مرة ثانية . وفي ظل هذا المدخل فإن نمط التغيرات في عوامل المخاطر السوقية و التي كانت مشاهدة خلال فترات تاريخية متنوعة،يتم تطبيقها على المحفظة

[1] - صلاح شيخ ديب، نفس المرجع السابق،ص270.

-Dennies Cox, Michael Cox, **The Mathematics of Banking and Finance,**John Wiley& Sons Ltd, West Sussex, England, 2006, P203.

الإستثمارية المصرفية وذلك من أجل قياس المخاطر المحتملة التي من الممكن لهذه الأحداث أو الحالات أن تتسبب بها مجددا.

إن السلبية المتعلقة بهذا المدخل هي أنه عملية إعادة النظر للخلف، و بالتالي فإن هناك إمكانية لأن تتغير الروابط أو الصلات بين مكونات عوامل المخاطر المختلفة بمرور الوقت نتيجة التغيرات الحاصلة في الأسواق و البنى التنظيمية.

الشكل رقم02:–مراحل إتخاذ القرارات المختلفة الخاصة بإجراء إختبار الضغط.

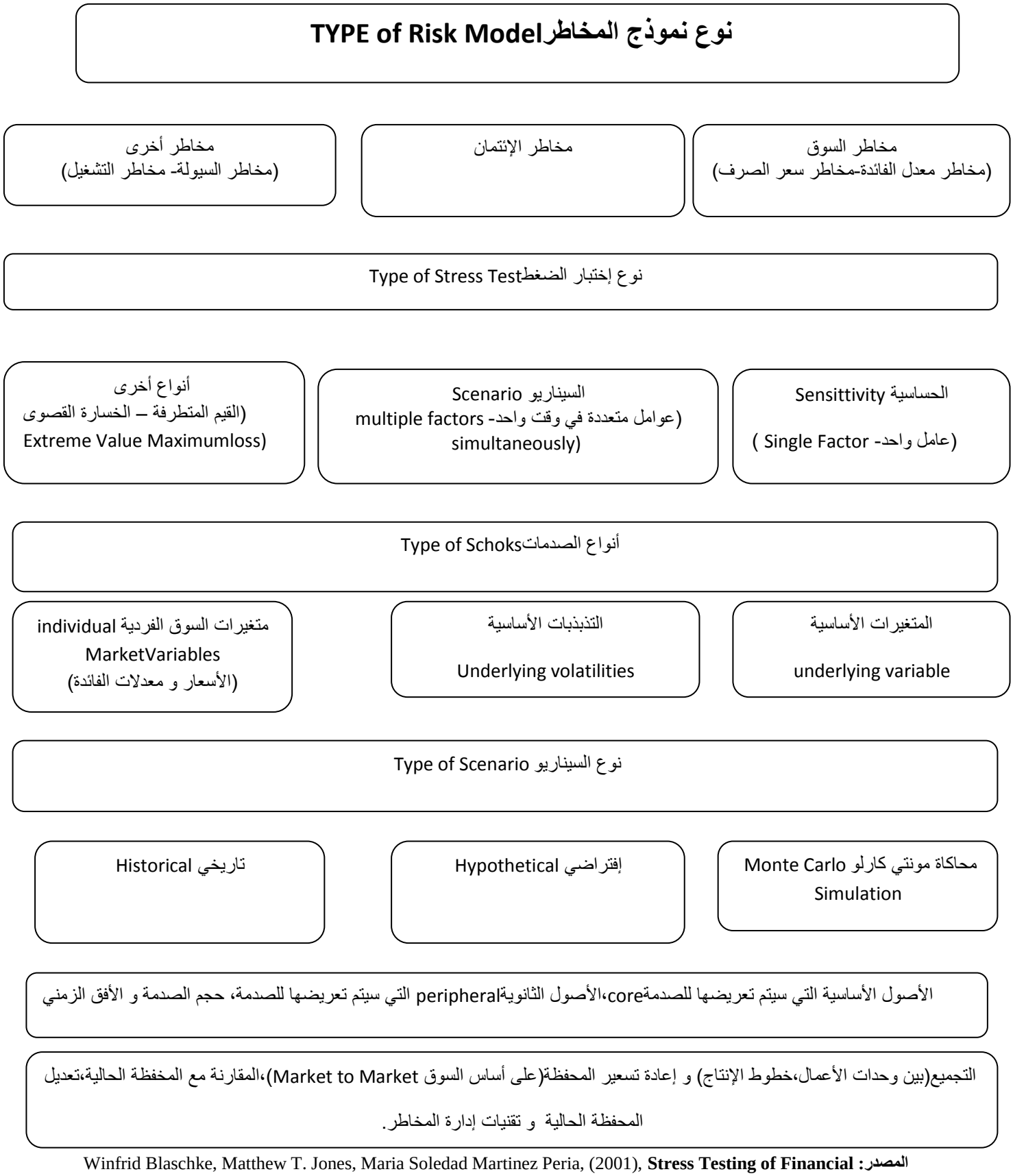

المصدر: Winfrid Blaschke, Matthew T. Jones, Maria Soledad Martinez Peria, (2001), **Stress Testing of Financial Systems:** **AnOverview of Issues, Methodologies, and FSAP Experiences**, IMF Working Paper No. 01/88, P9.

أما السيناريوهات أو التصورات الإفتراضية تتميز بأنها تسمح بصياغة أكثر مرونة للأحداث المحتملة ، كما أنها تحفز مدراء المخاطر ليصبحوا أصحاب نظرة إستشرافية للمستقبل بشكل أكبر.

إن السيناريوهات/ التصورات الإفتراضية يمكن أن تصمم من خلال تعريض عوامل السوق لصدمات، تذبذبات أو إرتباطات. إن هذا المدخل يساعد في تحديد حساسية المحفظة لعوامل الخطر المختلفة. إن السيناريوهات أو التصورات الإفتراضية يمكن أن تستخدم أيضا من أجل التنبؤ بأحداث هامة، و يمكن أن تكون المحفظة الإستثمارية في ظلها أكثر حساسية.

أخيرا، فإن تقنيات المحاكاة يمكن أن تطبق على محفظة محددة، ذلك من أجل البحث عن السيناريوهات التي يمكن أن تسبب الخسائر الأضخم. إن العائق الأساسي المتعلق بالسيناريوهات الإفتراضية يتمثل في صعوبة تحديد إحتمالية وقوع الأحداث، وذلك لأنها خارج إطار الخدمة. إن صعوبة تحديد إحتمالية وقوع الأحداث تنطبق أيضا على السيناريوهات التاريخية ، إلا أن السيناريوهات التاريخية تتمتع بميزة أنها تمثل مشاهدات سابقة و بالتالي فإنه يمكن القول بأن هناك بعض المعلومات المتاحة حول الإحتمال النسبي .

إن تحديد السيناريوهات يتضمن سلسلة من القرارات، كتلك المتعلقة بتحديد الأصول الأساسية التي ستخضع لعملية الضغط،و ماهي عوامل الخطر ذات الصلة،وماهو مقدار حجم الضغط الذي سيطبق على هذه الأصول، وماهو مداه الزمني، و كيف سيتم التعامل مع الأصول الثانوية ، بعد تحديد هذه الأمور،يتم تطبيق السيناريوهات على المحفظة الإستثمارية، وذلك من أجل تحديد التغيرات المحتملة في القيمة الحالية. هذا الأمر يتضمن عادة تركيب المحفظة بحيث تكون متطابقة و مربوطة مع السوق و ذلك بإستخدام مجموعة جديدة من الأسعار الناتجة عن السيناريوهات. إن عملية إيجاد سيناريوهات مختلفة هي العملية الأكثر صعوبة و إثارة للجدل في إختبار الضغط المصرفي[1].

2-العناصر الأساسية لبرنامج اختبارات الضغط:

أ- يجب أن تتضمن عملية وضع برنامج اختبارات الضغط ما يلي:

- مراجعة طبيعة الأنشطة الأساسية للبنك والبيئة الخارجية التي يعمل بها من أجل تدوين قائمة بعناصر المخاطر التي يجب إختبارها تحت السيناريوهات المختلفة لإختبارات الضغط.

[1] Winfrid Blaschke, Matthew T. Jones, Maria Soledad Martinez Peria, **Stress Testing of Financial Systems: An Overview of Issues, Methodologies, and FSAP Experiences**, 2001, op cit. p4-6.

•تصميم اختبارات الضغط المناسبة لأنشطة البنك،بما في ذلك تحديد الأحداث المحتملة والسيناريوهات الخاصة بذلك.

•توثيق الافتراضات التي يقوم عليها اختبار الضغط وكيفية استنتاج هذه الافتراضات.

• تحديد إجراءات إختبارات الضغط مثل تحديد المسؤوليات و توزيعها.

•القيام باختبارات الضغط بصورة منتظمة وتحليل نتائج هذه الاختبارات لمعرفة الانكشافات والمخاطر المحتملة.

•تقديم تقارير عن نتائج الاختبارات إلى الإدارة العليا وإلى المدراء المعنيين بذلك في البنك.

•تحديد إجراءات العلاج المناسبة التي يتعين على البنوك القيام بها في مواجهة المخاطر المحتملة التي أمكن التعرف عليها من خلال عملية الاختبارات.

•القيام بصفة منتظمة بإعادة تقييم لمدى ملائمة تلك الإختبارات ، بما في ذلك التحقق من الافتراضات المستخدمة، في ضوء التغير في خصائص المحفظة أو البيئة الخارجية.

ب–أن تقوم البنوك بتوثيق عملية اختبارات الضغط من خلال وضع سياسة خاصة بذلك يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة أو لجنة مخولة بذلك من قبل المجلس.

جـ–أن تمارس مجالس الإدارة والإدارات العليا دورا إشرافيا فعالا على برامج اختبارات الضغط، وكذلك المشاركة بصورة فعالة في تصميم هذه الإختبارات والإشراف على نتائجها و التأكد من الإجراءات التي تم إتخاذها.

د–يتعين إدارة عملية الاختبار الشاملة والتنسيق بشأنها من قبل جهة مستقلة في البنك(مثل إدارة رقابة المخاطر.)

ر– تضمين اختبارات الضغط معايير اختبارية كمية ونوعية، وأن تحدد المعايير الكمية سيناريوهات معقولة.

ز–أن تؤكد المعايير النوعية للاختبار على الهدفين الأساسين لاختبارات الضغط وهما:

تقييم قوة إيرادات البنك ورأس المال (الملاءة) على استيعاب الخسائر المهمة التي قد يتكبدها البنك، أما الهدف الثاني فهو تحديد الخطوات التي يتعين على البنوك اتخاذها لإدارة المخاطر، وتحديد رأس المال المناسب بصورة متحفظة.

ك– أن تغطي اختبارات الضغط لدى البنوك المراكز الأساسية داخلوخارج الميزانية فيال سجلات البنكية ، وكذلك جميع عناصر المخاطر الأخرى.

ل–يتعين على البنوك القيام باختبارات الضغط على فترات مناسبة، وذلك في ضوء طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك .بصفة عامة، فإن اختبارات المحافظ الأكثر حساسية لحركة السوق، مثل محفظة الأوراق المالية للمتاجرة، والأذونات الأخرى القابلة للتسويق،وانكشاف الصرف الأجنبي، فإنه يجب القيام بها بصورة أكثر تكرارا (يوميا،

أسبوعيا) ، في حين أن المحافظ الأخرى الأقل تقلبا بطبيعتها (مثل التمويل) فإنه يمكن إخضاعها لاختبارات الضغط على فترات أطول(شهريا،أو بصورة ربع سنوية.)

م-يتعين على البنوك أيضا القيام بالاختبارات اللازمة لغرض محدد وذلك بالنسبة لمجالات محددة، وعندما يكون هذا الأمر مرغوبا فيه في ظل ظروف معينة .ومن ذلك، على سبيل المثال، حالة تدهور سريع في الأوضاع السياسية أو الاقتصادية في بلد معين، حيث يتطلب الأمر قيام البنك بإجراء تقييم سريع للأثر المحتمل على انكشافه في ذلك البلد.

ن-يجب اطلاع الإدارة العليا والمديرين المعنيين في البنك على نتائج تلك الاختبارات ولفت انتباههم إلى المخاطر الكامنة واقتراح التوصيات المناسبة بشأن إجراءات المعالجة الممكنة.

هـ-أن يكون لدى البنوك استراتيجيات موافق عليها مسبقا بشأن إجراءات المعالجة التي يتم اتخاذها بناء على نتائج تلك الاختبارات، وتمكين البنوك في هذا المجال، من تحديد النقاط التي سيتم عندها اتخاذ الإج.. راءات العلاجية (مثل :حجم الخسارة المحتملة، أو الأثر على الإيرادات ورأس المال .)ويجب أن يتم بوضوح تحديد مستوى الصلاحية لاتخاذ الإجراءات العلاجية، مع توثيق هذه الإجراءات وتطبيقها بصورة ملائمة.

و-تختلف أنواع الإجراءات العلاجية التي يتخذها البنك بناء على ال. ظ.روف الخاصة بكل ح.ال. ة .وبصفة عامة، يمكن أن تتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

- إعادة هيكلة مراكز البنك"تصفية المراكز أو تغطيتها".
- تخفيض حدود المخاطر.
- التشدد في متطلبات التمويل من أجل تخفيض المخاطر الائتمانية.
- بناء رأسمال إضافي لمواجهة الأثر المحتمل للأوضاع الصعبة.
- تعديل سياسات التسعير لدى البنك(معدل الفائدة/ هوامش الإيرادات والربحية)وذلك بما يعكس المخاطر التي تم تعريفها.
- اتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة النقص في السيولة في ظل الأوضاع الصعبة، من خلال زيادة الخطوط الائتمانية المتاحة للبنك وزيادة مصادر الحصول على الأموال من أجل ضمان التمويل الكافي خلال الأزمات.

و-أن يتأكد البنك من أن لديه نظم معلومات كافية لدعم برامج اختبارات الضغط، بحيث تسمح هذه النظم بإجراء الاختبارات على جميع أنشطة البنك وتجميع نتائج الاختبار للبنك ككل.

ي-يتعين على البنوك، وبصفة منتظمة، مراجعة وتحديث منهجية برامج الاختبار للأخذ بالاعتبار التغيرات في طبيعة أنشطة البنك والأوضاع الخارجية، وذلك من أجل تقييم إذا ما كانت الفرضيات التي تقوم عليها برامج الاختبار لا تزال صالحة، وعلى البنوك أن تقوم بعملية المراجعة المشار إليها مرة على الأقل سنويا، أو بصورة متكررة في حالة ما إذا كانت التغيرات في المحافظ أو في بيئة العمل على درجة من الأهمية[1].

المطلب الثاني:مراحل إجراء عملية إختبار الضغط والعوامل التي تجعله مثاليا:

1- مراحل إجراء عملية إختبار الضغط:

إن إجراء إختبار الضغط يمكن النظر إليه على أنه عملية تتضمن المراحل التالية:

- تحديد نقاط الضعف أو مجالات إهتمام محددة و تحديد عناصر المخاطر الرئيسية التي يجب إخضاعها للإختبار.
- بناء السيناريو.
- رسم خرائط لمخرجات السيناريو في صورة شكل قابل للإستخدام في تحليل قوائم المركز المالي و الدخل للبنوك.
- إنجاز التحليل الرقمي.
- الأخذ بعين الإعتبار آثار المرحلة الثانية.
- تلخيص و تفسير النتائج.

2-العوامل التي تجعل إختبار الضغط المصرفي إختبارا مثاليا:

حتى يكون إختبار الضغط المصرفي إختبارا مثاليا فإنه يحتاج إلى تحقيق مايلي:

- ✓ يجب أن يكون ذا صلة وثيقة بالمحفظة التمويلية و الإستثمارية الحالية.
- ✓ يجب أن يتضمن التغيرات ذات العلاقة بمعدلات السوق.
- ✓ يجب أن يشمل تغيرات النظام المحتملة و ضعف سيولة السوق.
- ✓ يجب أن يأخذ بعين الإعتبار التفاعلات ما بين المخاطر المختلفة كمخاطر السوق و مخاطر الإئتمان.

إن هذه المتطلبات يمكن أن تفرض تكاليف من مصادر هامة ، كما يمكن أن تتضمن مقدار ضخم من الخبرة و المعرفة و المحاكمة العقلانية من قبل الأشخاص ذوي العلاقة.ولكن في الممارسة العملية فإن إختبار الضغط لا يقابل أو يحقق هذه الأمثلية ، وذلك بسبب التعقيدات الحسابية المتضمنة أو بسبب النقص في البيانات المناسبة و الملائمة[2].

[1] نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، **إختبارات الضغط** ، العدد 5، لكويت،ديسمبر 2010، ص 2-3..

[2] Winfrid Blaschke, Matthew T. Jones, Maria Soledad Martinez Peria, (2001), **Stress Testing of Financial Systems: An Overview of Issues, Methodologies**, idem, p6.

- ✓ تفسير نتائج الاختبارات: يتعين على البنوك أن تكون على دراية كافية بحدود تفسيرها لنتائج اختبارات الضغط نظرا لأن الاختبار يقدر الانكشافات لاختبار حدث معين دون أن يعطي احتمالية لوقوع ذلك الحدث .ولذلك فإن فاعلية الاختبار تعتمد وبصورة خاصة على ثلاثة عوامل أساسية هي:

- مدى اختيار البنك للسيناريوهات الصحيحة.
- مدى تفسير نتائج الاختبار بصورة صحيحة.
- مدى إتخاذ البنك الإجراءات الصحيحة حيال تلك النتائج[1].

المطلب الثالث: جوانب القصور وأهم العراقيل التي تحد من فعالية تطبيق إختبارات القدرة على تحمل الضغط:

1-جوانب القصور ونقاط الضعف في اختبار الضغط:

في الحقيقة هناك العديد من جوانب القصور التي يمكن أن تحد من إمكانية تطبيق اختبار الضغط والفوائد المرجوة منه ومن هذه الجوانب ما يلي:

- ✓ إذا تم تحديد أو تقييم النموذج الأساسي الذي يتم تطبيق الاختبار عليه بشكل خاطئ، فإن النتائج المستخلصة منه ستكون غير صالحة.
- ✓ إختبارات الضغط غير ذات الصلة بالمحفظة الاستثمارية الحالية للبنك، أو تلك التي تتجاهل الآثار غير المباشرة بين الأسواق والمخاطر يمكن أن تقدم معلومات مضللة للمدراء.
- ✓ إن إختبارات الضغط المحددة بشكل سيء يمكن أن توفر شعورا زائفا بالأمان لميديري المخاطر، الأمر الذي قد يدفع هؤلاء إلى أن يخفضوا تقديراتهم لكل من التعرضات للمخاطر وتحمل مخاطر أكبر.
- ✓ إن إختبارات الضغط لا تعطي أي مؤشر على احتمال وجود سيناريو معين، ولكنها تجيب على السؤال التالي" :ما هو مقدار الأموال التي يمكن خسارتها؟ "في ظل سيناريو معين، عوضاً عن الإجابة عن السؤال المتمثل في" :ما هو احتمال خسارة هذا المبلغ؟ "في ظل هذا السيناريو[2].

2-أهم العراقيل التي تحد من فعالية تطبيق إختبار الضغط:

- مدى ملائمة طريقة تحديد السيناريوهات المفترضة للأوضاع المالية و الإقتصادية المحلية و الدولية.
- موضوعية الفرضيات المستخدمة.

[1] نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، **إختبارات الضغط** ، مرجع سبق ذكره ، ص 4.

[2] Winfrid Blaschke, Matthew T. Jones, Maria Soledad Martinez Peria, **Stress Testing of Financial Systems: An Overview of Issues, Methodologies, and FSAP Experiences**, 2001, op cit, p 8.

- قدرة البنك على تضمين نتائج الإختبارات في الإطار الشامل لإدارة المخاطر.
- قلة الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق الإختبارات.
- مدى دقة البيانات المستخدمة لتطبيق الإختبارات[1].

[1] محمد عمايرة،إختبارات الأوضاع الضاغطة،مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

خلاصة:

إنطلاقا مما سبق يمكن القول أن إختبارات القدرة على تحمل الضغوط ليست إلاّ أداة واحدة من بين أدوات كثيرة لتقييم المخاطر ومواطن الضعف الرئيسية في البنوك و المنظومة البنكية ككل. وتحاول هذه الإختبارات تحديد التطورات التي يمكن أن تقع في المستقبل.ومهما تكن جدية المحاولات التي يقوم بها منفذ هذه الإختبارات،فإنه تظل لها دائما هوامش خطأ. وتكون نتائجها بصورة شبه دائمة إما متفائلة أو متشائمة. وفي جميع الحالات،ستظل مخاطرة النموذج قائمة(عدم رصد النموذج للسمات الرئيسية للحقيقة الأساسية) ،وسيظل هناك قصور في إتاحة البيانات أو تهوين من شدة الصدمة.

وتماما كما يمثل إختبار الجهد في عيادة طبيب القلب أداة من بين أدوات كثيرة مستخدمة لتقييم صحة المريض، فإن إختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى للبنوك ليست إلا مدخلا واحدا مهما لمساعدة السلطات على تشخيص أزمة مالية محتملة والحيلولة دون وقوعها.

تمهيد:

إن خطر السيولة هو من المخاطر الكبرى التي تواجه النشاط المصرفي أو الوساطة البنكية .فهو عبارة عن النتيجة الطبيعية لعدم توافق آجال التحويل بين الاستخدامات والموارد. ومنه فإن الأمر هنا لا يتعلق بتفادي هذا الخطر بقدر ما يتعلق بإمكانية تحديده وتقييمه وبالتالي إدارته، لاسيما إذا تعلق الأمر بالفجوة أو الإنحراف الكبير بين تدفقات الأموال الداخلة والخارجة،مع الأخذ بعين الاعتبار تواريخ استحقاق الخصوم وسيولة الأصول .حيث تمثل إدارة السيولة والمخاطر الناجمة عنها،جزءا هاما من إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية ضمانا لتحقيق أهدافها.

تعتبر إختبارات الضغط أداة مهمة لإدارة المخاطر و التي يجب على البنك تطبيقها بصفة منتظمة كجزء من النظم الداخلية لإدارة المخاطر لديه،وذلك في إطار الدعامة الثانية لمقررات بازل 2 ،وتستخدم تلك الإختبارات بهدف تقييم أثر الظروف غير المواتية على سيولة البنك ونسب السيولة الإلزامية (الحالية و الجديدة المزمع إصدارها)، مما يساعد البنك على إدارة مخاطر السيولة في مثل هذه الظروف .

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى إختبارات القدرة على تحمل الضغوط من جانب السيولة ومدى تطبيقها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوصفه أحد البنوك التجارية الجزائرية وهذا من خلال المبحثين التاليين كالآتي:

المبحث الأول: الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

المبحث الثاني:إختبارات الضغط ومدى مساهمتها في إدارة مخاطر السيولة البنكية.

المبحث الأول: الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

المطلب الأول:تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،تطوره،أهدافه:

1 –تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي. تم إنشاءه بموجب مرسوم رقم

82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و ذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقيته، و دعم نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية.

و في هذا الإطار قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الإشتراكي، مزارع الدولة و المجموعات التعاونية، و كذلك المستفيدين الفريين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونية الخدمات، و الدواوين الفلاحية و المؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الإقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، و لكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 1990/04/14 الذي منح إستقلالية أكبر للبنوك و ألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و المتمثلة في منح التسهيلات الإئتمانية و تشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة و بدون فائدة، و المساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، و لتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

2- تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية و هي:

أ - مرحلة 1982-1990: خلال هذه المرحلة إنصب إهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، و العمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

ب- مرحلة 1991- 1999: بموجب قانون النقد و القرض الذي ألغى من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة بدون الإستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال و تعميم إستخدامه الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هذه المرحلة بمايلي:

1991: تم الإنخراط في نظام سويفت ''SWIFT'' لتسهيل معالجة و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية

1992: تم وضع نظام ''Sybu'' يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى Téletraitement، إلى جانب تعميم إستخدام الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية.

1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر

1996 : إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي

1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (CIB)

ج- مرحلة 2000- 2004: تميزت المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم و تمويل الإستثمارات المنتجة، و دعم برنامج الإنعاش الإقتصادي و التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجيهات إقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن و ذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

و للتكيف مع التحولات الإقتصادية و الإجتماعية التي تعرفها البلاد، و إستجابة لإحتياجات و رغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك و تحسين أداءه، و العمل على تطوير منتجاته و خدماته، بالإضافة إلى تبنية إستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي:

عام 2000: القيم بفحص دقيق لنقاط القوة و نقاط الضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح لبنك بإعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.

- عام 2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية و مالية لجميع حقوق المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي و مواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة و غيرها، و العمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالي la banque assise مع خدمات مشخصة.

- عام 2002: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

- عام 2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك

مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر. كما عمل مسؤولوا بنك خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية les guichets automatique des billets المرتبطة ببطاقات الدفع.

3 - أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية و العالمية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية و أكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، و تدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، و بذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

و أمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم و تقنيات التسيير التي يتبعها البنك، و العمل على ترقية منتجاته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن و الاستجابة لإنشغالاتهم.

و في هذا الصدد لجا بنك الفلاحة و التنمية الريفية مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال و نشاطات متنوعة و على مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة و شاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الإقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، و ينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، و بهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين و الأفراد الزبائن على حد سواءّ، و هذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

و من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك مايلي:

* توسيع و تنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة

* تحسين نوعية و جودة الخدمات

* تحسين العلاقات مع الزبائن

* الحصول على أكبر حصة من السوق

* تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

و بغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة إنفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية و الأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة و وضع وسائل تقنية حديثة و أجهزة و أنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، و ترقية الاتصال داخل و خارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات و الهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني و احتياجات السوق.

كما سعى البنك غلى التقرب أكثر من الزبائن و هذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم و إنشغالاتهم و الحصول على اكبر المعلومات الخاصة بإحتياجاتهم، و كان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

* رفع حجم الموارد بأقل تكاليف

* توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات

* تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار و العملة الصعبة.

المطلب الثاني : مهام ،منتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1- مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

وفقا للقوانين و القواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فغن بنك الفلاحة و التنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

* معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض الصرف و الصندوق

* فتح حسابات لكل شخص طالب لها و إستقبال الودائع

* المشاركة في جميع الإدخارات

* المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي و القطاعات الأخرى

* تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية و ما يتعلق بها.

* تطوير الموارد و التعاملات المصرفية و كذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات و الخدمات المقدمة.

* تنمية موارد و إستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الإدخار و الإستثمار.

* تطوير شبكته و معاملاته النقدية

* تقسيم السوق المصرفية و التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

* الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

و في إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ب:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر

- إعادة تنظيم إدارة القروض

- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض و تطبيق فائدة تتماشى و تكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية و لأجل تعزيز مكانته التنافسية و التوجه الاقتصادي الجديد للدولة و سياستها بصفة عامة بوضع مخطط إستراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي و العشرين، تلخصت أهم محاوره في:

*إعادة تنظيم و تسيير الهيئات و الهيكل التنظيمي للبنك

* عصرنة البنك (تقوية تنافسيته).

* إحترافية العاملين

* تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى

* تطهير و تحسين الوضعية المالية

- تنظيم على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

إن تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة و تجنيد الوسائل المادية و البشرية لأجل تحقيق أهداف و إستراتيجية البنك، بتنظيمها و التنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك و يحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم. فسشكل تنظيم بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعتمد على شكلين هما:

التنظيم المركزي و التنظيم اللامركزي:

يضم التنظيم المركزي:

أ- مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام (P.D.G)

ب- مديريات عامة مساعدة، على رأس كل منها مدير عام مساعد، و يتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تتكون اهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من:

- المديرية العامة المساعدة للغدارة و الوسائل
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة و التطوير
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة و الصندوق.
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية
- المديرية العامة المساعدة للموارد و التعهدات
- مديرية الإتصال و التسويق.

إضافة إلى ما سبق، توجد المفتشية العامة، المستشارون و اللجان الذين يقومون بمراقبة و إعطاء النصائح و الآراء فيما يخص عمل و نشاط البنك بصفة عامة. بما أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على تنظيم لامركزي، أين يخول للمجموعات الجهوية للإستغلال بعض الصلاحيات و الإستقلالية و كذا مهام المراقبة و التفتيش لعمل و أنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤولياتها.

أما التنظيم اللامركزي فيظم:

* **المجموعة الجهوية للإستغلال (G.R.E)**: التي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة و متابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤولياتها. غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للإستغلال ولائية.

يمتلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 وكالة جهوية للإستغلال.

* **الوكالة المحلية للاستغلال (A.L.E)**: تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة و تحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للإستغلال. تقوم الوكالة المحلية للإستغلال. بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب منطق تواجدها و ما يقضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن

يمتلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية حاليا حوالي 300 وكالة محلية للإستغلال عبر كامل التراب الوطني متضمنة وكالة مقرها بالجزائر العاصمة. كما يسعى البنك حاليا إلى التوسع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع بها ب: 47 مشروعا، بعدما كان يمتلك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982، مما يشير إلى التوسع الكبير للبنك و إتساع حجم أعماله و تعاملاته.

فيما يخص كيفيات منح القروض بالبنك، فهو يعتمد سياسة السقوف المحددة، إذ يخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن إذا لم تتعد قيم مبالغها السقوف المحددة من طرف الإدارة العامة و حسب نوع القروض المطلوب، فإذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول صلاحية للوكالة، يتم تحويل الملف إلى المديرية الجهوية للإستغلال، التي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها إذا تجاوزت السقف المحدد لها و يتم تحويل الملف إلى المديرية المختصة به بالجزائر العاصمة.

2- منتجات و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

يهدف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال وضع سياسات تتعلق بالمنتجات و الخدمات إلى الرفع من الحصة السوقية و العمل على إرضاء الزبائن عبر الاهتمام بتوقعاتهم و إشباع حاجاتهم و رغباتهم أكثر.

أ- منتجات بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تتمثل أهم المنتجات في:

- **الحساب الجاري**: يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار، صناعيون، مؤسسات تجارية، فلاحون.... إلخ)هذا المنتج المصرفي بدون فائدة.

– حساب الصكوك (الشيكات): تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد او الجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري (جمعيات، إدارة إلخ) و ذوي الأجور الراغبين في الإستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.

– دفتر التوفير Livret épargne BADR: و هو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من غدخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك او بدون فوائد حسب رغبات المدخرين، و بإستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع و سحب الاموال في جميع الوكالات التابعة للبنك، و بذلك فإن هذا المنتج يجنب أصحاب دفاتر التوفير مشاكل و صعوبات نقل الأموال من مكان لآخر.

– دفتر توفير الشباب Livret épargne junior: مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمرس و التدريب على الإدخار في بداية حياتهم الإدخارية

– بطاقة بدر carte BADR: هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع و السحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية (B.A.B) كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى.

– سندات الصندوق Les bons de caisse: عبارة عن تفويض لأجل و بعائد موجه للأشخاص المعنويين و الطبعيين.

– الإيداعات لأجل les dépôts a terme: و هي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبعيين و المعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك.

– حساب بالعملة الصعبة les comptes devises: منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة متاحة في كل لحظة مقابل عائدا محددا حسب شروط البنك

كما توجد عدة منتجات أخرى لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية كالدفتر المخصص للسكن إضافة إلى الإعتمادات و القروض التي يمنحها البنك لزبائنه، التي تكون وفق دراسات و شروط مسبقة، من بينها: قروض الإستثمار، قروض الإستغلال و غيرها.

ب– خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

تظهر أهم الخدمات في:

– فتح مختلف الحسابات للزبائن و تخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين

– التحويلات المصرفية

– الخدمات المتعلقة بالدفع و التحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية

– خدمة كراء الخزائن الحديدية

– خدمات البنك للمعاينة (BADR Consulte) التي تمكن الزبائن من معاينة و مراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدتهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك، من خلال استعمال اجهزة الإعلام الآلي المتاحة

– خدمات الفحص السلكي (télétraitement) ، التي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنك بإستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.

2– سياسة التسعير لدى بنك BADR:

يتوافر لكل بنك إستراتيجية التسعير الخاصة به، التي تواكب التغيرات المختلفة داخل السوق، و تتبع البنوك ثلاث إستراتيجيات تسعيرية تسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تحقيق قبول سريع للخدمة المصرفية الجديدة من قبل الزبائن

– المحافظة على مركز البنك في السوق و بالتالي على حصته البيعية

– تحقيق الربحية و المحافظة على صورة جيدة و إنطباع حسن من قبل الزبائن.

أ- إستراتيجية السيطرة على السوق:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تقديم الخدمات المصرفية على أساس سعر مرتفع بغية تحقيق أكبر قدر من الأرباح، و نجاح هذه الإستراتيجية يتطلب من البنك تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية و ضمن منافذ توزيع قصيرة، إلى جانب قيامها بتقسيم السوق المصرفية إلى قطاعات على أساس الدخل

ب- إستراتيجية التغلغل في السوق:

يتم من خلال هذه الإستراتيجية تسعير الخدمات المصرفية الجديدة بسعر منخفض و ذلك كوسيلة لجلب أكبر عدد من الزبائن للتعامل مع البنك في هذه الخدمات، و هدف البنك من تبني الإستراتيجية هو تحقيق اكبر حجم من المبيعات في أسرع وقت ممكن و بعد ذلك يمكن رفع السعر تدريجيا. و تفضل البنوك إستخدام هذه الإستراتيجية في الحالات التالية:

- احتمال وجود منافسة قوية للخدمات بعد عرضها مباشرة في الشوق

- إذ تم عرض الخدمة في مناطق تتصف بمحدودية الدخل

ج- الإستراتيجية النفسية للسعر:

يتم تسعير الخدمات المصرفية على أساس نفسي، فكلما زادت الخصائص الظاهرية و غير الظاهرية المرتبطة بالخدمة فغن ذلك سوف يؤدي إلى إرتفاع القيمة المتوقعة للخدمة لدى الزبائن، و بالتالي يمكن للبنك في هذه الحالة تحديد سعر مرتفع و العكس صحيح.

إلا ان السعر في البنوك محدود بسبب السياسات التي تفرضها السلطات النقدية للدولة عادة ما تكون ممثلة في البنك المركزي، حيث يقوم بتحديد سعر معظم الخدمات المصرفية كسعر الفوائد و غيرها و يترك مجالا محدودا للبنوك للتحكم فيه، و بالتالي فقبل صياغة الإستراتيجية السعرية يجب على إدارة البنك بالدراسة التفصيلية المتعلقة بالمنافسين و الزبائن و مدى توافق هذه الإستراتيجية مع ربحية البنك و مركزه التنافسي.

المبحث الثاني : إختبارات الضغط ومدى مساهمتها في إدارة مخاطر السيولة:

المطلب الأول: المتطلبات النوعية لمخاطر السيولة للأغراض الرقابية:

يجب أن يتوافر لدى البنوك العناصر التالية بهدف إدارة و التحكم في مخاطر السيولة بشكل كافي :

- **نظام حوكمة وإنضباط مؤسسي.**
- **إدارة ورقابة مخاطر فعالة.**

ويجب أن يتوافر لدى البنك ،من أجل تحقيق العناصر المذكورة بفعالية ،نظام رقابة داخلية فعال لمخاطر السيولة يتماشى مع تعليمات بنك الجزائر ، فضلا عما سبق ، يجب على البنك الإلتزام بمجموعة من المبادئ الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السسيولة على النحو التالي:

1- سياسات و إجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة:

يجب أن يتوافر لدى البنك سياسات لإدارة مخاطر السيولة موثقة و معتمدة من قبل مجلس الإدارة . ويجب أن تتضمن تلك السياسات على الأقل مايلي:

- تعريف لمخاطر السيولة،مصادرها و تأثيراتها قصيرة و طويلة الأجل ،ودرجة تداخلها مع المخاطر الأخرى في البنك.

- منهجية التطبيق على أساس فردي و مجمع ،وتحت كل من الظروف العادية وغير المواتية.

- الهيكل التنظيمي لإدارة مخاطر السيولة (متضمنا المسؤوليات،المهام و الواجبات في هذا الشأن) .

- نظم وطرق قياس مخاطر السيولة .

-إجراءات تحديد السيولة المطلوبة في ظروف العمل العادية وغير العادية.

- آلية تقييم مخاطر السيولة الناشئة عن البنود خارج الميزانية و الإلتزامات العرضية الأخرى.

- الإطار العام لحدود مخاطر السيولة.

- وصف لنظام المعلومات و التقارير الخاص بإدارة مخاطر السيولة.

– وصف لخطة الطوارئ التمويلية وكذا إختبارات الضغط المتبعة .

2– إشراف مجلس الإدارة و الإدارة العليا:

أ/ يجب أن يقوم مجلس الإدارة بالآتي على الأقل فيما يخص إدارة السيولة:

– التأكد من وجود إستراتيجية وسياسات خاصة بالسيولة ،وكذا تحديد لمستوى مخاطر السيولة المقبول بهدف إدارة تلك المخاطر بشكل فعال.

– تحديد الأشخاص أو اللجان المسند إليهم مهمة إدارة مخاطر السيولة بالبنك.

– متابعة الهيكل الكلي لمخاطر السيولة.

– التأكد من أن مخاطر السيولة بالبنك تم تحديدها ،قياسها،متابعتها،والتحكم فيها بشكل كفء.

– التأكد من أن الإدارة العليا تدير مخاطر السيولة بفعالية وبما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول من قبل البنك،وتحويل الإستراتيجية إلى إجراءات و ضوابط واضحة وتعميمها على كافة وحدات البنك.

– الإسناد إلى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية التأكد من أن نظم القياس المطبقة تقوم بتحديد وقياس حجم مخاطر السيولة لدى البنك بدقة ،وأن نظام التقارير المتبع يعطي صورة دقيقة وشاملة عن حجم تلك المخاطر ومصادرها.

ب/ يجب أن تقوم الإدارة العليا بالآتي على الأقل فيما يخص إدارة السيولة:

– مراقبة مخاطر السيولة بشكل يومي وعلى فترات طويلة الأجل.

– التأكد من توافر سيولة كافية لدى البنك.

– مراجعة المعلومات الخاصة بتطورات أوضاع السيولة و الإقرار عنها لمجلس الإدارة بصفة دورية.

– التأكد من وجود نظام رقابة داخلية .كافي لدى البنك يضمن نزاهة عملية إدارة المخاطر التي تقيم على الأقل سنويا وبشكل مستقل من قبل وحدة المراجعة الداخلية.

– مراجعة السيناريوهات و الفرضيات الخاصة بإختبارات الضغط وكذلك نتائج تلك الإختبارات.

3- نظم قياس مخاطر السيولة ، الإجراءات والأساليب:

يجب أن تتناول نظم قياس مخاطر السيولة، الإجراءات والأساليب على الأقل الآتي:

- تحديد المصادر التي تنشأ عنها مخاطر السيولة (التي تنشأ عن البنود داخل وخارج الميزانية والإلتزامات العرضية الأخرى مثل التوريق، الحدود الإئتمانية غير المستخدمة)، وكذا قياس ،متابعة والتحكم في مخاطر السيولة ،أخذا في الإعتبار التعقد و التداخل مع المخاطر الأخرى ، وفقا لأساليب وإجراءات واضحة . ويجب أن يعدل النظام المذكور وفقا للتغير في منتجات البنك وهيكل مخاطره.

- انعكاس المسؤوليات المختلفة للإدارات المعنية بعملية إدارة مخاطر السيولة بما يتماشى مع سياسة مخاطر السيولة الموضوعة.

- قياس الأرصدة بالعملات الأجنبية المختلفة لتقليل تركز التوظيفات بالعملات الأجنبية وتأثيرها المستمر على مخاطر السيولة وفقا لحجم مخاطر السيولة المقبول.

4- نظام وضع الحدود لمخاطر السيولة:

- يجب ان تضع البنوك حدود لمخاطر السيولة تتماشى مع طبيعة النشاط ودرجة تعقد عناصر المركز المالي و الإطار الكلي لمخاطر السيولة.ويجب مراجعة هذه الحدود بصفة دورية و أن يتم تعديلها في حالة تغير الظروف أو مستوى المخاطر المقبول لدى البنك.وفي حالة تجاوز الحدود الموضوعة فإن ذلك يكون مؤشرا على زيادة حجم المخاطر لدى البنك أو عدم فعالية نظام إدارة المخاطر لديه.

- يجب أن يتضمن نظام الحدود على الأقل حدود لفجوات التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة للفترات الزمنية المختلفة وحدود لتركز مصادر التمويل في أسواق معينة (التوريق، عدد محدود من المودعين). وبناءا عليه يجب على البنوك صياغة سياستها التمويلية إستنادا إلى مستوى مقبول من التنوع (متضمنة الدائنين،منتجات السوق، العملات...) وكذا تقوية العلاقات مع مقدمي التمويل الرئيسيين من خلال دورية الإتصال بهم ودورية إستخدام الخدمات التمويلية والمتابعة و التقييم المستمر للتطورات في الأسواق التمويلية.

5- مؤشرات الإنذار المبكر:

- يجب على البنك أن يقوم بتصميم مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر تساعد في عملية تحديد وإدارة العوامل المتعلقة بمخاطر السيولة . وتمثل مؤشرات الإنذار المبكر الضوء الأحمر عند زيادة حجم مخاطر السيولة أو زيادة الإحتياجات التمويلية للبنك أو أية إتجاهات عكسية تتطلب من البنك إيجاد وسائل لتخفيف مخاطر السيولة(على سبيل المثال الإحتفاظ بسيولة إضافية ،وضع نظام لحدود مخاطر السيولة، تنويع مصادر التمويل) .

ويمكن أن تأخذ مؤشرات الإنذار المبكر شكل كمي أو نوعي .وفيما يلي بعض المؤشرات وفقا لحجم وتعقد أنشطة البنك:

- ✓ النمو المتزايد في الأصول وخاصة عندما يكون التمويل من خلال إلتزامات غير مستقرة.
- ✓ وجود تركزات عالية في كل من الأصول و الإلتزامات.
- ✓ ارتفاع درجة عدم التقافق بين العملات.
- ✓ تكرار حالات إقتراب المراكز من/ أو تجاوزها للحدود الداخلية أو الرقابية .
- ✓ إنخفاض المتوسط المرجح لآجال الإلتزامات.
- ✓ تدهور حاد في مستوى كل من الإيرادات،جودة الأصول، والوضع المالي الكلي.
- ✓ إنخفاض سعر سهم البنك في سوق الأوراق المالية.
- ✓ طلب الأطراف المقابلة ضمانات إضافية للتسهيلات الإئتمانية الممنوحة للبنك أو رفضها الدخول في عمليات جديدة معه.
- ✓ إنخفاض وتدهور درجة التقييم الإئتماني للبنك.
- ✓ الصورة السيئة عن البنك.
- ✓ ارتفاع تكاليف التمويل للبنك سواء من المؤسسات المالية أو العملاء.
- ✓ ارتفاع مستوى الديون غير المنتظمة .
- ✓ زيادة معدل سحب ودائع العملاء.
- ✓ وجود صعوبات في الحصول على تمويل طويل الأجل.
- ✓ صعوبة في إعادة تمويل الإلتزامات قصيرة الأجل.

6- خطة الطوارئ التمويلية:

يجب أن يكون لدى البنك خطة طوارئ معتمدة تتضمن الإستراتيجية التي يتبعها البنك في حالة تعرضه لتراجع مفاجئ وطارئ لمستوى السيولة لديه.ويجب أن تحدد خطة الطوارئ سياسات و إجراءات التصعيد التي يتم إتباعها.ويتعين أن يتم إختبارها وتحديثها بصفة دورية للتأكد من فعاليتها.

ويجب أن تتضمن خطة الطوارئ مايلي:

أ/ إعداد تقديرات للتدفقات النقدية(الداخلة و الخارجة) وخطة لتدبير السيولة اللازمة ومصادر التمويل في ظل الظروف العادية و الظروف غير المواتية للسوق وذلك من خلال:

- إعداد وتحليل تقديرات كمية للتدفقات النقدية الناشئة عن البنود داخل وخارج الميزانية و الآثار المترتبة عليها.

- التوافق بين مصادر التدفقات النقدية المتوقعة وإستخداماتها.

- إعداد مؤشرات تساعد إدارة البنك على التنبؤ بمستوى مخاطر السيولة المحتملة(يتم الرجوع إلى النسب و الحدود السابق الإشارة إليها بمؤشرات الإنذار المبكر) .

ب/ إستراتيجية للتعامل مع أزمات نقص السيولة ،و التي يجب ان تتضمن كحد أدنى مايلي:

- الإجراءات التي يتعين إتخاذها لضمان دقة المعلومات وضمان وصولها لإدارة البنك في الوقت المناسب بما يمكنها من سرعة إتخاذ القرارات.

- الفصل التام بين المهام والمسؤوليات ، وذلك بغرض تحديد ما هو متوقع من كل عامل في البنك عند التعرض للأزمات.

- المحافظة على علاقة قوية مع كافة الأطراف الرئيسية و الأطراف المقابلة التي تتعامل مع البنك في الأنشطة المتعلقة بتقديم التمويل و السيولة ، وأنشطة المتاجرة و الأنشطة خارج الميزانية ، والتي يمكن أن يعتمد عليها البنك في توفير السيولة في الظروف غير العادية.

- الإحتفاظ بسيولة إضافية.

جـ/ خطط إحتياطية للسيولة بحيث يجب أن تقوم الخطة بالتالي:

– تحديد مصادر متنوعة من السيولة الإحتياطية (محلية و أجنبية) .

– التحديد الدقيق لحجم التمويل الذي يمكن للبنك الحصول عليه من هذه المصادر ، والشروط اللازمة للحصول على هذا التمويل.

– يجب أن يكون لدى البنك خطة طوارئ للأوقات التي لا تكون فيها الحدود الإحتياطية متاحة.

– يجب أن يتوافر لدى البنك حدود تمويل إلزامية (يدفع البنك عليها عمولات) و التي تكون متاحة تحت الظروف غير المواتية إذا فشل في الحصول على التسهيلات غير الملزمة.

7–إختبارات الضغط.

8–الإفصاح:

يجب أن يقوم البنك بالإفصاح عن معلومات تتعلق بوضع السيولة و أطر إدارة مخاطر السيولة لديه للأطراف المعنية على أساس دوري حتى يتسنى لتلك الأطراف أن تحكم على سلامة أوضاع السيولة ،وفاعلية أطر إدارة مخاطر السيولة . يجب أن تتضمن تلك المعلومات كحد أدنى ما يلي:

- ✓ الهيكل التنظيمي وإطار إدارة مخاطر السيولة.
- ✓ معلومات نوعية متعلقة بوضع السيولة بالبنك (مثل: تنوع مصادر الأموال ، الأساليب الفنية المستخدمة لتخفيف مخاطر السيولة...) .
- ✓ معلومات كمية عن وضع السيولة لدى البنك (مثل: حجم ومكونات غطاء السيولة، البنود داخل وخارج الميزانية...).

المطلب الثاني : إختبارات الضغط وإدارة مخاطر السيولة البنكية:

1–إختبارات الضغط:

تعتبر إختبارات الضغط أداة مهمة لإدارة المخاطر و التي يجب على البنك تطبيقها بصفة منتظمة كجزء من النظم الداخلية لإدارة المخاطر لديه،وذلك في إطار الدعامة الثانية لمقررات بازل 2 ،وتستخدم تلك الإختبارات بهدف تقييم أثر الظروف غير المواتية على سيولة البنك ونسب السيولة الإلزامية (الحالية و الجديدة

المزمع إصدارها)، مما يساعد البنك على إدارة مخاطر السيولة في مثل هذه الظروف ، وبناءا عليه يتم وضع حدود إضافية للسيولة إذا تطلب الأمر ذلك.

- يجب أن تتضمن سيناريوهات إختبارات الضغط من جانب السيولة كحد أدنى ما يلي:

- ✓ التدفقات النقدية الخارجة الناشئة عن عدم قدرة البنك على إعادة تمويل الشركات (الشركات المالية وغير المالية) وذلك بإستخدام معدلات معقولة لهذه التدفقات تتناسب مع حدة الأزمة المفترضة ، ويمكن تطبيق نسب لإحتمالات عدم التجديد بشكل منفصل لكل نشاط على حدة (مثل المعاملات بين البنوك،الأوراق التجارية...).
- ✓ سحب ودائع العملاء بأنواعها المختلفة (مثل ودائع لأجل،تحت الطلب، ودائع التوفير)،بتطبيق نسب ملائمة وفقا لحدة الأزمة الخاصة بكل سيناريو.
- ✓ التدفقات النقدية الخارجة الناشئة عن البنود خارج الميزانية و الإلتزامات العرضية الأخرى (مثل السحب من الجزء غير المستخدم من الحدود الإئتمانية).
- ✓ إستخدام مصادر التمويل المتاحة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة (على سبيل المثال :بيع الأصول القابلة للتداول بعد تطبيق معدلات خصم مقبولة ،أو الحصول على تمويل من البنك المركزي ، أو إجراء عمليات إعادة شراء ، أو إصدار سندات مضمونة بأصل من أصول البنك...).
- ✓ الإنخفاض و التدهور في درجة التقييم الإئتماني للبنك.
- ✓ إحتمالية قيام البنك بتحويل العملات الأجنبية و القدرة على توفير سيولة من أسواق النقد الأجنبي.
- ✓ إمكانية الحصول على تمويل من البنك المركزي أخذا في الإعتبار الإجراءات و المعايير الواجب إتباعها في هذا الشأن.

2-إدارة مخاطر السيولة البنكية:

أولا:ماهية السيولة البنكية:

كما هو معلوم يتمثل نشاط البنوك التجارية في الوساطة البنكية، أي تحويل الخصوم المستحقة على المدى البعيد إلى أصول غير سائلة على المدى البعيد .أي بعبارة أخرى، تجميع الودائع وتقديمها في شكل قروض طويلة الأجل، وذلك بغية تحقيق أقصى ربح ممكن، مع ضمان قدر ملائم من السيولة بما يحافظ على بقاء البنك

وإستمرار نشاطه .من هذا المنطلق، فإن مضمون هذا المطلب يدور حول تعريف السيولة البنكية وأهميتها، إبراز وظائفها ومصادرها المختلفة.

1-مفهوم السيولة البنكية:

يمكن تعريف السيولة البنكية من زاويتيين فالأدب البنكي البنكي حصر السيولة في كونها" سيولة التمويل"،أي مقدار النقود السائلة أو الأصول القابلة للتحويل بسرعة إلى نقود .فالسيولة وفق هذا التعريف تنحصر في القدرة على الاستجابة لطلبات سحب الأموال على المدى القصير من الأطراف المتعاملة(مقترضين أو مودعين) إن هذا البعد للسيولة هو تقريبا المفهوم المهيمن أو الشائع في إطار النشاط البنكي المعتاد[1].

أما التعريف الثاني فهو أشمل وأوسع من الأول حيث يعتبر البنوك مسؤولة كذلك، وأحيانا بقوة،عن التفاوض عن الأصول .إن هذا البعد الثاني للسيولة البنكية الذي يظهر قريبا جدا من "سيولة السوق "أو هو سيولة السوق في حد ذاتها، التي يُقصد بها قدرة البنوك على تحويل أصل غير سائل إلى أصل سائل بسرعة وذلك بهدف رفع مستوى النقدية لدى البنك المركزي.

تعتبر النقدية أكثر الأصول سيولة، حيث يتمكن البنك من استخدامها بصورة مباشرة وبدون أية تكاليف تذكر في مواجهة الطلبات المالية .ويقوم البنك عادة بالاحتفاظ بكمية مناسبة من النقدية تكفي لمواجهة المتطلبات المعتادة والمتوقعة لعمليات السحب أو عمليات الإقتراض، وذلك لكون النقدية لا تحقق أي عائد للبنك من الاحتفاظ بها، ولذا يعمل البنك دائما على تقليل هذا الأصل.

ولكن في حالة عدم كفاية النقدية المتواجدة بالبنك لسداد المتطلبات المالية يضطر البنك إلى بيع الأصول الأقل سيولة، وتحويلها بسرعة إلى نقدية من خلال تسييلها وذلك بأقل تكلفة ممكنة .وهنا تظهر مخاطر السيولة من خلال بيع أحد الأصول بقيمة أقل من قيمته الحالية، وذلك بمقارنة نتيجة بيع نفس الأصل في الأوقات العادية وعدم وجود تلك المتطلبات المالية العاجلة.

[1] Nattacha Valla et Muriel Tiesset, La Liquidité Bancaire et Stabilité Financière , Banque de France, Revue de la stabilité financière,N°9,Décembre 2006, p.p.94-95.

مما سبق،نستنج أن السيولة هي قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسهولة وسرعة ودون خسارة كبيرة، بينما تقل درجة السيولة كلما تعذر على البنك ذلك .وعليه، فإن رصيد البنك من النقدية بالخزينة يعد الأصل الأكثر سيولة .وعموما، يمكن إيجاز عنصر السيولة في الآتي:

أ- سهولة تحويل الأصل إلى نقد سائل بسرعة؛

ب-عدم التعرض لخسائر التحويل قدر المستطاع.

كما لا يجب إغفال أهمية السيولة في البنوك، ذلك أن الفشل في مواجهة الإلتزام أو الطلب المحتمل ممكن أن يكون أكثر خطرا من التقلبات في الإيرادات البنكية(فوائد البنك)الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة .بعبارة أخرى، يجب على البنك أن يقوم بإدارة السيولة لمحاولة تجنب أي خطر ناتج عنها حتى يتمكن من توفير احتياجات السيولة المتوقعة في الحالات الآتية:

أ- السيولة المتعلقة باحتياجات المنشدة العادية والتي تتمثل في التمويل المستمر والمتطور لأعمال البنك ومتطلبات السوق لمقابلة الحد الأقصى من الطلب على القروض وذلك بسعر مناسب لدفع الإلتزامات المستحقة في مواعيد استحقاقها دون تأخير؛

ب- السيولة المتعلقة بمواجهة الضغوط قصيرة الأجل التي يتعرض لها البنك والتي تتمثل في الأحداث غير المتوقعة والقصيرة الأجل، ولكنها تؤدي إلى تخفيض الثقة في البنك وفي السوق النقدي.

2-أهمية السيولة في البنوك التجارية:

تعد السيولة ذات أهمية خاصة للبنوك التجارية لاسيما بالمقارنة مع المنشآت غير المالية،حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من والى البنك ضخمة بالمقارنة مع رأس مال البنك .بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج البنك، علما أن الجزء الأكبر من موارد البنك يتعرض لهذا الانسياب وبالتالي فإن أهمية السيولة تنبع من قرار كيفية إستثمار الودائع بأشكالها المختلفة،ومن قرار تمويل هذه الودائع.

فمن المعروف أن أغلب مطاليب البنوك التجارية تكون مستحقة السداد عند الطلب أو بإشعار قصير الأجل .لذلك على إدارة البنك أن تكون حذرة في اختيار موجوداته في حالة إستثمار الودائع، حيث كلما كانت الموجودات أقرب إلى السيولة، كلما كان من السهل على إدارة البنك أن تواجه عمليات السحاب المفاجئة في حالة قرارات التمويل لهذه الودائع في صورة نقدية، وبالتالي إمكانية تلبية طلبات عملائه في الوقت المناسب، هذا

من ناحية .ومن ناحية أخرى، كلما كانت موجودات البنك تتصف بالسيولة كلما قلت إيرادات البنك، مما يؤدي إلى حالة عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .بمعنى آخر، أن السيولة المفرطة أو قلة السيولة كليهما سيؤديان إلى نتائج سلبية على البنك .من هنا يأتي دور الإدارة الكفأة في التوفيق والمواءمة بين درجة مناسبة من السيولة وبين تحقيق ربح مقبول في نفس الوقت، وهذا ما يمثل تحديا دائما لأي بنك تجاري.

لكن رغم ذلك، فإن توفر السيولة لدى البنك له عدة مميزات، تتمثل أهمها في المرونة العالية في توجيه الإستثمارات والقدرة على استغلال الفرص .إلا أن عدم توفرها يحد من قدرة البنك على اغتنام الفرص و الإقراض والإستثمار، كما تفقده حرية الاختيار بين البدائل الإستثمارية المتاحة له، وإذا ما تفاقمت مشكلة السيولة فقد تؤدي إلى إفلاس البنك وتصفيته.

ونظرا للأهمية الكبيرة للسيولة البنكية، فالبنوك التجارية تحتفظ بنسبة معينة من الودائع في شكل احتياطات نقدية لا تحقق أي إيراد، ليتسنى لها بعد ذلك إستثمار الفائض في النقد في موجودات تكون سائلة بطبيعتها، ويضمن لها تحقيق ربحا معتبرا.

3-وظائف السيولة:

إذا كانت إدارة السيولة بالبنك التجاري تعني توليد التدفقات النقدية لمواجهة الإلتزامات والعلاقات المالية المتعاقد عليها بالسعر المناسب في جميع الأوقات، وأن الحاجة إلى السيولة تكون بصفة رئيسية لمواجهة سحب الودائع والطلب على القروض، فإن وظائف السيولة لا تعدو أن تنحصر في خمسة هي:

- **الوظيفة الأولى** :وتعرف بعنصر الثقة، أي إتباع البنك لسياسة هجومية في إدارة خصومه من خلال الاتجاه نحو المؤسسات ذات الجدارة المالية (كفاية رأس المال، أرباح مستقرة، سيولة،توفر الضمانات المقدمة)وهي كلها عناصر تعمل على تحديد درجة الثقة التي يمنحها البنك للمؤسسة المقترضة.
- **الوظيفة الثانية** :وتتمثل في الجزء المكمل للعلاقة بين البنك والعميل، فالبنوك التجارية تمنح الائتمان وتوفر السيولة لعملائها، ومن ثم فهي تقوم بدور حيوي في عمليات صنع القرار داخل تلك المؤسسات، ومن ثم تتحدد تلك العلاقة في ضوء توفير البنك للاحتياجات المالية للعملاء.
- **الوظيفة الثالثة** :تمكين البنك من تجنب عملية البيع غير المربحة لأصوله بحثا عن توفير الأموال اللازمة . فيجب بيع الأصول في الوقت المناسب بالسعر المناسب بما يحقق للبنك ربحا ويجنبه الخسارة.

- **الوظيفة الرابعة**: وترتكز على معقولية الأسعار كمظهر من مظاهر تحديد إدارة سيولة البنك، وذلك من خلال البنوك ذات الميزانية العمومية القوية، التي تمتلك القدرة على توفير الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات المالية للمودعين والمقترضين، في الأوقات الحرجة(ذات الخطورة العالية).
- **الوظيفة الخامسة** :وتتمثل في كيفية استخدام البنك لعملية الإقتراض من الجهات الحكومية كوسيلة أخيرة لمواجهة أزمات السيولة، ويتم ذلك بسعر الإقراض والخصم والذي يكون أقل من أسعار الإقراض بالسوق .إن هذا النوع من الإقتراض يؤدي إلى تواجد الإشراف الحكومي بالبنك أو تقليل الثقة به بالسوق.

مما سبق، يمكن تلخيص وظائف السيولة البنكية في النقاط التالية:

-تمكين البنك من مواجهة إلتزاماته وتحصيل حقوقه بتواريخها؛

-قدرة البنك على مواجهة طلبات القروض؛

-إن السيولة الكافية تسمح للبنك بتجنب التسديد بمعدلات فائدة مرتفعة؛

-تجنب البيع المرغم (المضطر) للأصول(سندات أو قروض)؛

-تفادي اللجوء إلى البنك المركزي كمقرض أخير للبنوك التجارية.

4-مصادر السيولة البنكية:

يعتمد البنك في توفير السيولة المطلوبة لممارسة نشاطه على عدة مصادر أهمها:

✓ **الأصول السائلة(سهلة البيع)** : وتتمثل في أدوات السوق النقدي والأصول قصيرة الأجل التي بلغت أجلها .تتميز هذه الأصول بارتفاع الطلب عليها في السوق وثبات معدلات الفائدة عليها، مما يجعلها مصدر سيولة مهم .ويمكن للبنك أن يدرج ضمن قائمة الأصول القابلة للبيع،كل أصل يكون الطلب عليه في السوق مرتفعا لاسيما سندات الخزينة التي تشكل عموما مصدرا للسيولة.

✓ **خطوط القرض ما بين البنوك ومن البنك المركزي** :إن الإقتراض من البنوك التجارية فيما بينها، أو من البنك المركزي يسمح للبنك بتوفير الأموال الضرورية لضمان السيولة .فيمكن إعادة تمويل البنك من البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض، إلا أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الثقة به.

✓ **الأصول شبه السائلة** :وهي الأصول التي سيحين تاريخ تحصيلها وتحويلها إلى سيولة فورية قريبا، وتتمثل أساسا في:

-أدوات السوق النقدي ، مثل :سندات الخزينة وشهادات الإيداع التي سيحين تاريخ تحصيلها؛ محفظة القروض، وذلك سواء من خلال تحصيلها كلية أو تحصيل أغلبيتها أو من خلال تحصيل الفوائد المستحقة عليها.

✓ **قابلية الإقتراض** :إن قابلية البنك على الإقتراض وقدرته على رفع مستوى أمواله يتوقف على حجمه وملاءته .ويتم تقييم مستوى الملاءة من طرف المستثمرين من خلال تقييم مستوى وكثافة المداخيل؛ تحليل نوعية الأصول ودرجة كفاءة المسيرين، فضلا عن تحديد معدل خسارة القروض وأهمية رأس المال. وبالتالي، فإن البنك الذي يتمتع بملاءة جيدة سيكون له إقبالا غير محدود على السوق النقدي ، حيث أن رأس المال هو المحدد الوحيد لقروضه.

نستخلص مما تقدم أن السيولة البنكية عبارة عن قدرة البنك على مواجهة إلتزاماته بتواريخ استحقاقها بما يضمن له القدرة على مواجهة طلبات القروض .ورغم تنوع مصادر السيولة في البنك، إلا أن قابلية البنك على الإقتراض وقدرته على رفع مستوى أمواله يظل المحدد الرئيسي لسيولته.

ثانيا :مفهوم مخاطر السيولة:

إن الهدف المشترك لمنشآت الأعمال بصفة عامة – ومن بينها البنوك -هو تحقيق أقصى ثروة للملاك، أي تحقيق أقصى قيمة سوقية للأسهم العادية .ولا يتأتى ذلك بالأخذ في الاعتبار مستوى الربحية فحسب، ولكن درجة المخاطرة في مجال توظيف الأموال التي تحقق هذا الربح.

أما بالنسبة للبنوك التجارية فهناك هدف آخر لا يقل أهمية عن هدف تحقيق الأرباح ، وهو تحقيق قدر ملائم من السيولة يضمن به مواجهة طلبات السحب للمودعين ومنه المحافظة على بقاء البنك وإستمرار نشاطه، لأن عجز البنك أو تأخره في رد الودائع لأصحابها يؤدي إلى انهيار ثقة المودعين في كفاءته مما يدفعهم إلى طلب سحب ودائعهم ومن ثم انهيار البنك وافلاسه .هذا ما يعرف بمخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك في ظل ممارسة نشاطها المصرفي.

لقد تعددت التعريفات التي أعطيت لمخاطر السيولة، فهناك من يرى بأن مخاطر السيولة تنتج عن عدم قدرة البنك على مواجهة الإلتزامات المالية(سحب الودائع، طلبات القروض) في مواعيد استحقاقها، وذلك بدون حدوث أية خسارة أو تكاليف غير معقولة يتحملها البنك في سبيل تنفيذ تلك الإلتزامات المالية .بعبارة أخرى، مخاطر السيولة هي احتمال عدم قدرة البنك على الإيفاء بإلتزاماته عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة.

وهناك رأي آخر يعرف مخاطر السيولة بأنها عدم قدرة البنك على سداد الإلتزامات المالية المترتبة عليه عند استحقاقها أو سدادها بكلفة أعلى .وهي عادة ترتبط بالأجل القصير وتعتمد على عنصرين رئيسيين هما المقدار المطلوب لتغطية الاحتياجات، والسعر المعروض لتوفير السيولة.

وتنتج مخاطر السيولة عن عدة أسباب أهمها:

-عدم المواءمة الصحيحة بين تواريخ سيولة الأصول اوستحقاق الخصوم؛

-عدم متابعة الإنحرافات بين المتوقع والمحقق من الفائض النقدي ؛

- عدم متابعة كشف سويفت (swift)،الذي يبين وضع الحسابات الجارية للبنك لدى البنوك المراسلة فيما يتعلق بالعملة الأجنبية ، والآثار الناتجة عن سوء إدارة السيولة وزيادة كلفة الأموال وفقدان الفرصة البديلة ، وتدني أرباح البنك نتيجة عدم توظيف هذه الأموال.

-سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة أو يصعب تحويلها لأرصدة سائلة؛

-أو بسبب عوامل خارجية كالركود الاقتصادي والأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق رأس المال.

مما سبق نستنتج أن مخاطر السيولة هي عدم قابلية تحويل الأصول التي يمتلكها البنك إلى نقدية بسرعة أو نظير تكاليف مرتفعة.أي عدم قدرة البنك على أداء إلتزاماته لمستحقيها، أو تأديته تلك الإلتزامات في الوقت المحدد لها ولكن مع تحمل تكاليف مرتفعة أو خسارة .إذن فمخاطر السيولة ذات جانبين:

أ- جانب السيولة :ويتجسد عند حاجة مالكي خصوم البنك مثل المودعين، إلى الأموال اللازمة لمواجهة متطلباتهم الحالية، وهنا تتولد حاجة البنك لإقتراض أموال إضافية أو بيع الأصول لمواجهة تلك المسحوبات؛

ب- جانب الأصول :ويظهر نتيجة تعهدات الإقراض التي يصدرها البنك .فتعهد البنك بالإقراض يسمح للمقترض بالحصول على التمويل اللازم عند الطلب، وهذا يعني ضرورة الحاجة للسيولة .وفي حالة عدم توفرها يتم اللجوء إلى الإقتراض الإضافي أو بيع الأصول الأكثر سيولة لمواجهة تلك المتطلبات المالية.

خلاصة القول، مخاطر السيولة هي مخاطر ذات طبيعة مالية ناتجة عن عدم سيولة الأصول وعدم كفاية حجم الأموال الخاصة بالبنك.

المطلب الثالث :تقنيات ومبادئ إدارة مخاطر السيولة :

تكتسي إدارة السيولة البنكية أهمية كبيرة، حيث أن الفشل في المحافظة على سيولة الميزانية ممكن أن يؤدي إلى فشل البنك كمؤسسة مالية .وبالرغم من هذه الأهمية، إلا أنه لم ينشأ – إلى يومنا هذا –إجماع نظري أو عملي حول تقدير مخاطر السيولة كميا أو حول تكلفة الحفاظ على السيولة .لذلك، فإن إدارة مخاطر السيولة مازالت محل اهتمام المصرفيين والمتخصصين.

1-مبادئ بازل لإدارة مخاطر السيولة:

اهتمت لجنة بازل بموضوع إدارة مخاطر السيولة حيث أصدرت في فيفري سنة2000 وثيقة خاصة بالممارسات السليمة لإدارة السيولة بالبنوك بعنوان: ،(Sound pratices for managing liquidity in banking organisations))

تعرضت من خلالها إلى أهم مبادئ إدارة مخاطر السيولة والتي تمحورت أساسا حول ثمانية نقاط، سيتم تلخيصها فيما يلي:

1-1-تطوير بنية لإدارة السيولة :وذلك من خلال:

-إلزام كل بنك بتحديد إستراتيجية لإدارة السيولة؛

-موافقة مجلس الإدارة على الإستراتيجية و التأكد من إلتزام الإدارة العامة بتطبيقها؛

-ضرورة توفر هيكل أو هيئة خاصة تضطلع بمهمة تطبيق الإستراتيجية بفعالية، كما يتوجب على الإدارة العامة التأكد من أن إدارة السيولة تتم بشكل سليم وفعال وأنه تم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للحد من خطر السيولة؛

-وجود نظام معلومات جيد وملائم خاص بإدارة السيولة والسيطرة عليها.

1-2-قياس ومراقبة احتياجات التمويل الصافية :ويتطلب ذلك:

-وجود نظام لقياس ومراقبة احتياجات السيولة؛

-تقييم تلك الاحتياجات وفق سيناريوهات وفرضيات مختلفة؛

-ضرورة مراجعة واختيار الفرضيات بإستمرار للتأكد من صحتها.

1-3-تسيير الدخول إلى السوق :وذلك من خلال تشجيع إقامة علاقات مع المودعين والسهر على الحفاظ على إستمرارها، مع وجوب الاحتفاظ بمستوى مقبول من تنويع الموارد والتأكد من سيولة الأصول.

1-4-إعداد خطة لمواجهة أزمات السيولة :ويقصد بها التخطيط لتسيير النقص الحاد في سيولة البنك كتكوين احتياطي الخزينة باستخدام وسائل عديدة منها على سبيل المثال بيع جزء من الأصول قليلة السيولة،الإقتراض طويل الأجل،...الخ.

1-5-إدارة سيولة العملة الصعبة :وذلك من خلال:

-إدارة سيولة مختلف العملات الأجنبية الهامة؛

-تحديد أسقفها (حدودها)عند مختلف الفترات.

1-8-الرقابة الداخلية لإدارة السيولة :وفي هذا الإطار نصت تشريعات بازل على ضرورة تبني نظام فعال للرقابة الداخلية، حيث تعتبر المراجعة المنتظمة والمستمرة للتدقيق الداخلي إحدى مكوناته الأساسية.

1-7-تفعيل دورنشر المعلومات و الإفصاح لتحسين مستوى السيولة : إن الإفصاح عن المعلومات الملائمة في أوانها من شأنه تدعيم وتعزيز تصور الجمهور عن تنظيم البنك وصلابته المالية.

1-8 -تفعيل دور الإشراف :على السلطات الرقابية الاضطلاع بالمراقبة المستمرة للتأكد من إحترام تلك المبادئ .إن هذه المبادئ تضمنت في مجملها شروطا للإدارة السليمة لمخاطر السيولة، حيث نصت بشكل عام على ضرورة توفر البنوك على إجراءات شاملة لإدارة مخاطر السيولة، بما في ذلك المراقبة المناسبة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وذلك لتحديدها بدقة وقياسها ومتابعتها والسيطرة عليها، والاحتفاظ عند اللزوم برأس مال يقابلها من خلال وجود نظم معلومات خاصة بالإدارة والسيطرة المركزية على السيولة، وتحليل

الاحتياجات الصافية للتمويل وتنويع مصادر التمويل والتخطيط للحالات الطارئة .كما يجب على البنوك إدارة أصولها وإلتزاماتها وترتيباتها التعاقدية الخارجة عن الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية ومستوى كاف من الأصول السائلة[1] .

2-تقنيات إدارة مخاطر السيولة:

إن مؤشرات إدارة مخاطر السيولة هي في الأصل مستوحاة من المبادئ العامة التي تضمنتها توصيات لجنة بازل، حيث لا تخرج في مجملها عن المحاور الأساسية التالية:

-وضعية مالية سليمة؛

-تنويع مصادر التمويل؛

-وضع حد للتحويل (ودائع جارية / قروض طويلة) ؛

-إعداد سيناريوهات الأزمة(أو الحالات الطارئة) ؛

-إعداد خطة استعجالية؛

-تحديد معامل قانوني للسيولة.

و فيما يلي تفصيل لكل مؤشر على حدى:

2-1-وضعية مالية سليمة :

إن المؤشر الرئيسي لضمان تفادي أزمة سيولة، والمقياس الوحيد الذي يظل مقبولا على المدى البعيد، هو ضرورة تمتع البنك بوضعية مالية صلبة، إدارة سليمة،مرد ودية معقولة واتصال مالي ملائم (الإفصاح المالي) كفيل بتوليد ودعم الثقة لدى المودعين والمستثمرين.

[1] Hennie Van Greuning et Sonja BrajovicBratonic, **Analyse et Gestion du Risque Bancaire**, 1ere Edition , ESKA , Paris, 2004, p.p.182-183.

2-2-تنويع الموارد :

كما هو الحال بالنسبة للقروض، يجب على البنك أن يعمل على تنويع مصادر التمويل .فلا يجب التركيز على مودع أو مجموعة محدودة من العملاء كحصة هامة في مجموع ودائعه، وذلك تفاديا لضعف قوة تفاوض البنك وما يترتب عليه من شح مصادر التمويل وتراجع مستوى توظيفاته المالية.

2-3-وضع حد للتحويل :إن تحويل الودائع الجارية إلى قروض طويلة الأجل هو النشاط الرئيسي والتقليدي للبنوك التجارية .إلا أن عملية التحويل هاته يجب أن تكون محدودة وتخضع لرقابة محكمة من طرف الإدارة العليا، وذلك تفاديا للفجوات التي يمكن أن تحدث بين فترات التحصيل و آجال السحب .وعليه، يجب على الإدارة العليا للبنك وضع حدود مدروسة لهذه الفجوات سواء على أساس المدة أو الفجوات المتراكمة ، والسهر على إدارة هذه الحدود وإحترامها.

2-4-إعداد سيناريوهات الطوارئ :

إن التخطيط للحالات الطارئة واعداد السيناريوهات المختلفة لمواجهة هذه الأزمات من شأنه أن يقف عند نتائج مختلف الفرضيات الممكنة .وعلى ضوء نتائج هذه السيناريوهات تتخذ الإدارة العامة القرارات المناسبة لمواجهة -على الأقل -النتائج المعقولة.

ويتم إعداد هذه السيناريوهات في الخلية المختصة بإدارة الأصول/الخصوم، أما القرارات فتتخذ في إطار لجنة إدارة الأصول/ الخصوم و لجنة المخاطر.

2-5-إعداد خطة استعجالية :

أي البحث عن الحلول الملائمة لتفادي الآثار السلبية للأزمة علما أن الحلول يمكن استنباطها من سيناريوهات الأزمة التي تم إعدادها سابقا .فعلى سبيل المثال من الحلول الممكنة والأكثر استعمالا نجد باختصار:

خطوط القرض stand-by: وهي إلتزامات مبرمة مع الأطراف المتعاملة يتعهد بموجبها البنك بوضع الأموال تحت تصرف المستفيد عند الحاجة إليها .إن الغرض من هذا القرض هو اعتباره كاحتياطي لا يجب اللجوء إليه إلا في حالة أزمة سيولة.

-الشراء المغلق للسندات :وهو ما يقصد به إلتزام مجموعة من البنوك بشراء السندات التي تم إصدارها من طرف مستفيد وذلك عند عدم وجود من يشتريها في السوق .وتسمى هذه التقنية "ضمانة الشراء المغلق للسندات."

-شراء السيولة السيولة :وتتمثل في إقتراض الأموال على المدى الطويل وإعادة إقراضها لفترة قصيرة أو من خلال شراء سندات سائلة جدا، وذلك لقاء تكلفة تزداد قيمتها بزيادة مدة القرض.

-التوريق :هي تقنية تحويل الأصول(الحقوق) قليلة السيولة إلى أوراق قابلة للمتاجرة أو التداول في السوق المالي . فهي تقنية تسمح للبنك بإعادة بيع جزء من حقوقه للحصول على السيولة اللازمة .فهي عبارة عن تسيير ديناميكي للميزانية.

-التخطيط لتسيير وضعيات الأزمة :وذلك من خلال تصور ردة فعل السوق (الجمهور) وتحضير الحلول الممكنة لمواجهتها مثل تكوين احتياطي الخزينة بإحدى الوسائل المشار إليها أعلاه.

2-6-المعامل القانوني للسيولة:

أصبح معامل السيولة يشكل أحد أهم معايير التسيير .وقد تفطنت أغلبية الدول إلى أهميته لضمان الحد الأدنى من السيولة، حيث وكما نصت عليه اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية، يجب أن يكون في حدود 100 %. إن الغرض من احترام هذا المعامل من طرف مؤسسات القرض، هو جعل هذه الأخيرة قادرة على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين دون خسائر أو تكاليف عالية .ويعرّف هذا المعامل بأنه عبارة عن نسبة مالية بين السيولة أو العناصر السائلة (في البسط) والاستحقاقات أو الإلتزامات قصيرة الأجل (في المقام).

وبالتالي، فإن تصور الأحداث المستقبلية الممكنة يمثل جزء ا أساسيا لتخطيط السيولة وإدارة مخاطرها . فتحليل الاحتياجات الصافية للتمويل يستلزم إعداد سلم للآجال(خريطة زمنية)وحساب فائض الأموال أو العجز الصافي المتراكم بتواريخ محددة .كما يجب على كل بنك تقدير بشكل منتظم تدفقاته النقدية المتوقعة، وعدم الانشغال فقط بالفترات المتعاقد عليها والتي يمكن خلالها أن تتحقق تدفقات الخزينة الداخلة والخارجة . فعلى سبيل المثال، يمكن تصنيف التدفقات الخارجة سواء حسب تاريخ الاستحقاق، أو حسب أقرب تاريخ يمكن فيه لعميل بالبنك أن يقوم بسحب مسبق لودائعه.

وعموما، فإن معرفة أو قياس درجة السيولة المتوفرة بالبنك وإدارة مخاطر السيولة المترتبة تتم من خلال تصور عدة سيناريوهات هي[1]:

السيناريو الأول :ويتعلق بسيولة البنك في الوضعية العادية للنشاط ،أي أنه يمثل مرجع للتدفقات النقدية المرتبطة بالميزانية خلال النشاط العادي ، و يطبق عادة في تسيير الودائع من طرف البنك.

السيناريو الثاني :ويتعلق بسيولة البنك في وضعية الأزمة، وذلك لما يكون جزء هام من ديون البنك ليس موضوع تغيير أو تمديد، مما يستلزم تقلص ميزانية البنك .إن هذا السيناريو يستند أساسا لإجراءات قانونية في مجال السيولة ومقاييس رقابة السيولة من طرف المشرفين(وضعية أزمة خاصة بالبنك).

السيناريو الثالث :ومرجعه الأزمات العامة في الأسواق، وهذا عندما تكون سيولة النظام البنكي ككل أو جزء هام منه متأثرة بهذه الأزمات .إن إدارة السيولة، حسب هذا السيناريو، تكون من خلال التركيز على نوعية القرض، كما أن الحصول على التمويل المناسب يكون بشكل غير متساوي (أي متفاوت)حسب البنوك .وهنا يتطلب الأمر تدخل البنك المركز لتوفير التمويل اللازم وضمان السيولة الكافية للبنوك التجارية.

إن إدارة سيولة البنك الذي يعاني أزمة مالية داخلية، تكون من خلال إعداد تنبؤات منتظمة ودقيقة بمجرد اكتشاف أو توقع عدم كفاية السيولة، أو بمجرد مواجهة البنك صعوبات لتغيير الديون أو تمديد آجالها.أما بالنسبة لإدارة سيولة البنك في حالة أزمة عامة للسوق، فتكون من خلال إعداد تنبؤات سواء عند تسجيل أي تغيير في الوضعية الاقتصادية، أو عند عدم تحقق الفرضيات(السيناريوهات)المرتبطة بتطور بنود الميزانية في إطار النشاط العادي للبنك.

وتجدر الإشارة أن تنويع الديون وموارد التمويل المختلفة ما هو إلا دليل عن إدارة متقدمة للسيولة .كما أن قدرة البنك على التحويل السريع لحقوقه إلى سيولة والحصول على موارد أخرى للتمويل عند الحاجة لذلك، دليل على مدى تحكم البنك في سيولته وقدرته على تجنا المخاطر.

إلا أنه من الناحية العملية، يمكن أن تكون هناك صعوبة في الحصول على التمويل اللازم عند الحاجة العاجلة إليه .فهناك ظروف غير عادية يمكن أن تؤثر أيضا على خطر السيولة، منها ما يتعلق خاصة بالاضطرابات أو التغيرات السياسات الداخلية والخارجية، التأثيرات الموسمية، مشاكل قطاعية أو تأثيرات الدورات الاقتصادية...الخ .

[1] Henni Van Greuning et Sonja BrajovicBratonic , op.cit, p.p. 184-186.

فكلها تأثيرات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة طلبات السحب من طرف المودعين وزيادة طلبات القروض .وبالتالي، يجب على المسيرين تقييم ودراسة التأثيرات الممكنة لهذه العوامل على احتياجات التمويل .فكل البنوك معرضة لتأثير التقلبات الاقتصادية، إلا أن الإدارة المالية السليمة بالبنك كفيلة بتقليل حدة الآثار السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية.

كما أنه يجب على المسيرين بالبنك إعداد خططا إستعجالية متى كانت التوقعات خاطئة. فالتخطيط الفعال يؤدي إلى تحديد دقيق للاحتياجات الدنيا والقصوى للسيولة والمقارنة بين الخيارات الممكنة لتلبية تلك الاحتياجات.

في الأخير، يمكن أن نقول أن تقييم سيولة البنك، سواء من طرف البنك نفسه، أو من طرف السلطة الرقابية أو المحللين الخارجيين، يعد عملية معقدة لا يمكن اقتصارها على تقنية بسيطة أو سلسلة بسيطة من القوانين .كما أن وضعية البنك وسمعته داخل المجتمع المالي لهما تأثير على إختياراته في مجال إدارة السيولة، وهذا يتوقف بدوره على عدة عوامل أهمها المردودية السابقة والمستقبلية للبنك.

المطلب الرابع: قياس مخاطر السيولة:

إن تحديد خطر السيولة وقياسه يكون من خلال تحديد درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال دراسة مفصلة لمختلف بنود ميزانية البنك .ويمكن تلخيص هذه المرحلة في الخطوات التالية:

-تحليل بنود الميزانية والبنود خارج الميزانية؛

-فجوات السيولة(الاختلالات في السيولة) والتي تتفرع بدورها إلى فجوة التدفق وفجوة المخزون؛

-درجة سيولة الميزانية (قوة البنية المالية)؛

-المؤشرات الإجمالية للتحويل؛

-كما يمكن قياس مخاطر السيولة باعتماد تقنية النسب المالية.

1-تحليل بنود الميزانية والعناصر خارج الميزانية:

1-1-تحليل بنود الميزانية: كما هو معلوم تصنف أصول البنك التجاري إلى أربعة أقسام حسب درجة السيولة المتناقصة، من الأصل الأكثر سيولة إلى الأصل الأقل السيولة .وهي تتضمن:

-الأصول شديدة السيولة(السندات الحكومية، التدفق الحكومي)؛

-سندات المساهمة والإقتراض ما بين البنوك؛

-قروض العملاء التي يمكن بيعها مباشرة وبسهولة متفاوتة في السوق، أو التنازل عنها من خلال عمليات التوريق؛

-المساهمات وكل الاستخدامات التي يصعب التنازل عنها.

أما الخصوم، فيتم تصنيفها حسب درجة الاستحقاق المتناقصة إلى:

-إعادة التمويل من البنك المركزي(تمويل يتوقف على السياسة النقدية)؛

-إعادة التمويل ما بين البنوك التجارية؛

-ودائع العملاء؛

-خطوط التمويل، الإقتراض طويل الأجل،ورأس مال البنك.

وبالتالي، فإن العناصر المؤثرة في سيولة الأصول واستحقاق الخصوم بالبنك هي ذات مصادر مختلفة، منها ما هو متعلق بالبنك نفسه مثل السياسة التجارية والتسعيرية، الصلابة والجدارة المالية... الخ، ومنها ما هو متعلق بعوامل خارجية مثل :سيولة سوق رؤوس الأموال، سلوك الزبائن، الوضع الاقتصادي ،....الخ.

1-2-**تحليل البنود خارج الميزانية** وتتمثل أساسا في:

-الإلتزامات الشرطية مثل :الضمانات المالية؛

-الأدوات أو المشتقات المالية، حيث أن هذه المنتجات يمكن أن تكون مولّدة للهامش، ومن ثم يكون لها تأثير واضح على سيولة البنك.

بعد تحليل مختلف بنود الميزانية والبنود خارج الميزانية وتحديد مستوى سيولة الأصول مقارنة باستحقاق الخصوم، تأتي مرحلة القياس الفعلي للسيولة باستخدام تقنيات مختلفة على رأسها فجوات السيولة .في حين أن التقنيات الأخرى مثل مؤشرات التحويل وفائض القاعدة ماهية إلا طرق جاءت لتكملة وتحسين المعلومة المتحصل عليها باستخدام الطريقة الأولى(فجوات السيولة) .

2-فجوات السيولة:

إذا كان خطر السيولة ينشأ عن تفاوت أو اختلال التوازن بين مبالغ استخدامات البنك وموارده خلال فترة زمنية معينة، ما يؤدي إلى عجز البنك عن مواجهة إلتزاماته بتواريخها، أو تأديتها بتكلفة متزايدة، فإن إدارة خطر السيولة تؤول إلى إدارة سيولة البنك أو تغطية احتياجاته من السيولة .بعبارة أخرى، إدارة التمويل لتغطية تلك الإختلالات وذلك في إطار إحترام الأطر القانونية والقواعد الداخلية الرامية لحماية التمويل.

إن فجوة السيولة (L'impasse de Liquidité) هي الإنحرافات المتوقعة في المستقبل بين مجموع الاستخدامات والموارد، حيث يمكن حساب هذه الفجوات سواء في شكل تدفقات وتسمى فجوة التدفق، أو في شكل مخزون وتسمى الفجوة المخزنة، كما سيأتي شرحه:

2-1-فجوة التدفق:

تعرّف فجوة السيولة في شكل تدفق خلال فترة زمنية معينة، بأنها الفرق بين تدفقات الأموال الداخلة والخارجة خلال نفس الفترة .وبالتالي، فهي تحدد الاحتياج أو المورد المتولد خلال الفترة المدروسة .علما أن التدفق النقدي الخارج هو قيام البنك بتسديد الإلتزام أو الدين إلى مستحقيه، أ ي خروج فعلي للأموال . وبالمقابل، عندما يقوم عميل بتسديد ما عليه من ديون تجاه البنك، أي تحصيل القيمة(مدخلات الأموال) من طرف هذا الأخير، نقول أن تدفق نقدي داخل قد تحقق .ويمكن حساب هذه الفجوة بالعلاقة التالية[1]:

فجوة التدفق =تدفقات الأموال الداخلة –تدفقات الأموال الخارجة.

ومنه إذا كانت فجوة التدفق موجبة فهذا يدل على وجود مورد مالي صافي.أما فجوة تدفق سالبة فتعني خروج صافي للأموال .وبالتالي، فإن حساب الفروقات بين مدخلات ومخرجات أموال البنك خلال فترة زمنية

[1] Joël Bessis,**Gestion des Risques Bancaires et Gestion Actif/Passif des Banques**, Paris,1995, p.p.92-98.

معينة، يسمح بتحديد عدم تجانس فترات تحقق التدفقات المالية الداخلة والخارجة، كما يسمح بتحديد الحد الأقصى للأموال الخارجة والتي يلتزم البنك بتحصيلها حسب التواريخ المحددة.

2-2-الفجوة المخزنة :الفجوة المخزنة هي الفرق بين الخصوم والأصول قيد التحقيق في تاريخ معين، وعلى أساس النتيجة المحصلة إذا كانت موجبة، فإن الفجوة المخزنة تمثل فائضا في الموارد أما الفجوة السالبة فتمثل العجز، بمعنى احتياج في التمويل خلال فترة معينة.

الفجوة المخزنة= الخصوم قيد التحقيق -الأصول قيد التحقيق.

وفيما يلي جدولين يوضحان مضمون الطريقتين بالتطبيق على بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

جدول رقم:- 01 - فجوات التدفقات.

الوحدة: مليون دينار.

فئات الفترات	الأصول(تحصيل)	الخصوم(تسديد)	فجوات التدفق	فجوة التدفق المتراكمة
أقل من 7 أيام	4200	4800	600	600
من 7 أيام- شهر	5000	6400	1400	2000
من شهر- 3 أشهر	5400	8600	3200	5200
من 3 أشهر-6 أشهر	4200	5800	1600	6800
من 6 أشهر- سنة	2400	2000	400-	6400
من سنة-سنتين	3400	1000	2400-	4000
من سنتين-5 سنوات	2900	1400	1500-	2500
أكثر من 5 سنوات	4000	1500	2500-	0
المجموع	31500	31500	-	-

من الجدول أعلاه نلاحظ عدم تجانس فترات تحقق تدفقات الأموال الداخلة والخارجة .ففي الوقت الذي حقق فيه البنك موارد مالية إضافية تقدر ب 6800 مليون دينار خلال فترة قصيرة لا تتعدى ستة أشهر، نجد أن نفس البنك حقق فجوات تدفق سالبة متتالية مما نتج عنه عجز في السيولة ابتداء من الستة أشهر الثانية إلى نهاية الفترة، وهذا يدل على أن الأصول أصبحت تهتلك بشكل بطيئ مقارنة بالخصوم .إن ظهور فجوات التدفق المتراكمة موجبة يعكس تحسن الوضع المالي وذلك بسبب توظيف الموارد المالية المحصلة في بداية الفترة ومن ثم تغطية عجز السيولة الذي كان مسجلا.

جدول رقم: – 02 – الفجوات المخزنة.

التاريخ	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأصول قيد التحقيق	1000	900	700	650	500	300
الخصوم قيد التحقيق	1000	800	500	400	350	100
الفجوة المخزنة	0	100-	200-	250-	150-	200-

يتضح من الجدول أن الأصول تهتلك ببطء مقارنة بالخصوم مما نتج عنه عجز في السيولة خلال الفترة المحددة، وهذا يعني أن البنك بحاجة إلى تمويل إضافي حتى يتمكن من تغطية هذا العجز.

3–درجة صلابة الميزانية:(le degré de consolidation de bilan):

إن نموذج الآجال عبارة عن جدول تصنف فيه الأصول والخصوم حسب المدة المتبقية لها للتحقق .فهو إذن نموذج يوضح الاختلاف بين آجال الاستخدامات وآجال الموارد، أي الفجوة بين التسديد والتحصيل .إن اتساع هذه الفجوات تعطي صورة موجزة عن درجة صلابة وقوة الميزانية، بمعنى فكرة عن وضعية السيولة بها خلال الفترة المغطاة بالنموذج[1]

[1] Joel Bessis, op.cit, p.102.

وعموما، يمكن تسجيل عدة حالات للميزانية، هي:[1]

أ –إما أن تُظهر الميزانية مستوى سيولة عالي أي فائضا في السيولة، نقول هنا أن الميزانية أكثر صلابة (Sur-Consolidé) وهذا يعني أن الأصول المتوفرة تهتلك بشكل سريع مقارنة بالخصوم، مما ينتج عنه فائضا في السيولة يسمح بتمويل الاستخدامات الجديدة.

ب–وإما أن تظهر بمستوى سيولة منخفض أي عجز في السيولة، وهنا نقول أن الميزانية أقل صلابة(Sous-Consolidé). وهذا يعني أن الخصوم تهتلك بشكل سريع مقارنة بالأصول .وفي هذه الحالة، يكون البنك بحاجة إلى أموال إضافية لسد العجز لتمويل الاستخدامات الجديدة.

ج –أو أن تظهر بمستوى سيولة معتدل(متوازن)، وهنا تكون الميزانية متينة (Consolidé). وتتحقق هذه الوضعية إذا كانت سرعة اهتلاك الأصول والخصوم متساوية.

4– المؤشرات الشاملة للتحويل:(les indicateurs synthétiques de transformation):

يمكن قياس خطر السيولة كذلك بمؤشرات شاملة تتمثل أساسا في مؤشر التحويل والفائض القاعدي (الفائض الأساس) .

4–1–مؤشر التحويل :وهو مؤشر يقيس درجة الاختلاف أو عدم التجانس بين آجال الخصوم و آجال الأصول .كما يعطى فكرة أو إشارة عن خطر التحويل الذي يمكن أن يواجهه أي البنك.

ولحساب هذا المؤشر يجب أولا ترجيح كل الأصول والخصوم بمعامل ترجيح معين يرتبط بالمدة المتوسطة لكل فئة زمنية، وذلك باستخدام طريقة الأعداد، وذلك وفق العلاقة التالية:

مؤشر التحويل لفترة واحدة = الخصوم المرجحة \ الأصول المرجحة

–إذا كان المؤشر> 1 :هذا يعني أن البنك لا يقوم بالتحويل، وذلك لأن موارده أكبر من استخداماته المرجحة (البنك يقترض أكثر مما يقرض)؛

[1] Idem,p. p. 102-103.

-إذا كان المؤشر=1 : فهذا يعني أن الأصول والخصوم تهتلك بنفس الوتيرة ولا مجال للحديث هنا عن اختلاف الآجال،

-أما إذا كان المؤشر<1 :البنك يحوّل موارده قصيرة الأجل إلى استخدامات متوسطة وطويلة الأجل.

وبالتالي، فإن حساب مؤشر التحويل خلال فترات زمنية قصيرة يسمح للبنك بقياس عدم التوافق بين أصوله وخصومه من جهة، وبتكوين فكرة عن تطور السيولة عبر الزمن ومنه تطور خطر السيولة الذي يتربص بالبنك من جهة أخرى.

وللإشارة فإن معاملات الترجيح المعتمدة يجب أن تكون بالضرورة متزايدة كلما ابتعدنا عن فترة الأساس .كما يجب أن تخصص للخصوم طويلة الأجل أوزان ترجيح كبيرة أو هامة مقارنة بأوزان ترجيح الخصوم قصيرة الأجل وهذا ضمانا لتقليص الخطر الناجم عن التحويل بفعل زيادة الموارد طويلة الأجل .وفيما يلي مثال توضيحي لهذه التقنية مطبق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الجدول رقم– 03 –: مؤشر التحويل.

الفترة	الأصول	الخصوم	الترجيح (المدة السنوية)	الأصول المرجحة	الخصوم المرجحة
أقل من أسبوع	4200	4800	0.01	42	48
8أيام<t<شهر	5000	6400	0.05	250	320
شهر<t<3أشهر	5400	8600	0.16	864	1376
3أشهر<t<6أشهر	4200	5800	0.37	1554	2146
6 أشهر<t<سنة	2400	2000	0.75	1800	1500
سنة<t<سنتين	3400	1000	1.5	5100	1500
سنتين<t<5 سنوات	5400	1400	3.5	18900	4900
أكثر من 5 سنوات	4000	1500	7.5	30000	11250
المجموع	31500	31500		58510	23040

ومنه فمؤشر الترجيح = **23040/ 58510 = 0.39.**

بما أن المؤشر أقل من1 ، فهذا يعني أن البنك يقوم بتحويل موارده قصيرة الأجل إلى استخدامات متوسطة وطويلة الأجل .وهذا يعني أن استخداماته أكبر من موارده المرجحة(أي يقرض أكثر مما يقترض) .

4–2–الفائض القاعدي (الأساس) :يتم حساب فائض الأساس بطرح الخصوم المستحقة من الأصول السائلة .فهو يمثل إذن هامش السيولة الذي توفره الأصول السائلة لتغطية احتياجات التمويل .ويحسب بالعلاقة التالية[1]:

[1] Gouslity, H, **Gestion de Liquidité dans les Banques**, Revue Banque, N° 533, p.64.

فائض الأساس(القاعدي) =الأصول السائلة – الخصوم المستحقة.

حيث أن:

-الأصل السائل :يقصد به الأصل شديد السيولة، أو يمكن تحويله إلى نقد سائل دون أن يترتب عن هذا التحويل خسائر هامة في القيمة.

-الخصم المستحق :ويتمثل في القروض القصيرة جدا، مثال الاقتراض لمدة 24 ساعة، الاقتراض من البنك المركزي والودائع الأقل من 30 يوم.

وبحساب فائض الأساس تُطرح أمامنا حالتين، إما أن يكون موجبا أو سالبا:

-فائض الأساس الموجب: يعني أن جزء من الأصول السائلة تم تمويله بموارد طويلة الأجل، والبنك في هذه الحالة يتوفر على فائض في السيولة.

فائض الأساس السالب يعني أن البنك يموّل جزء من أصوله الطويلة بموارده القصيرة.

بالتالي، فإن فائض الأساس عبارة عن تقنية لإدارة السيولة اليومية، حيث كلما كان موجبا كلما سمح للبنك بمواجهة التغيرات المسجلة في السيولة اليومية.

5-أهم النسب المالية لقياس مخاطر السيولة:

فضلا عن الأدوات والطرق المشار إليها أعلاه لقياس سيولة البنك ومن ثم قياس مخاطر السيولة، نجد أن أداة النسب المالية(نسب السيولة)من أكثر التقنيات التي استخدمت على نطاق واسع لقياس المخاطر البنكية وبشكل خاص مخاطر السيولة .وفيما يلي جدولا نلخص من خلاله أهم النسا المالية المستخدمة في قياس مخاطر السيولة.

جدول رقم– 04 – نسب السيولة.

النسبة	النسبة المعيارية	المدلول
إجمالي الأصول النقدية شديدة السيولة / **الأصـــول**	تتراوح ما بين:(20%-30%)	تشمل الأصول النقدية شديدة السيولة :الإحتياطي النقدي في البنك المركزي،الودائع قصيرة الأجل في البنوك الأخرى والأوراق المالية الخكومية وغير الحكومية المضمونة.
إجمالي الأصول النقدية شديدة السيولة / **الودائع**	تتراوح ما بين:(30%-45 %)	كلما إرتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة البنك على الحفاظ على مصداقية وثقة المودعين فيه
القروض / **الودائع + الأموال المقترضة**	يجب مقارنتها مع سابقتها (النسبة الثانية) حيث تكون أقا من 70%.	تعكس هذه النسبة مقدرة البنك على تمويل القروض بواسطة ودائع العملاء والأموال المقترضة من البنوك الأخرى .
القروض / **إجمالي الأصول**	تكون أقل من 60%	كلما إرتفعت هذه النسبة كلما دلت على سيولة أقل وعدم التنويع في أصول البنك

خلاصة:

مما تقدم نستنتج أن إدارة مخاطر السيولة البنكية تتوقف بشكل أو بآخر على إدارة السيولة بالبنك في المدى القصير والمتوسط ، أي على إدارة أصوله وخصومه مما يسمح بقياس وتسيير الاحتياجات التمويلية الصافية، تحديد إمكانيات ومتطلبات الولوج إلى السوق، فضلا عن التخطيط للحالات الطارئة. عن طريق القيام بإختبارات القدرة على تحمل الضغط من جانب السيولة وذلك بإعداد سيناريوهات مختلفة.

ويتم التعبير عن موقف سيولة البنك من خلال تحليل الفجوة بين استخدامات ومصادر الأموال، حيث أن اتساع نطاق هذه الفجوة أو إستقرارها بمرور الوقت، من شأنه أن يعطي صورة شاملة عن وضع السيولة بالبنك . كما أن دراسة وضع الميزانية من حيث السيولة يسمح بتحديد درجة صلابتها وجدارتها المالية، وذلك من خلال تصنيف الأصول والخصوم بالميزانية حسب المدة المتبقية للاستحقاق، ومن ثم الكشف عن الاختلاف الزمني بين آجال الاستحقاق وآجال التحصيل.

أما مؤشرات التحويل وفائض الأساس فهي مؤشرات شاملة ومختصرة تعمل على إعطاء فكرة عن خطر التحويل (منح قروض متوسطة وطويلة الأجل على أساس ودائع جارية) الذي يتربص بالبنك، كما تسمح بتحديد هامش السيولة بالبنك الذي يمكن أن توفره الأصول السائلة لتغطية احتياجات التمويل اليومية .في حين تظل النسب المالية من أكثر التقنيات المستخدمة سواء في تطبيق التقنيات السابقة الذكر أو في قياس مخاطر السيولة بشكل مباشر.

تتطلع معظم الدول إلى تقوية أنظمة الرقابة و الإشراف على قطاع البنوك و تعميق السيادة المصرفية للبنوك المركزية من خلال تبني مجموعة من القواعد الاحترازية و الضوابط و الآليات الرقابية التي تحكم و تقيد أعمال المنظمات المصرفية و تنظم مهنة البنوك، حرصا على سلامة المراكز المالية لهذه المؤسسات و حماية لمصالح المدخرين و المستثمرين و المساهمين، توصلا إلى جهاز مصرفي سليم قادر على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية، و سعيا إلى تحقيق الاستقرار النقدي مع أفضل معدلات للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى التقليل من احتمالات التعرض للهزات المالية الداخلية و الصدمات الخارجية .

و ينظر إلى الرقابة المصرفية من طرف السلطات النقدية – الممثلة عادة في البنك المركزي– كونها أداة فاعلة في تحقيق عدد من الأهداف الجوهرية، أولها تلك المرتبطة بالسياسة النقدية، و الثانية تتعلق بتحسين الأداء المصرفي و رفع كفاءة البنوك بصفتها وسيطا ماليا و منتجًا في نفس الوقت، و الأخرى تنساق نحو مواجهة تلك المخاطر الناتجة عن التغيرات المالية و المصرفية الدولية الراهنة المتزامنة مع تطور مظاهر و آليات العولمة المالية .

وإدارة المخاطر مع غيرها من الإدارات في البنوك عامة لا تؤدي دورها بشكل فعال ما لم يكن هناك نظام رقابي سليم، لذلك وجب وجود أو فرض رقابة وإشراف على هذه البنوك ومتابعة حسن تسييرها.

في هذا الصدد أنشئت لجنة بازل للإشراف والرقابة على البنوك والتي حققت إنجازات عديدة في هذا المجال وجاءت بمنهجية بسيطة سهّلت اعتمادها من قبل معظم الدّول.

وتعتبر اختبارات إحدى أدوات إدارة المخاطر التي وضعتها لجنة بازل 2 وهي اختبارات تجرى على البنوك بهدف التعرف على قدرتها على تحمل الخسائر المستقبلية التي يمكن أن تتعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول الأوضاع الاقتصادية في المستقبل، يفترض أن يترتب على اختبارات الضغط بناء تصور عن مدى قدرة المؤسسات المالية والنظام المصرفي بشكل عام على مواجهة الصدمات المحتمل حدوثها في الاقتصاد، إذا ما تطورات الأوضاع الاقتصادية على النحو الأسوأ، وتقييم قدرتها على استيعاب الصدمات المختلفة الناجمة عن مخاطر الائتمان والأسواق، وتجرى هذه الاختبارات على كل بنك على حدة، استنادا إلى البيانات المتاحة عن البنك، والمعلومات الناجمة من عمليات الرقابة على البنك.

تأتي أهمية نتائج اختبارات الضغط المصرفي في أنها تساعد على اتخاذ الإجراءات المناسبة حيال المؤسسات المالية التي تظهر النتائج سوء أوضاعه، وعلى ذلك فان نتائج تلك الاختبارات سوف تحدد البنوك ذات الأوضاع المتينة، وهي البنوك التي تكفي أصولها لتمويل التزاماتها وتغطية خسائرها المستقبلية، ومن ثم يمكنها أن تستمر في دورها كوسيط مالي، وكذلك تحديد تلك البنوك التي سوف تحتاج إلى مساعدة لكي تستمر في العمل، وهي تلك البنوك المحتمل أن تكون مليئة ماليا عند تحسن أوضاع الاقتصاد، غير أنها تحتاج في أوقات تحول السيناريو الأسوأ إلى واقع إلى المساعدة من خلال تقديم أموال لمساندة وإنقاذ تلك البنوك، أو أن يطلب من البنوك أن تبحث عن مصادر للتمويل في سوق التمويل الخاص، بما في ذلك دفع أو إجبار البنك نحو الاندماج.

تعمل البنوك الجزائرية على محاولة تبني و التوائم مع معايير الرقابة البنكية الموضوعة من طرف لجنة بازل لكنها تبقى بعيدة عن تطبيقها بحذافيرها،وهذا ما نلمسه من خلال واقع البنوك،أما فيما يخص إختبارات القدرة على تحمل الضغوط فإن تطبيقها لا يزال غير قائم،لكن نلمس تطبيق جانبين منه وإن كان ليس بالمعنى الأصح لهذه الإختبارات ،ويتمثل هذان الجانبان في قياس نسبة السيولة و الملاءة،مما يساعد البنك على معرفة وضعه المالي و الإستعداد للتغيرات الطارئة من خلال تحليل تلك النسب.

نتائج إختبارات الفرضيات:

لقد تم في بداية الدراسة اقتراح ثلاث فرضيات ومن خلال دراسة الموضوع تم التوصل إلى النّتائج التّالية:

الفرضية الأولى: تبيّن من خلال دراسة هذا الموضوع، صحة الفرضية الأولى، فالبنوك تتعرّض إلى مخاطر عديدة وتعتبر الرقابة البنكية الفعالة الوسيلة الأنجع للتعرف على المخاطر،إكتشافها،والتعامل معها،والمعايير الرقابية التي جاءت بها لجنة بازل تمثل الإطار الذي يوضح مختلف هذه المخاطر و يرشد البنوك إلى طريقة التقليل من حدة تأثيرها.

الفرضية الثانية: تعتبر إختبارات االقدرة على تحمل الضغط أداة هامة تستخدم كجزء من عملية إدارة المخاطر ،وتستخدم نتائجها في تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة ،وتعتمد هذه الأداة على إفتراض تصورات مختلفة للوضع المالي للبنك وإحتمال وقوع السيناريو الأسوأ،ومن ثم إعداد خطط الطوارئ قصد التخفيف من حدة المخاطر و حسن إدارتها.

الفرضية الثالثة: تمّ إثبات صحة الفرضية الثالثة حيث أنّ الجهاز البنكي تبنّى مبادئ الرقابة البنكية الدولية، بما فيها مبدأ كفاية رأس المال، وعمل على تهيئة البيئة البنكية لتطبيق ذلك، فالتزمت البنوك بذلك ما مكّنها من تحقيق استقرارها على تفاوت فيما بينها في ذلك تبعا لدرجة ذلك الإلتزام،لكن تبنيه لإختبارات القدرة على تحمل الضغوط لا يزال غير قائم فيها كذلك فيما يخص بعض المعايير الإحترازية للرقابة المصرفية التي جاءت بها بازل 2.

النتائج العامة:

-ان طبيعة وخصوصية العمل المصرفي تتطلب اعتماد نظم للإشراف والرقابة المصرفية يعتمدها البنك المركزي لتحقيق أهدافه وأغراضه بالمحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي و تقييم اداء المصارف.

-ان نظم الرقابة تقدم تحليلا وتنبوء بنقاط الضعف في الاداء المصرفي والتي من الممكن ان تؤدي الى حدوث مشاكل وأزمات وتعثر في القطاع المصرفي.

- ان الهدف من نظم الرقابة هو دعم واسناد نشاطات التفتيش والرقابة على المصارف بما يؤدي الى تحقيق وضمان كفاءة اداء المصارف وتحقيق مساهمتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية للبلد.

-ان فاعلية نظم الرقابة تأتي من طبيعة العناصر والمكونات التي تحتويها والتي تعكس بالمقابل واقع الاداء وتساهم في أعطاء صورة واضحة عن النشاط المصرفي بما يؤدي الى ضمان التقدم والسلامة في المصارف.

-تساهم نظم الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي في تحديد وتشخيص المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف ومن ثم الاستقراء والوقوف على سلامتها ومركزها المالي وعدم تعرض النظام المصرفي الى مشاكل ناتجة من تعثرها وضعف اداءها واتخاذ الافعال التصحيحية المطلوبة والتي تؤدي الى بناء نظام مصرفي سليم وكفوء.

-ان نظم الرقابة المصرفية تحتاج الى التطوير والتحديث في ظل المتغيرات البيئية المحيطة وما تفرضه طبيعة التقنيات والعوامل والعناصر ذات العلاقة بالعمل المصرفي وما تفرضه معايير القياس والأداء في تقييم الأداء المصرفي.

-عدم فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية في البنوك العمومية، بالرغم أنها تعتبر شرطا ضروريا لتطبيق بازل 2 ،في حين تعتبر الرقابة التي يمارسها بنك الجزائر على البنوك التجارية من أكثر أنواع الرقابة أهمية وشمولا.

– ضعف الإفصاح في البنوك التجارية، حيث أن التأخر في إرسال التقارير المالية لمركزية المخاطر ببنك الجزائر مازال السمة التي تميز بعض البنوك العمومية، فضلا عن عدم تطابق المعلومات المصرَّح بها من طرف هذه الأخيرة، مع التحاليل المنجزة من طرف المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر.

التوصيات:

–تعزيز الرقابة المصرفية والتأكيد على ضرورة التزام البنوك بمعايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال ومبدأ الشفافية وتكييفها مع متطلبات بازل 2.

–إعطاء المزيد من الأهمية لموضوع إدارة كافة أنواع المخاطر المصرفية، المالية منها والتشغيلية، مما يساعدها على الارتقاء بأدائها ونتائج عملياتها، بالإضافة إلى التسعير الدقيق للنشاطات المختلفة المسببة للمخاطر.

–تحسين التنظيم الداخلي للبنوك العمومية عن طريق تفعيل الرقابة الداخلية، كفاية السياسات والإجراءات ومستوى تطبيقها والإلتزام بها وآلية توزيع المسؤوليات والصلاحيات؛

– الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات بنكية حسب المقاييس الدولية؛

–إنشاء إدارة للمخاطر بالبنوك العمومية تضطلع بمهمة التحديد الدقيق للمخاطر من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها، وضع نظم للتقارير وخطط عمل الوحدات المختلفة ومتابعة مستوى الإلتزام بها، بهدف الوصول إلى تحديد وتصنيف واضحين لكافة أنواع المخاطر في جميع العمليات التي ينفذها أو الأنشطة أو الصفقات التي يدخل فيها البنك .وهذا يتطلب أن تعمل الإدارة كوحدة تحكم مركزية بالتنسيق مع الإدارات المختلفة بالبنك لتمكينه من اتخاذ القرار السليم.

–ضرورة قيام السلطات الرقابية بإلزام البنوك على التركيز على القيام بتصميم وإدارة برامج تتعلق بإجراء إختبارات الضغط على كافة أنشطة البنوك،وكذلك قيام السلطات الرقابية بإجراء هذه الإختبارات على مستوى القطاع البنكي ككل.وذلك من أجل التنبؤ بالنتائج الكارثية التي يمكن أن تترتب على الأحداث الإستثنائية النادرة لكن معقولة الحدوث ،وذلك لتجنيب إقتصاديات البلد أزمات و إنهيارات مالية وبنكية.،وإتخاذ الخطوات الوقائية الضرورية للتعامل مع هذه الأحداث في حال وقوعها.

- البنوك الجزائرية كغيرها من البنوك مطالبة بتطوير أساليب قياسها للمخاطر وتبني الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر من بينها إختبارات القدرة على تحمل الضغوط والإستفادة بقدر ما أمكنها من التوصيات التي جاءت بها لجنة بازل 2 حول إدارة المخاطر.

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. – عبد الغفار حنفي،**إدارة المصارف**،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية ، 2002.
2. أحمد شعبان محمد علي،**إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية**،الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ،مصر ،2007.
3. أحمد غنيم،**صناعة قرارات الإئتمان و التمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**،مطابع المستقبل،الطبعة الأولى،القاهرة،1998.
4. أنطوان الناشف و خليل الهندي،**العمليات المصرفية و السوق المالية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس،لبنان،1998.
5. جلال إبراهيم العيد،**إستخدام الأساليب الكمية في الإدارة**،مركز التنمية البشرية،جامعة الإسكندرية.
6. جمال خريس و آخرون،**النقود و البنوك**،دار المسيرة،عمان،2003.
7. خالد أمين عبد الله،**التدقيق و الرقابة في البنوك**، دار وائل للطباعة و النشر،الطبعة الأولى ،عمان ،1998.
8. رضا صاحب أبو حمد آل علي،**إدارة المصارف،مدخل تحليلي كمي معاصر**،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع،الأردن،2002.
9. صالح مفتاح،**النقود و السياسة النقدية**،دار الفجر للنشر و التوزيع،الجزائر،2005.
10. صلاح الدين السيسي،**نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية**،دار الوسام للطباعة و النشر،بيروت،1998.
11. صلاح شيخ ديب،**بحوث العمليات2**، جامعة تشرين، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية،2007.
12. ضياء مجيد،**إقتصاديات النقود و البنوك**،مؤسسات شباب الجامعة،الإسكندرية،2002.
13. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004.
14. عبد الحميد عبد المطلب،**العولمة و إقتصاديات البنوك**،الدار الجامعية، مصر،2001.
15. عبد المجيد قدي،**المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**،دراسة تحليلية تقيمية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003.
16. فلاح الحسيني و مؤيد الدوري،**إدارة البنوك مدخل كمي و إستراتيجي معاصر**،دار وائل للطباعة و النشر،الطبعة الأولى،عمان،2000.
17. محمد سويلم، **إدارة البنوك و البورصات المالية**،دار الهاني للنشر،الإسكندرية،1999.
18. ناظم محمد و نوري الشمري،**النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار زهران للنشر و التوزيع،عمان،2008.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- - Backer, H. Kent, Gary E. Powell, **Understanding Financial Management: A practical Guid,** Oxford, UK, Blackwell Publishing Ltd, 2005.
2- - Eugene F. Brigham, Joel F. Houston, **Fundamentals of Financial Management: Concise Edition,**USA**,** South-Western Cengage Learning,6th edition, 2009.
3- -Eugene F. Brigham, Michael C. Ehrhardt, **Financial Management: Theory and Practice,** South-Western Cengage Learning, USA,13th edition,2011.
4- - Winfrid Blaschke, Matthew T. Jones, Maria Soledad Martinez Peria, **Stress Testing of Financial Systems: An Overview of Issues, Methodologies, and FSAP Experiences**,2001 . 2005.
5- 99-29, 1999.
6- Arnaud de servigny , benoit métayer,ivan zelenko, **le risque de crédit**, éd dunod , paris ,2006,3eme édition.
7- Aswath Damodaran, **Applied Corporate Finance**, 3rd edition; John Wiley & Sons, Inc Hoboken, New Jersey, 2011.
8- Carol Alexander, Elizabeth Sheedy, **Model-Based Stress Tests: Linking Stress tests to VAR for Market Risk**, Macquarie University Applied Finance Centre Research Papers, Research Paper No. 33, 20008.
9- David A. Aaker, Damien McLoughlin, **Strategic Market Management: GlobalPerspective ,**John Wiley& Sons Ltd, West Sussex, UK, 2010.
10- -Dennies Cox, Michael Cox, **The Mathematics of Banking and Finance ,**John Wiley& Sons Ltd, West Sussex, England, 2006.
11- Don M. Chance, **Analysis of Derivatives for the CFA Program**, United Book Press, 2003, USA.
12- Gouslity, H, **Gestion de Liquidité dans les Banques**, Revue Banque, N° 533.
13- Hennie Van Greuning et Sonja BrajovicBratonic, **Analyse et Gestion du Risque Bancaire**, 1ere Edition , ESKA , Paris, 2004.
14- International convergence of of Capital Measurement and Capital Standards, **Stress Test Used in Assessment of Capital Adequacy**, Bank for International Settlements June 2006.
15- Jean- François Goux, **économie monétaire et financière** : théories, institutions, politiques, Economique, Paris, 1998.
16- Jeremy Berkowitz, **A Coherent Framework for Stress-Testing**, FEDS Working Paper No.
17- Joël Bessis,**Gestion des Risques Bancaires et Gestion Actif/Passif des Banques**, Paris,1995.
18- Joseph Philips, **Project Management Professional**, Second edition , MacGraw-Hill, 2006.
19- Lawrence J. Gitman, **Principle of Managerial Finance**, Pearson, USA,10th edition.
20- les repères thématiques du C.F.P.B, **analyse financière des établissements de crédit bale–2–contenu et conséquences de la réforme du dispositif prudentiel**, institut technique de banque, paris, 2005.
21- Martin Ciha ,**Introduction to Applied Stress Testing**, IMF Working Paper No. 07/59, 2007.
22- Meyer Aaron, **La gestion des risques dans le banques canadienne**, Revue de système financier.
23- Nattacha Valla et Muriel Tiesset, La Liquidité Bancaire et Stabilité Financière , Banque de France, Revue de la stabilité financière,N°9,Décembre 2006.
24- Palgrave Macmillan , Eril Banks, **Risk and Financial Catastrophe** , UK, 2009.
25- pascal Dumontier,dunis Dupré, **pilotage bancaire**, les normes IAS et la réglementation bale–2–, édition dunod, paris, 2005.
26- Prasanna Chandra, **Financial Management: Theory and Practice,**Tata McGraw-Hill, Nagar, New Delhi, 2008.
27- Renard. J, **Théorie et pratique de l'audit interne**, organisation, Paris, 2002.
28- Sanjay Basu, **The impact of Stress Scenarios on VAR and Expected Shortfall**, NIBM, 2006.

29- Sylvie de coussergues, **gestion de la banque du diagnostic a la stratégie**, Édition dunod, paris, 2007.
30- The World Bank and International Monetary Fund, **Financial Sector Assessment** , Washington DC,
31- Wan- Kai Pany, and et. al, **A simulation Based Approach to the Parameter Estimation for the Three Parameter Gamma Distribution** ,European Journal of Operational Research, No. 155, 2004 .
32- Winfrid Blaschke, Matthew T. Jones, Maria Soledad Martinez Peria, **Stress Testing of Financial Systems: An Overview of Issues, Methodologies, and FSAP Experiences**, IMF Working Paper No. 01/88, 2001.
33- Winfrid Blaschke, Matthew T. Jones, Maria Soledad Martinez Peria, **Stress Testing of Financial Systems: An Overview of Issues, Methodologies, and FSAP Experiences**,2001.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. إيهاب غازي زيدان،**مدى تطبيق معايير بازل 2 على قطاع المصارف الخاصة في سوريا**،بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية و المصرفية،سوريا،2009.
2. علي منصوري،**دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية**،مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة ماجيستر في العلوم الإقتصادية،جامعة فرحات عباس،2008.
3. صورية عاشوري،**دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية،جامعة فرحات عباس سطيف،2011.
4. سلمان ناصر،**علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2005.
5. محمد عبد الحميد عبد الحي، **إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية، جامعة حلب،2014.

الملتقيات:

1- خليل الرفاعي،**تقييم متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك الإسلامية الأردنية**،مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول"الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"جامعة ورقلة ،الجزائر،أيام 09/08 مارس 2005.
2- زيدان محمد و حبار عبد الرزاق، **متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية** ، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري"،جامعة ورقلة،الجزائر،أيام12/11 مارس2008.
3- صالح صالحي،**أدوات السياسة النقدية و المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية**،الندوة العلمية الدولية حول "الخدمات المالية و إدارة المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية،جامعة سطيف،2010 .
4- مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول"الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية"، جامعة سطيف ،الجزائر ،يومي:21/20 أكتوبر 2009.

المقالات:

1- محمد عمايرة،**إختبارات الأوضاع الضاغطة**، الأردن،بدون سنة.
3- نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، **إختبارات الضغط** ، الكويت ، العدد 5،ديسمبر 2010،.
2- هيروكو أورا و ليليانا شوماخر،**بنوك تحت الضغط** ، مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي،جوان 2013.

مقدمة عامة

الفصل الأول:
دور البنك المركزي في الإشراف و الرقابة على أعمال البنوك التجارية

الفصل الثاني:
إختبارات القدرة على تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر
و أهم مبادئها

الفصل الثالث:

إختبارات القدرة على تحمل الضغوط من جانب السيولة

خاتمة عامة

قائمة المراجع

قائمة الجداول و الأشكال

الملخص:

يكتسي موضوع الرقابة أهمية كبيرة خاصة في أعقاب الإنهيارات التي عانى ويعاني منها القطاع البنكي،حيث تهدف الرقابة البنكية إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والبنكي.

تعد الصناعة البنكية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر ،لذلك أحدثت الرقابة البنكية للتقليل منها و معرفة كيفية إدارتها،ومع تطور المخاطر البنكية وتفاقمها بالإضافة إلى تغير طبيعتها جاءت لجنة بازل لوضع قواعد آمنة وآليات مشتركة للتقليل من المخاطر التي يتعرض لها البنك وقامت بوضع نظم شبه ملزمة لكافة البنوك وبأسلوب موحد لقياس وإدارة المخاطر والتعرف عليها،والتأكيد على أهمية الإشراف والرقابة البنكية وذلك من أجل ضمان وسلامة القطاع المالي و المصرفي المحلي و الدولي.

تعمل نظم الرقابة البنكية على التقليل من المخاطر ،حيث أنه هناك عدة أدوات تستعمل في إدارة المخاطر البنكية قصد تشخيصها والحد من تأثيرها،من بين هذه الأدوات إختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تعد من الوسائل الحديثة لإدارتها. وقد أعطيت أهمية كبيرة مؤخرا خاصة بعد أزمة الرهن العقاري 2008.

تُعنى إختبارات الضغط بعدة جوانب أهمها جانب الملاءة والسيولة البنكية،حيث تعد هذه الأخيرة جد مهمة بالنسبة للبنك. وقد إهتمت لجنة بازل بموضوع إدارة مخاطر السيولة وأوضحت أهم مبادئ إدارتها من خلال وثيقتها الخاصة بالممارسات السليمة لإدارة السيولة بالبنوك.

والبنوك الجزائرية كغيرها من البنوك،مطالبة بتطوير أساليب قياسها للمخاطر وتبني الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر من بينها إختبارات القدرة على تحمل الضغط قصد الإعداد للظروف الطارئة التي قد يقع فيها البنك والإستفادة بقدر ما أمكنها من التوصيلا التي جاءت بهم بازل 2 حول إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية:

الرقابة البنكية،إدارة المخاطر،لجنة بازل 2،إختبارات القدرة على تحمل الضغط،السيناريوهات،الإفتراضات.ا

Résumé :

L'objet de censure est d'une grande importance notamment à la suite d'un effondrement qui a souffert et subi des opérations bancaires, où la surveillance de la Banque vise à maintenir la stabilité financière et compte bancaire.
Le secteur bancaire est les industries les plus vulnérables, ce qui provoque la Banque minimiser les contrôle et apprendre à gérer et avec le développement et l'aggravation des risques en plus de changer la nature du Comité de Bâle de banque est venu pour garantir des règles et des mécanismes pour réduire les risques à la Banque communes et ont mis au point de presque toutes les banques contraignant des systèmes et une méthode unifiée pour mesurer et gérer les risques et identifiés et souligner l'importance de la surveillance bancaire et de contrôle pour assurer la sécurité du secteur financier et bancaire local et international.

Systèmes de contrôle pour minimiser les risques, la Banque il y a plusieurs outils utilisés dans les banques de gestion de risque accidentellement un diagnostic et limitent leur impact, parmi ces outils, tester la capacité de supporter les pressions des méthodes modernes de gestion. Grande importance a été donnée ces derniers temps, surtout après la crise des prêts hypothécaires de 2008.

La pression moyenne permet de tester plusieurs aspects principalement par la Banque liquidité et sa solvabilité, ce dernier est très important pour la Banque. Le Comité de Bâle a consacré une attention à la gestion de risque de liquidité et a expliqué les principes les plus importants de la gestion par le biais de ses saines pratiques de gestion des liquidités dans le secteur bancaire.
Comme les autres Algériens les banques et les banques, sont tenus d'élaborer des méthodes de mesure et d'adopter des méthodes modernes de gestion des risques y compris la capacité à gérer les tests de stress pour se préparer à une situation d'urgence où la Banque de bénéficier au maximum d'altosila qui est venu leur Bâle II la gestion des risques.

Résumé:

Secteur bancaire est l'un des secteurs les plus vulnérables, et a observé l'augmentation de ces risques au cours des dernières années, en plus de la modification de la nature, et en particulier avec l'ensemble des développements dans le domaine de la banque, tant au sein et en dehors du budget, et les banques et autres institutions financières de la concurrence des marchés financières, ce par l'évolution des tendances en matière de clients et la mesure de l'adoption est essentielle pour les banques et autres institutions financières sont une source de financement, d'une part, d'autre part, les banques le même changement de

Mots-clés :